

5/7

III

—

CONFIDENTIAL.

The Residency,

No. S.O. 229

Baghdad, 29th January, 1925.

Excellency,

I have the honour to enclose herewith
replies to the marginally noted Questions contained

Questions III, IV, V, VI, VIII, IX, X, XI, XII,
XIII, XIV, Last half of XVI, XVII, XXI, XXV,
and XXVI.

in the Supplementary
questionnaire received
by me under cover of
Your Excellency's
letter of January

21st, 1925. The Answers to questions I, XV, the
first half of XVI, and XXIII, have already been
supplied to the Commission, and I have instructed the
British Assessor to hand to you the reply to Question
VII which was approved by me before the Commission
left Baghdad. The Answers to the remaining
Questions will be forwarded as soon as possible.

I have the honour to be,

Excellency,

Your most obedient Servant,

(Sd.) H. Datta.

HIGH COMMISSIONER FOR 'IRAQ.

To

His Excellency the President of the

SELF-DETERMINATION

IN

‘IRAQ

استقلال أو الحكم الذاتي في العراق

SELF-DETERMINATION

IN

'IRAQ

الاسـ_____تمقلال في العـ_____راق

Reproductions of original declarations by the people of
'Iraq regarding the future of their country.

صورة طبق الاصل في تصريحات اهالى العراق بخصوص مستقبل العراق

"N.B.—The numbers correspond to those of the translations and copies already published."

INDEX.

Serial No.	Name of Political Division.	Description of Documents.
2	Qurnah ...	... Declaration by tribal shaikhs and other notables.
3	Amarah	... Declaration by the tribal shaikhs.
4	Kut ...	... (a) Declarations by tribal shaikhs and other persons of note.
5	Nasiriyah	... Declaration signed by 271 persons—tribal shaikhs, town notables and others.
6	Samawah	... Declarations signed by the leading tribal shaikhs and town notables.
7	Shamiyah	... Fourteen declarations signed by religious leaders, tribal shaikhs and notables.
8	Hillah ...	... Declarations by the shaikhs and other leading personages in the district of :— (1) Hillah. (2) Hindiyyah. (3) Musaiyib. (4) Diwaniyah. (5) Karbala.
9	Ba'qubah	... Declarations by the shaikhs and other notables in the districts of :— (1) Daltawah. (2) Mahrut and Balad Ruz (3) Ba'qubah. (4) Shahraban.
10	Khaniqin	... Declarations by the people of the districts of :— (1) Khaniqin. (2) Mendali.
11	Kifri ...	... Declarations made by the tribal shaikhs (Kurds and Arabs) and notables of the towns.
12	Kirkuk ...	... Declaration made by 17 of the leading persons of the district.
13	Baghead	... Declarations by representatives of the various classes and communities of the population of the Baghead district, viz :— (1) Eight prominent Sunnis. (2) About 45 Musulmans. (3) Eleven Musulmans of the commercial class. (4) Some 40 shaikhs, mujtahids and other notables. (5) The Jewish community. (6) The Armenians. (7) Christians, other than Armenians. (8) Musulmans of Kadhimain. (9) Various shaikhs, mujtahids and other notables.
14	Musul ...	... Declarations by various classes and communities of the people of the Musul Division, viz :— (1) the Chaldean Catholics. (2) the Musulmans of Musul City. (3) the Jews

Declaration by tribal Shaikhs and other notables.

اقرار نمرة ٢ — قورنه

اقرار من مشايخ القبائل وأعيان آخرين

نحن المحرر أسمائنا، اختومنا أدناه عموم عشائر قضاء القورنه رؤساء ومختارين واختيارية مع عموم الأهالي المتوطنين في القضاء المقدم ذكره كما لا يخفى اننا من يوم احتلال دولة الانكليز المعظمة في العراق الى يومنا هذا لم نزل شاكرين لطف هذه الحكومة لما عمنا من حسن المعاملات من تلك الحكومة العادلة بخلاصنا من مظالم الأتراك ولما ختم الحرب عن انتصار هذه الدولة مع حلفائها العظام قد ابتهجنا بالفرح والسرور ولم نزل كاشفين يد التضرع بالدعاء الى دوام هذه الدولة العادلة المعظمة لان فيها تامين مستقبل العرب وتعمير اراضيها وزيادة ثروتها وحرية تجارتها واننا لا نختار ماسواها من سائر الدول وحسب ما فهمنا ان حضرة الملك الأعظم جورج الخامس أيده الله تعالى من حسن تطفاته على العرب ودوام ملكهم أن يجعل لهم حكومة مستقيمة بتشديد دياناتهم بصرف العلوم والمدارس وتعمير الأراضي وبهذا العنوان اننا قد اجمعنا واتفقنا على رأى واحد بقائنا تحت نظارة الارادات الحسنة ونسال الله ان يوفقنا لحسن تعطفاته العالية بناء عليه اننا قد اجمعنا واتفقنا على رأى واحد بقائنا تحت نظارة وحماية هذه الدولة العادلة وقابدين ان حاكم المملكي العام في العراق مخصوص السريسي كركس هو الحاكم العام على عنصر العرب وان حكومتنا تبقى على هذا السير الحسن فهذا نكسب الراحة والاستراحة والاطمئنان التام بحسن مستقبل العرب وخلاصنا من يد الظالمين ولأجل البيان حررت هذه المظبطة

١٢ ربيع الاول سنة ١٣٣٧

فالح المحسن وكيل رئيس الجبايش وصالح الحاج مدير الجبايش وحيد المير مدير المدينة ورئيسها وكباش السعد رئيس عشائر القورنه ومطلق بك السعدون أحد أعيان وحسك المير المبارك أعيان مدينة احياد العبد الله رئيس السويب عبد الهادي السويب رئيس النقشوة وعاتي السعد مدير الدير وحسين الفضل رئيس الشرشي وابراهيم العماري مدير الحمار وسيد عبد على السيد فاجر رئيس بلدية قورنه وانفاده الحاج صرح أعضاء وحسين الجوهر أعضاء وحاج هاشم الحاج حمزة اعيان وسلمان الحاج حسن اعيان وجاسم جلبي بن محمد على اعيان وحاج شريف الحاج عصام مختار ورئيس اعباده وفرج الدهش مختار وخير الله الزناتي مختار امزبرعه ونصته الخويشيه مختار امزبرعه البسين الحاسم مختار بن منصور ومري الرحمة مختار بن منصور ونمر الجراح مختار بن منصور وحاج شريف مختار مدينة وحاج نيشا مختار مدينة والمحمد تقي القصوان مختار مدينة وفيصل الصبيح مختار بن منصور ومردان السعد ملازم شبانه وحطاب بن شيخ كباشي السعد ملازم شبانه وشندى النعيم مختار بن منصور وحطاب المير سلمان اعيان مدينة وفاصل الجابر مختار مدينة وحبيب البدران مختار مدينة وعلى الحاج مشل مختار مدينة وموزان الحاج مبارك مختار مدينة واحياد العبد الله مختار مدينة واحمود الصيوان مختار بن منصور وجعفر المدهوش مختار امزبرعه

وحيث اننا جميع أهالي سنجق القضاء من مذهب الجعفرية نرغب بتحويل جميع مستدعياتنا شرعية التي لا تحسم عن يد العالم الذي بالقضاء نطلب تحويل الدعاوى الى البصرة الى العالم الأعلم من الجعفرية مثل الموجود حجة الاسلام السيد عدنان وكذلك امور الحقوقية نطلب تعيين ثلاثة أعضاء من سكان القضاء تحت رئاسة الحاكم المملكي ويكون تعيينهم بموجب انتخاب أغلبية أصوات وان الحاكم المملكي هو يعين لهم الجلسة عند الافتضاء بحصو الدعاوى فكذلك ان لم تحسم يحولها الحاكم الى الاستئناف في البصرة وتلك الدعاوى المتعلقة بالغرباء خاصة الذين ليس لهم تعلق في عشائر القضاء وأما الدعاوى الحقوقية والاجنائية التي تصدر في غيره من العشائر خصمها كعادتنا السالفة من ابتداء دخول هذه الحكومة المعظمة الخصم على يد الرئيس بعادت

Declarations by tribal shaikhs and other persons of note.

افرار نمرة ٤ — كوت

افرار من مشايخ القبائل وأعيان آخرين مشهورين

ف_____كرنا

نعم أولا ولاية الموصل تابعة الى العراق من حد شمالي ولاية الموصل الى ولاية البصرة وهو المفيد جدا
ثانيا لا لزوم الى وجود أمير على العراق اذ لا يوجد من له اقتدار على التمشي في أمور العراق وابقاء العراق بيد الحكومة
البريطانية من جميع الوجوه مفيد وموافق وتأمل الترقى الى الملة والبلاد هذا فكرنا والسلام
في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٨
وكيل رئيس بلدية زرباطيه
محمد كريم ابن حاجي فاهلي

ف_____كرنا

نعم أولا ولاية الموصل تابعة الى العراق من حد شمالي ولاية الموصل الى ولايت البصرة . هذا مناسب جدا
ثانيا وجود أمير الى العراق لازم ويكون تحت يد الحكومة البريطانية لأجل ترقى الملة والعراق هو المفيد والموافق وافكر
لا يوجد في العراق أحد له اقتدار الى النظر في أمور العراق وافكر أن يكون أحد أولاد الشريف أمير على العراق . واذا لم يحصل
ذلك اني موافق على ابقائه (العراق) بيد الحكومة البريطانية هو المفيد من جميع الوجوه هذا فكرنا والسلام
في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٨
محمد النهدي السعدون

ف_____كرنا

نعم أولا تكون ولاية الموصل تابعة الى العراق في حد شمالي ولاية البصرة هذا مناسب جدا
ثانيا لازم يكون العراق تحت يد الحكومة البريطانية لأجل ترقى الملة والعراق هو المفيد والموافق ولا يوجد في العراق من
له اقتدار لاجل ادارته وتصريف أموره فاما ابقائه بيد الحكومة البريطانية العظمى هو المناسب من جميع الوجوه للترقى
وغيره وهذا رأينا والسلام في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٨
رئيس بلدية الكوت الاماره
على الحاج حسن

ف_____كرنا

نعم أولا لازم تكون حدود العراق من ولاية الموصل الى ولاية البصرة وهذا مناسب جدا اذا كانت والحدود من بيت ديار بكر
ثانيا يكون العراق تحت حكومة البريطانية لاجل ترقى بلاد العراق والملة هذا هو المفيد والموافق وليس يوجد في العراق
من له اقتدار على ادارة أمور العراق . فابقاء العراق بيد الحكومة البريطانية هو المناسب والمفيد من جميع الوجوه وهذا رأينا والسلام
في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٨
فكر رئيس عشيره مباح
شيخ عبد الله محمد الياسين

Declaration by Tribal Shaikhs.

اقرار نمرة ٣ — عماره

اقرار من مشايخ القبائل

اننا متمسكين برشاء شعاع شمس الدولة المعظمة البريطانية أن تجعلنا تحت ظلها ومراحمها وعدائها الشاملة للقاصي والداني وأن نكون أحرارا . ونحن موافقين أن نعتبر ولاية البصرة وولاية الموصل ملحقات الى بغداد وأن يتعين في العراق حاكم العام صاحب الدولة السمرى كوكس وحاكم الشرع من الجعفرية وفي العمارة حاكم سياسى من رجال الحكومة البريطانية يفهم ويتكلم اللغة العربية ويكون له معاونين في على الغربى وقلعة صالح من رجال الانكليز يتكلمون العربية أيضا ولا يكونون من الفرنساويين أو امريكانيين أو عرب . وجميع الدعاوى والوقائع التى تحدث فيما بين العشائر أن لا تدخل الى المحاكم بل حلها يكون بين المشايخ بواسطة حاكم السياس . وابقاء المشايخ كل واحد في مقاطعته ووطنه ما دام مجدا بابرار الخدات الصادقة للحكومة ولا يكون تقبل على مقاطعنا ضمايم من المتغرضين حتى نبذل جهدا في التعميرات

فالح الصبيود

مجيد الخليفة شيخ ابو محمد ومحمد العريبي شيخ ابو محمد عصمان اليسر شيخ ابو محمد وطاهر الحاتم شيخ ابو محمد وشيب المزيان شيخ بنى لام وقندار الفهد شيخ بنى لام وجوى اللازم شيخ بنى لام وفالح النبيان شيخ بنى لام وأبو ريشه الغضبان شيخ بنى لام وزياره الحيسى شيخ الازيرج وشواى الفهد شيخ الازيرج وسلمان المنشد شيخ الازيرج ومطشر الفيصل شيخ الازيرج والبودزاج والملا عبد الله شيخ نجم

Declaration signed by 271 persons—tribal shaikhs,
town notables and others.

اقرار نمرة ٥ — ناصرية

افرار ممضى من ٢٧١ شخص (مشايخ القبائل وأعيان المدائن وآخرين)

صاحب السعادة حضرة الحاكم العام كرنيل ولسن دام مجده

نعرض لسعادتك في تاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ اننا اجتمعنا في مجلس خاص عند حضرة حاكم سياسة المنتفك ميجر دكسن وفتح لنا مسألة شؤون العراق وبعد المذاكرة اطويله ان الحكومة البريطانية تطلب افكنا في مستقبل العراق وتريد من عندنا اجوبة الى الاسئلة الثلاثة الآتية

أولا — ولاية الموصل هل يمكن فكها من العراق .

ثانيا — هل تحبون أمير عربي تحت حماية بريطانيا .

الثالث — من هو يكون الامير .

فنحن مع الاحترام نعرض هذه اجوبة . أولا : من يوم ان نشئت سمعنا أن العراق ثلاثة ولايات البصرة وبغداد والموصل وهذه الثلاثة تسمى العراق ومركزها العنيف بغداد في السلام ثم على كل حال الموصل س بوسطة ببغداد لأن بغداد تشرب من الموصل والموصل تأكل من بغداد أو بواسطة تجارة البحر ونحن قطعاً مانوافق بفك الموصل من العراق . حتى في صدر الاسلام لما نشبت الحروب بين علي ومعاوية كانت سوريا وماحققتها في صحبة معاوية والعراق مع الموصل كان بصحبة علي هذا دليل كاف .

ثانياً — من خصوص تعيين أمير عربي على العراق هذا شيء مما بوجب ممنونيتنا ونحن الواضعين أسمائنا أدناه نفتخر بهذا العمل الذي به جعتمونا مديونين بشكرانكم لان هذا من شعائر الانسانية . فقط الآن ليس يوافق لمصالحنا ومصالح عمو العراق من حيث اليوم لانتم كن نرى رجل خالي من الاغراض نعم لو أن التمدن عندنا له زمنا طويلا لكنا نرى مثل هذا . هيئات . نحن اليوم الجهل سارى في أعصابنا واذا أخذ رجل من عندنا الامارة يجعلها العوبة في يده وتكون المسئلة تشابه مسئلة (الالبان) والذي له اطلاع في مسائلهم وامارت أسعد باشا يعرف ايا شيء حري ماينهم من النفاق والجدال . لاسبب نحن عراقيون والعراق «أشد كفرا ونفاق» كلا ولا بد تريدون توضعون أمير عربي تحت فكركم نرجو ونسترحم أن لا يصير اليوم الابدأ كم سنة حتى اتم في هذه المدة القليلة تديرون شؤون العراق وبقية جزيرة العرب وذلك الوقت تعرفون من أى مكان يترشح الى هذه الامارة من مكة أو من اليمن أو من سوريا أو من العراق . لو فرضنا اليوم يصير من عندنا أمير من أشرف السعدون سادات البصرة يقولون نحن أهلا لذلك وأشرف بغداد يقولون نحن لها (وهم أهلا لها) والموصل كذا يقولون وسائر أقطار جزيرة العرب تقول كذا . نحن بهذا الانقسام العظيم الماحس الا ونموت فالأوفق ترك هذه المسئلة الى مدة موقته ونطلب من شرف ريطانيا العظمى أن تجرى تنظيم الى العراق وأتم أشفق على رعاياكم لاسيما العرب . وأنتم تعرفون موقعهم وسالف مجدهم .

ف_____کونا

نعم أولا لازم تكون ولاية الموصل تابعة الى العراق والحدود قرب ديار بكر الى ولاية البصرة وهذا مناسب جدا
ثانيا - لازم يكون العراق تحت يد الحكومة البريطانية لأجل ترقى الملة والعراق هو المفيد والمناسب وليس يوجد في العراق
من له اقتدار على ادارة أمور العراق فاما ابقائه بيد الحكومة البريطانية في جميع الوجوه المفيد الى الملة وترقى العراق وهذا
رئيس بلدية جصان
رأينا والسلام في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٨

کونا

نعم أولا - لازم تكون ولاية الموصل تابعة الى العراق والحدود تكون في قرية من ولاية ديار بكر الى البصرة وهذا مناسب جدا

ثانيا - لازم يكون العراق تحت يد حكومة بريطانيا لأجل ترقى المله في العراق والمفيد والموافق وليس يوجد في العراق من له اقتدار على ادارة أمور الراق فاما ابقاء العراق بيد الحكومة البريطانية من جميع الوجوه هو المناسب والمفيد لترقى الملة والبلاد العراق وهذا رأينا والسلام في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٨

رئيس بلدية البغلة
حاجي داخل الجاسم

فکرنا

نعم أولا - لازم تكون ولاية الموصل تابعة الى العراق والحدود من حد ديار بكر الى ولاية البصرة وهذا مناسب جدا
ثانيا - يكون العراق تحت يد الحكومة البريطانية لأجل ترقى الملة والبلاد وهو المفيد والموافق ولا يوجد في العراق من له
اقتدار لأجل ادارة أمور العراق فاما ابقائه بيد الحكوم البريطانية هو المناسب في جميع الوجوه والمفيد للترقى وهذا رأينا واللام
رئيس بلدية الحى
في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٨

فکرنا

نعم أولا - ولاية الموصل تابعة الى العراق من حد شمالي ولاية الموصل الى ولاية البصرة . مناسب جدا
ثانيا - وجرد أمير على العراق لازم ويكون تحت يد الحكومة البريطانية لأجل ترقى الملة والعراق وهو المفيد والموافق وليس
يوجد في العراق من إله اقتدار لتصرف أمور العراق وانى موافق على أى شخص ينتخبه الحكومه وتتنظر فيه الكيفية والاقتدار
هذا رأينا والسلام في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٨
أمير ربيعة

أفكار شهيدتيك السعدون

نعم أولا - لازم تكون حدود العراق من ولاية الموصل الى ولاية البصرة . وهذا مناسب جدا

أسماء رؤساء قبائل عرب الناصر.

سلطان المناجى ن رؤساء الحسينات رئيس أبو عظم ومحمد الفليح من رؤساء الازيرج رئيس أبو طيوط وجايد الطاهر من رؤساء الابرهم رئيس الحسن وسيد حمد من سادات الحصون وسيد روى من سادات الازيرج وسيد على من رؤساء عشائر الحصونه وسيد عيسى من رؤساء عشائر الحصونه وسيد جعفر من رؤساء عشائر الحصونه وسيد حمود من رؤساء عشائر الحصونه وسيد عبد الحسين رئيس عشائر الحصونه وفرحان الطاهر رئيس عشائر الحسينات وصالح الدامر رئيس عشائر الابرهم وقاطع البطى رئيس عشائر الازيرج ومنشد الحبيب رئيس شائر الغراب وعبد الرضا النياز من رؤساء الازيرج رئيس الحكانه وعترى الخلاطى من رؤساء الحسينات رئيس الحيط وعلى السالم من رؤساء الازيرج وجبر البطى من رؤساء الازيرج رئيس أبو ناصر ومحسن النياز من رؤساء الازيرج رئيس النياز وايم الزن من رؤساء الازيرج رئيس البوطير وعكاب اتونينى رئيس عشائر الجشعم ومنجر المشطرم من رؤساء الابرهم رئيس الحسن قسم الثانى حاجى حسين اتيجان من رؤساء القرى رئيس عشيرت العبد وربضى البشاره من رؤساء الازيرج رئيس أبو حميره وحسن الحميد رئيس عشائر أبو سوق وعليوى المطشر من رؤساء الازيرج رئيس أبو حوالا وحاجى عوى من رؤساء الحسينات رئيس العلمين وحاجى جفيع رؤساء الحسينات رئيس العلمين وحاج مهلهل من رؤساء الابرهم رئيس أبو حمودى وهريغ الفرخان من رؤساء القرى رئيس البونوان

أسماء رؤساء قبائل عرب سوق الشيوخ

شفاقى العسكر رئيس أبو خليفه باسر الحولان رئيس أبو حميدى ونعيم الداود رئيس المحاجر ويحيى العوده رئيس الطيرات وفيصل الياسر رئيس عشيره بشر بيجه وحاجى شهد رئيس عشيرت الغريانيه وطاهر الحسين رئيس بنى سعيد وحاتم الماوان رئيس الجوسر وحاجى مري من رؤساء العسا كردودوخى الرحمه رئيس العسا كره وجويد الحيمه رئيس عشيره الكوت وحاجى منعماس من رؤساء الشدود وحاجى حسن من رؤساء الشدود وحاجى فيصل رئيس الشدود وقاصد النامى رئيس حمام وحمود النصور يطر رئيس عشائر النظير وحمود النجيس شيخ النجيسه واصلى الحاج عباس رئيس الجميعان ومنزل الشار رئيس الحسن وحمود المازيل رئيس الحسن وفروود المغشغش رئيس بنى خيقان وبلط الدغير رئيس الجامله وحسين من رؤساء الشدود وحاجى ضباح من رؤساء العسا كره وحاجى ياسين الدفر من رؤساء الفعجلى ووهيب الحمد رئيس بنى م لم وخليف البندر رئيس الثامريه ونعيمه الكحاجى من رؤساء الزباد وجابر العيران رئيس الزباد وفهد السلطان من رؤساء أبو حاتم ومكطوف الحاجى حسن رئيس أم شجاج وحاتم العجيل من رؤساء حجاج وفروود الفندى من رؤساء حجاج وعلى العباد رئيس الحسائيه واسم الجعفر رئيس الحسائيه وعبد لله الوشاح رئيس الشواليش ورچب البود رئيس عبیدوهاشم الحسون من رؤساء النراشى وحسين المطلب رئيس انوشى وتانى الحر بيه رئيس الفعجلى وعذاف الموزان رئيس الشمسيس ومهلهل العيسى رئيس احول وحاجى خشان رئيس الاسماعيل وسفح الكزار رئيس البوشامه وحاجى محمد رئيس الفهود وسيد رحمه من أشراف أبو صالح وسيد نعمه بن أشراف أبو صالح وبدر السواك رئيس الترايمه وسيد عود من رؤساء أبو صالح رئيس الكوباء وشبيب المايح من رؤساء أبو صالح رئيس العمر سليمان المنصور النصر لله رئيس أبو صالح وادريس الحسين رئيس عشيره السجلاويه وحاجى كريم الشاهر من رؤساء الحماضه وعليخ الحسين من رؤساء الجوير ومحمد البخار الله من رؤساء الكوت وعاجل المحسن من رؤساء الجوير وروضان اللطيف الداود رئيس ابو حمدان وسلمان النجيم من رؤساء حجاج وسلطان الحمد رئيس الدداويه وسعدون الهواش رئيس الشديده وسلان الذهب رئيس عشيره الحسيوين ومسير الفهد رئيس عشيره الجابر ومنيع الغطش من رؤساء بنى خقان رئيس الغطش ومقطوف الغشغش رئيس عشيره الزرکان وطلاب الجيش رئيس عشيره البه عليه واذن الشهيبي رئيس عشيره ابو حمران وفهد آل ناصر رئيس عشيره أبو سالم ومحمد الحنون رئيس عشيره الدشر وخزعل المنصور رئيس عشيره البه شيخ وفهد العوده من رؤساء بنى خقان رئيس البه خليفه وجه بد المغشغش من رؤساء بنى خقان وفهد الحرب

المشارى
السعدون
بك بن
بك ابن
أشراف
ون
بد القاسم
السعدن
وطبان

رئيس
أشراف
هارون
أشراف
ناصرية
مريه

وأحمد
افنى
عباس
السيد
العزيز
على

أسماء رؤساء وأشراف الـ سعدون

عبد الله الفيصل أشراف سعدون وبدر البندر أشراف سعدون وسليمان الغالب العمر أشراف سعدون وفيصل بك المشارى
أشراف سعدون وفرحان الرحمة أشراف سعدون وحامد بك المشارى أشراف سعدون وعلى بك المنصور أشراف سعدون
وحاجى فاس انداور أشراف سعدون وبدر بك المشارى أشراف سعدون وعبد الكريم المتاع أشراف المتاع وثامر بك بن
سعدون باشا سعدون أشراف سعدون فهد بك السليمان أشراف سعدون ومطلق بك الحمد أشراف سعدون وعجيل بك ابن
فالح باشا أشراف سعدون وضارى بك الفهد أشراف سعدون وارهيم بك بن مزعل باشا أشراف سعدون وعلى الناصر أشراف
السعدون وعبد الله الثوبى أشراف سعدون وعبد المحسن الروضان أشراف سعدون وم اري السعدون أشراف سعدون
ونصار الروضان أشراف سعدون ومحمد المطلق الحمد أشراف سعدون و لمتان الحمد المنصور أشراف سعدون ومحمد القاسم
أشراف سعدون وبدر اشد أشراف سعدون وعبد العزيز ارشد أشراف سعدون وحاجى ثوينى المنصور أشراف سعدون
وثوينى السعدون فهد أشراف سعدون وحزام العكا أشراف سعدون ومدير العيسى أشراف الـ سعدون وحاجى راشد الوطبان
أشراف سعدون وفهد برغش أشراف سعدون

أسماء أشرف بلدة ناصرية

حاجى حسن أشراف بلدة الناصرية وأحمد الزيرى أشراف بلدة الناصرية ومحمد العباس أشراف بلدة الناصرية وحبيب رئيس
ملة صباييه ومحمد الحاجى هندواى أشراف بلدة الناصرية وحاجى حسن غرباوى أشراف بلدة الناصرية وحاجى عبد المحيد أشراف
بلدة الناصرية وحاجى سى المشهدى أشراف بلدة الناصرية وع يان الحاجى حسن أشراف بلدة الناصرية وخضورى هارون
أشراف بلدة الناصرية وعبد الامير عجم أشراف بلدة الناصرية ومثنى شاهن أشراف بلدة الناصرية وعبد اللطيف چلبى أشراف
بلدة الناصرية وساسن هارون أشراف بلدة الناصرية ونجيدى الحاتم أشراف بلدة الناصرية وعلى عجم أشراف بلدة الناصرية
ومحطفى الزيرى أشراف بلدة الناصرية وسيد حسين خان أشراف بلدة ناصرية وعبد الكريم سبتى أشراف بلدة ناصرية

أسماء أشراف بلدة سوق الشيوخ

حسين العلون الحمدانى أشراف بلدة الـ وق وحاجى غازى أشراف بلدة السوق وحاجى عبد الوهاب أشراف بلدة السوق وأحمد
اليوسف أشراف بلدة السوق وكاظم الحمدانى أشراف بلدة السوق وسيد ناصر السيد محمد أشراف بلدة السوق ومحمد أنور افنى
أشراف بلدة السوق وسالم الحمدانى أشراف بلدة سوق وسيد يوسف الباج أشراف بلدة السوق وسيد ادريس السيد عباس
أشراف بلدة السوق ويد ابراهيم البعاج أشراف بلدة السوق وسيد ابراهيم السيد محمد أشراف بلدة السوق وسيد حسن السيد
محمد أشراف بلدة السوق وحاجى ابراهيم العمارى أشراف بلدة السوق وحاجى صالح الكرادى أشراف بلدة السوق وعبد العزيز
أبا الخليل أشراف بلدة السوق وحاجى عباس السيد أشراف بلدة السوق وسيد حسين البعاج أشراف بلدة السوق وحاجى على
الدبوس أشراف بلدة السوق وحاجى حسن حمدانى أشراف بلدة السوق

أسماء أشراف بلدة شطرة المنتفك

عباس الحاح نجم أشراف بلدة الشطرة وحاجى فاضل أشراف بلدة الشطرة

Declarations signed by the leading tribal shaikhs and town notables.

اقرار نمرة ٦ - سماوه

اقرار ممضى من (مشايخ القبائل المرشدين وأعيان المدينة)

بيان آراء رؤساء العشائر التابعة للرمية

حاجى عبد العباس القرهود رئيس عشيرة بنى زرينج أريد الحكومة الانكليزية مطلقا بشرط أن يكون العراق ولاية واحدة ناصر الحسين وعلى العبد الله رئيس عشيرة ابو حسان نريد لمطانتنا من أنجال الشريف تحت حماية الحكومة البريطانية عبد الرضى العباسى رئيس عشيرة بنى عارض وكواك الوالد وحمود الباشاغا رئيس عشيرة الخزاعل نريد الحكومة الانكليزية مطلقا بشرط أن يكون العراق ولاية واحدة

حسين الصندوح رئيس عشيرة الأعاجيب أريد الحكومة الانكليزية بشرط أن يكون العراق ولاية واحدة عتبت الجرحان وشعلان اليرجوت ومطلق الجياد وساجت الثوبنى من رؤساء الطوالم وحاجى عجر آل دلى رئيس عشيرة البوجياشى نريد سلطانتنا من أنجال الشريف تحت حماية الحكومة البريطانية عبد الحسين العود رئيس عشيرة الجريب وحسن أغا مدبر ناحية الجمجمة وسلطان الشنايه من رؤساء الطوالم وظاهر الدبوش وراشد الطلال وعيدان الجبر وحمود الدندح من رؤساء بنى زرينج وحاجم السلطان رئيس الجريب أريد الحكومة الانكليزية مطلقا بشرط أن يكون العراق ولاية واحدة

بيان أسماء أشرف الرمية وأرائهم فى الانتخاب

السيد محمود الشرع وحيد الداخل أريد أمانة ابن الشريف تحت الانكليز بشرط أن يكون العراق ولاية واحدة على السلمان ومحمد العلى سلمان نريد أمانة ابن الشريف تحت حماية الدولة الانكليزية المعظمه سيد محسن الصراف وحيد العلى السلمان ومحسن الحاج أحمد نريد الحكومة الانكليزية بلا أماره عربيه سيد طالب زيد بن الشريف تحت حماية الانكليز

الشيخ عون وجامم الحمادى الراضى نريد الحكومة الانكليزية بلا أماره عربيه

جامم العتايى أريد ابن الشريف تحت حماية الانكليز

عبد البديوى أريد الحكومة الانكليزية بلا أماره عربيه

حاجى حميدى أريد ابن الشريف تحت حماية الانكليز

عبود السعود وحسن الكريم وخضير الحاج صياد وكاظم الحاج شنان نريد الحكومة الانكليزية بلا أماره عربيه

فنتجان الشاهر أريد ابن الشريف تحت حماية الانكليز

عبد المختار وحسين الحاج على وعباس الحاج على نريد الحكومة الانكليزية بلا أماره عربيه

صالح الجوده وعبد الساده الصاغ وحيد العبد الله وشنان الحران وداود الحاج خلف نريد الحكومة الانكليزية بلا أماره عربيه وان يكون العراق ولاية واحدة

الحاج على سماوتلى أريد الحكومة الانكليزية بلا أماره عربيه نريد أمانة أحد أنجال الشريف

رؤساء قبائل عرب العرف قضاء قلعت سكر

ياسر الناهي من رؤساء عتاب وعبد الكريم العبد من رؤساء قراغول وفشاخ الفارس رئيس فرقة ابو حمزه وجبر الروضان رئيس فرقة الحاتم وحابل السوز رئيس بلدية الكراوى وعويد الروضان رئيس الجمعان ومحمد الجبج من رؤساء قراغول وساجت الشكبان من رؤساء قراغول ودوع المشاب رئيس عشائر الطوكية ويوسف ابو رهن رئيس عموم عشائر عتاب وسلامه آل سهيل من رؤساء قراغول وعطيه الحاج سيد رئيس بلدة قلعة سكر وسيد دخيل من أشرف سادات الغراف وعبد الحميد السوز رئيس قرية الكراوى وساجت حسن رئيس عموم عشائر قراغول ومزعل الشاتي رئيس عموم عشائر بنى رجاب ومطلق الفليح من رؤساء بنى رجاب رئيس الصالح وياسين النصار رئيس النصار ومراحان الخير الله رئيس عشائر عموم الحميد

رؤساء قبائل شطرة المتفك

رئيس ابو شهاب طلب المطلق من رؤساء خفاجه ورئيس الطلاجه شطب المنهل من رؤساء خفاجه ورئيس السعيد عبدالله آل حيوان من رؤساء خفاجه وشمخى الخويجيم رئيس عشائر بنى زيد دجه ولكن ابو عوده رئيس عشيرة ابو عيد وفوج الزبجى رئيس عشيرة البو بجر ومحمد لدغيم رئيس عشيرة المعيوف وحسن الجاسم رئيس عشائر البوشمخى ومحمد الحسين رئيس عشيرة الغشيم وسويلم الهراثمه رئيس عشيرة الجهل وحسن الجعين رئيس عشيرة ابو بدران وعلى الفضل رئيس عموم عشائر خفاجه وسعدون الكريدى رئيس عموم عشائر البوسعد وسيمان الشريف البندر رئيس عموم عشائر بنى زيد ونايف المشاى رئيس عموم عشائر بنى سعيد وخيون العبيد رئيس عشائر عموم العبوده ومنشد المحيسن من رؤساء ابو بجر فرهود المحمد من رؤساء خفاجه رئيس العلوى كليب البندر من رؤساء بنى سعيد رئيس المرعى وحسين الخياط رئيس المنع وسيد ابراهيم السيد محمد أشرف سادات البدعه ويعقوب البندر من رؤساء بنى زيد رئيس العمران وعبيد السعدون من رؤساء ابو سع رئيس الجدادعه المشاغيل دار الكزن من رؤساء خفاجه رئيس المشاغيل رئيس الحلجى فلاح الحلجى من رؤساء العبوده وعبد العالى الطيه من رؤساء العبوده وسيد نعمه السيد مسافر من سادات المبدعه المسافر وسرحان الشراد من رؤساء بنى زيد رئيس الفطيمين ومحمد المسله حسين من رؤساء بنى زيد رئيس الجباره وعباس الحيتيه من رؤساء خفاجه رئيس العويد وثامر الفهد من رؤساء بنى زيد رئيس الجديه وعري الوانس من رؤساء عبوده رئيس البونجيم وحسين الخافور من رؤساء العبوده رئيس العواد

بقية رؤساء قلعة سكر

بلول اليوسف من رؤساء بنى رجاب وعطشان الحاج شلال من رؤساء بنى رجاب ونعمان حاوى من رؤساء بنى تميم ومجلى المطرود من رؤساء بنى رجاب وعلى الموزان رئيس الفيوين وشلبه النام من رؤساء الطوكيه وسلامه الشاتي من رؤساء بنى رجاب ناصر الطر وش من رؤساء الطوكيه ومطرود الشايع من رؤساء الطوكيه وحسين المعيدى رئيس عشائر بنى تميم وقعيه المصارع من رؤساء الصرايفين وحامدى السطيج من رؤساء الصرايفين وجاسم الياقوت من رؤساء الصرايفين وحاجى كايم رئيس الصرايفين وحاجى مانع الحميده من رؤساء بنى ركاب

Fourteen declarations signed by the religious leaders,
tribal shaikhs and notables.

افرار نمرة ٧ — شاميه

أربعة عشر افرارات ممضيين من المرشدين الدينيين ومن مشايخ القبائل والاعيان

بسمه تعالى

لا يخفى انا معاشر علماء النجف الأشرف لم نزل نشكر الدولة المعظمة أبرياءية دلى عدالها و عظم معابدنا وحفظ شئوننا ولاجله حسب تبليغ حضرة الحاكم المالكى للعام دام عدله وتعيين السؤالات الثلاثة من جاب الحاكم السيامى لعموم الشاميه والنجف لاشرف وهى

أولا — هل تميلون الى أن يكون العراق مملكة واحدة من شمال الموصل الى خليج فارس

ثانيا — هل من المناسب أن تكون هذه المملكة الجديدة تحت اسم اماره أمير عربي

ثالثا — اذا أردتم ذلك فمن ترونه مناسبا لهذه الامارة في مستقبل العراق

الجواب عن السؤال الاول هذه مسألة نحن بمعزل عنها وعن معرفة ما هو الأصالح فيها

الجواب عن السؤال الثاني فهو نعم من حيث ان اكثر أهالى العراق عرب وكل نسان مبال بالطبع الى أبناء جنسه الذين تجمعهم واياهم جامعة الدين واللغة والاخلاق والعادات نرى من المناسب ان تكون هذه المملكة الجديدة تحت اسم اماره أمير عربي
الجواب عن السؤال الثالث هو من حيث اننا لم نجرب الأشخاص لا ينبغي لنا التعيين لكن من حيث ان أكثر أهل القطر العربي مسلمون نرى ان يكون ذلك الامير مسلما
تحريرا في يوم الثلاثاء ٩ شهر ربيع الأول سنة ١٣٣٧

بمنه تعالى جواد نجل المرحوم صاحب الجواهر قدس سره بسم الله تعالى عبد مكرم الجزائري بسم الله تعالى على العارف بسم الله تعالى عبد الرضا آل الشيخ راضى ومحمد حسين النابلسى والاصغر مهدي من آل كاشف الغطاء الشيخ جعفر قدس سره خادم العلوم الدينية شيخ الشريعة الأصهبانى بسم الله تعالى محمد رضا آل السيد ضافى وعبد الرسول آل كاشف الغطاء قدس سره والاحقر أبو الحسن الموسوى الدهلوى ووسى تقى آل رابرداهام وصالح كمال الدين وأحمد الخرساني وشبيب محمد خلف ومهدي الخرساني ومحمد رضا الشباني وسيد كمال امين ومحمد رضا الايرداني وحسن كمال الدين حسين ومحمد جبر

بمنه تعالى شانه

حيث ان نخامة كرنل ولسن يطلب جوابنا عن سؤاله في اختيار أمير للعراق فنجد به قائلان انا مبتهجين مواطنى الدولة المعظمة البريطانية نحو بلادنا الاسلامية ومزيد امنامها بتنظيم ادارها الوطنية فالذى يليق بنا أن نتجنب اختيار أى أمير كان نظرا لنواميسنا الدينية ونوكل لك الى أنظاركم العالية دامت دواكم السامية
تحريرا في ١٧ ربيع لاول سنة ١٣٣٧

خادم الشريعة المطهرة
مهدي آل الشيخ أسد الله

حسب تبليغ فائمة الحاكم العام دام اقباله في النجف الأشرف بالنسبة الى انتخاب أمير لاراق حيث ان الداعى هندي من

تحريرا في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩١٩

قد اجمعت اراء أهالي السماوه على أن تكون من الموصول الى خليج العجم ولاية واحدة
وقد اجمعت أراؤهم أيضا على بقاء الأمور تحت الحماية الانكليزية كما هي عليه الآن
الحاج علي بن جرجيس أغا وصالح افندي بن مصطفى أغا ورباط الرداد آل سلمان والسيد عبد الله الحصيني والحاج والي الحاج
ناصر والسيد العباس الأمامي والسيد باقر السيد زين العابدين والسيد طفار السيد جعفر والحاج عبد العزيز البسام والحاج صالح
القشيش والحاج محمد أحمد العساف والحاج محمد حاجي عبيد وجليل الحاج جضعان وحاجي محمد الحاجي سعودى علوش ومحمد
نجواد علوش وحاجي سليمان حنوش وحبيب الداخلى وحاجي عبد الله الغريب وحاجي حسن عباده والسيد رجوع سيد طفار
وعلى سيد حاج حسن جضعان وعبد الله نايف وخواجه صدقه وخواجه يعوب يوسف جوان ومحمد على الحميدى وفني ايشن
وحسن أبو ذهاب والسيد صالح وحاجي عبد الله وبهجت بك ومحمد ذافع افندي وعبد الحسين والاسطمانى والحاج على

تحريرا في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩١٩

نقر ونعترف نحن الواضعين أسماؤنا وأمهاتنا أدناه أن تكون ولايات الموصل وبغداد والبصرة ولاية واحدة وأن يكون رئيس
هذه الولاية نكليزيا كما هو في الحال الحاضر

معجون الحمادى شيخ الشفران وفهد الجميل وبريد الجميل واتلاس ابو شامين وناسر الساشط من الجوار وفهد الحالك من
عشيرة الجوار وجارح الحسين من عشيرة البركات والشيخ نايف رئيس المحشن والشيخ ابراهيم المحمد من عشيرة البوريشه من
الجوار وميطر الخليف من عشيرة الجوار فرقة البوشطيط وادهام الطرجان من عشيرة البوريشه من فرقة الجوار وحسن العليوى
من وجوه الخضر والمبتهد بلادى الزين وعباس المطعوج رئيس فرقة العنيس

نحن الواضعين اختنا أدناه اصله عن أنفسنا ونياية عن عشيرتنا نفضل أن نستظل تحت علم الدولة التي قامت بتحرير البلاد
وهي الدولة المعظمة البريطانية الى أبد الدهر ولا نريد دولة سواها أبدا

محسن النومان رئيس فرقة آل مهته من عشيرة العياش وكنوش الخشان من رؤساء عشيرة خفاجه رئيس فرقة آل كريطى
وعلى الحسونى من رؤساء عشيرة بنى سلامه رئيس آل ديوان ومطلق الوهاب من رؤساء عشيرة خفاجه رئيس فرقة آل سبتى
وزغير لثامر شيخ آل سليم من عشيرة آل عياش وشيخ شركان اللطيف رئيس عشيرة خفاجه ومنذور آل حمود شيخ بنى سلامه
ومحمد آل خشان شيخ ابو صكر وعلوان النونى شيخ آل ابراهيم من عشيرة آل عياش

نحن الواضعين اختامنا أدناه أعيان بلدة الشنافيه نفضل أن نستظل تحت علم الدولة التي قامت بتحرير البلاد وهي الدولة المعظمة
البريطانية ولا نريد دولة سواها أبدا الى أبد الدهر في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٣٧

بسم الله الرحمن الرحيم

حيث ان الحكومة المعظمة البريطانية طلبت أن نبدي لها رأينا فيما يصلح الى مستقبلنا نحن العراقيين في تعيين حكومه عربية محلية أم غير ترتيب الذي يصلح الى العراق وأهليه فوجب علينا أن نبدي لفضامتهم آرائنا فيما يصلح لمستقبلنا الاول فيوجب أن يبقى العراق تحت حماية الدولة المعظمة البريطانية وهو العراق عبارة عن موصل وبغداد والاصرة الثاني الحال يبقى على هذا المنوال الحاضر وأهالى العراق بواسطة الحكومة المعظمة البريطانية تترقى حتى ترى في نفسها القابلية ولا يحجب رأينا ما يوجد الآن من له قابلية للادار من أهالى العراق بلا المعاضدة البريطانية وهذا ما اتفق آرائنا عليه نحن المحررة أسمنا أدناه وبحسب رأينا هو المفيد لا تقبل والله تعالى أعلم ١٣ ربيع الاول سنة ١٣٣٧ هجرية

بمنه تعالى

السيد داود نائب كليدار روضة الحيدرية والشيخ أحمد بن الشيخ عطاء الله انبدي متولى تكية بكتاش الملحقة الى الصحن الشريف وسيد مرتضى من أشرف النجف الاشرف والسيد مهدي السيد سلمان من أشرف ورؤساء النجف الاشرف وحاج حمود البدن من رؤساء الحميدات بالشاميه وعباس لموسوى كليدار روضة الحيدرية والاقبل سيد ناصر كونه من أشرف الخدمة والاقبل هادي شحه خادم الروضة الحيدرية وحسن الطباطبائي الاقل خادم روضة الحيدرية وسيد جواد زوين من الخدمة وعبد الحميد من تجار النجف الاشرف والاقبل عبد الحسين شريف وشيخ عبدالله عدوه من رؤساء النجف الاشرف والسيد سعيد من أشرف النجف وشيخ عباس شعبان من أشرف النجف وسر خدمة الروضة الحيدرية والسيد جابر الخرمسان من أشرف الخدمة والسيد سعيد كونه زاده من أشرف الخدمة والسيد عبود خادم الروضة الحيدرية والسيد شريف والسيد كريم وشيخ مكي والسيد مصطفى من أشرف النجف الاشرف وعبد الحسين الحاج مسعود وحسنى منا وحاجى ناصر شعبان تجار النجف الاشرف والسيد حسن كونه والسيد عبد الحسين ررح زاده والحاج مهدي سمة زاده وخرسان زاده السيد حبيب وكونه دار السيد هاشم من أشرف النجف الاشرف ومحمد حسين وسوى تجار النجف الاشرف ودائ آل دله رئيس عشيرة آل على من أهالى الشاميه وعباس نظام الدولة راه والسيد سعيد سركتك من أشرف الخدمة

بمنه تعالى

نبدي انه لما دخلت الدولة العظيمة البريطانية الى العراق وهو بحسب التاريخ وخرائط الجغرافيا إقليم واحد وإياله واحدة من حدود الموصل الى تخوم عبادان وبغاز الفاو لم نشاهد الا أمنية البلاد وراحة العباد وليس في العراق حالا رجل تجتمع عليه الكلمة في صلاحية ادارة شؤون ونظام قوانينه وترقية منافع وزراعتة وتجارته لهذا فالصالح للحال الحاضر هو البقاء في كفالة وعهدة هذه الدولة المفخمة الى أن تستعد العراق لادارة مصالحه وسياسة هاليه بنفسه واستقلاله بأمره فالرأى هو اختيار هذه الدولة العظيمة البريطانية لكن بشرايط تقتضيها روح البلاد وراحة العباد وطباع المماكة ونحن نذكر تلك الشرايط في وقتها ليكون العمل عليها طبقا للعدالة هذا ما لزم بياحه والامر الى ولى الامر في ٢٠ ربيع الاول سنة ١٣٣٧ عالم النجف

على ابن الشيخ محمد رضا آل المرحوم

الشيخ جعفر كاشف الغطاء

طاب ثره

بسم الله الرحمن الرحيم

أما الداعي فرجل درویش مشغول في طلب العلوم الدينية وليس لي علم في الحكومات وأما الحال الحاضر فأنا في طمانينة وأمان والله الموفق

الأقل عبد الرزاق الحلو الحسيني

لحضور حضرة صاحب الفخامة قائم مقام الحاكم المالك العام المسترونكت دام اقباله

من خصوص رأينا في مسألة انتخاب الامر هو ما قدمناه لكم سابقا من انه قد حولنا رأينا في هذا الشأن العظيم الى نظر الحكومة العادلة الحكومة البريطانية المعظمة من حيث انها أخبر وأبصر بحال هذا القطر العراقي ولم تستحضر فعلا من يحوى الصفات الثلاثة لهذه الشئون وبه الكفاية ١٩ ع ل سنة ١٣٣٧ جعفر آل بحر العلوم الطباطبائي

حضور اجل الفخام اعظم حضرت مسترونكت صاحب بهادر حاكم عموم شاميه دام اقباله العالي

بعد از ابلاغ تحيات لائقه واحترامات فائقة در جواب از فرائش حضرت

ارفع اعظم الفخام كرنل ولسن صاحب بهادر قائم مقام حضرت حاكم ملكي عام عراق دامت شوكته العاليه در خصوص نصب سراز عراق عرض ميشود كه فعلا از اهل عراق كسي در لياقت اين مقام جليل دا داشته اشد در نظر زارم ولكن اصلاح عراق وترقى آنسه واستدامت امنيت آنسه را موافقت بتوجهات وبذل مراحم دولت نعيمه عادله ميدانم مكر بعد از تكميل عراقى آنسه وتحصيل علم نهايه بهام شوكت ودولت واقبال متدام

في ١٩ ربيع الاول سنة ٣٣٧

الاحقر محمود الهندي النجفي

بمنه تعالى

بعد اداء التحية للدولة الفخيمة البريطانية العظمى انه قد ابتهجت الدولة العراقية غاية الابتهاج وعظم المعابد والمشاهد المشرفة والعلماء الاسلامية الشيعة الاثنى عشرية وامن البلاد واستراح العباد من شوكة وسياسة ومنحنتنا به تعيين امير من اهلى عراق كيف يعين شخصا لا نعرفه بتدبيره وسياسته فلو كانت الدولة تربيههم ثم تمحهم ذلك لكان حسنا وليس

أقل العلماء والمحترمين

١٩ ع ١ سنة ٣٣٧

احمد الموسوي البهبهاني

جوابا لسؤال حضرت الحاكم العام دام بقاءه بخصوص الاماره للعراق حيث ان العراق محتاج الى التربية والمعارف لاصلاح بنظرنا ان الحكومة المعظمة البريطانية تدبر هذه المملكة حتى يحصل الترقى بالعراق ويحصل للعموم التعلم بالعلوم الادارية وتكون لهم لياقة على ادارة بتدبير امور وطنهم والسلام

في ١٩ ربيع الأول سنة ٣٣٧

Declarations signed by the shaikhs and other leading personages in the district of Hillah.

اقرار نمرة ٨ (١) الحله

اقرارات ممضية من المشايخ وأشخاص مرشدين آخرين بقسم الحله

نحن معاشر الماهرين في هذه المضبطة لما عرضت علينا الحكومة البريطانية العظمى أن نختار وننتخب سلطاناً علينا لفكرنا ورأينا ومن بعد المذاكرة ما بيننا فد اخترنا وانتخبنا الحكومة البريطانية هي الحاكمة علينا ولا نطلب سواها حكومة لنا لعلنا نلها وحسن سياستها في الرعية وعدم تعرضها الى المذاهب والاديان ونطلب من الحكومة البريطانية العظمى على أن يكون العراق من الموصل الى البصرة ولاية واحدة لا يتفرق ولايات متعددة والذي يعين من قبل الحكومة واليا علينا في العراق واستقارته في بغداد سررس كوكس لوثوقنا بحسن ادارته وحسن سياسته العمومية واطلاعه على العراق

سيد محمد علي القزوين وشيخ الخفاجه وشيخ الجبور وشيخ الجحيش وشيخ اليسار وشيخ المعامرة وشيخ البوسطان وعلي افندي الملا قاسم ومحمد الحاج معروف وسيد احمد السيد سالم ومجيد علوش وسيد ابراهيم افندي وعبد الرزاق بك وعمران الزبور وعزرة ودن ومنشي دلوحي وعزيز الفلوجي

أسماء حضرات الأشراف والتجار

رشاد بن محي أغا والسيد جاسم بهيه وفرمان الحاج حمدي وحاج محسن مرم وشمعون أجمد علي الحاج حسين وسيد عبد المطالب وعبد الرزاق شريف رئيس بلدية حله وحاج محمد علي ابن خطبه وحاج طاهران أحمد وسعيد شفيق وراجي علوان وسيد حسين بهيه وجواد ابن حاجي حسن علوش وعليوي بن محمود وصابر الحساني وحسن سلمان وسيد عبد الحبار السيد مهدي وحسن الشيخ محمد وسيد بن علوان علوشي وسيد صالح بن السيد عطيه وهادي ابن حمادي ومحمد بك علوش وشيخ حسن الشيخ عبد الحسين وحمادي علوش واسماعيل المصري وناجي الحاج أمين وهادي الحاجي حمد وحمود بن عبد الحسين والشيخ حسان عبد الله وصالح ابن محمد علي وسيد حسين السيد عبود نكروش وشبلناع ابن جاسم وحاج هادي ابن أمين وعبد الشهيد ابن رزوقي وعبد الجليل وعلي الطعان ومهدي ابن صالح الحبيب وعبود بنساره وناجي الحاج شاكر وشاكر أمين علوشي رزوقي الحاج حسون أحمد وحسن الشنون حسن وجاسم العلوي وأمين الحاجي علي الخوت وحاجي عطيه الخميس وشاكر الحاجي قابر وسيد حنتوش شلاه وسيد هادي شلاه ومحمد الكاظم الخالد وحاجي حسين بهيه وعسا كوره ابن عوده وعزيز الحاجي موسى الفلوجي وعبد لا مير بهيه وسيد حمد السيد عبود وسيد حمد السيد رزوقي وسيد رياض السيد عبود ومهدي العنود شوطن وعبود ابن حسن العبيد وحاج حسن المولد ودخنه الحاج طعمه وحسن محمد عباس وحسن الروضان وجواد ابن جبير وحاج عبد الحاج فاج وحسن الحاج فليح وسيد خطر السيد عباس وسيد عبود السيد عطيه وعلوان الحاج سعيد الخميس وجعفر الحسن المعروف وحيد ابن سلمان الحرة وسعيد الحاج يوسف عي ان وحاج محمد علي وهب ومحمد سلمان الكوزه وساجي الحمد علي الوهيب ومحمد حسن المهيمج وكاظم ابن عيسى الحمود وأمين الحاج خلف السعود وأمين عبد الرسول وصالح عبد الرضا ختله وعبد الرسول ابن عباس وعبد الجليل المروزه جواد وسيد محمد السيد عبود وسعيد الحاج كاظم هندي وأحمد الحاج كاظم ورشيد محمد أغا وزيدان خلف وعليو الحاج كاظم الرهيمي وباي كاتب أوقات حله وحاج جواد العين الفاهد وحسن الحاج حمزه وحسن ابن زاده وجاسم الحميد وعبود العمزان الحاج فاضل وكاظم الخميس وعبد العباس الحق الصايغ وريحان الغير وعبيد علي محمد عبيد وحسن جوري وحمود العباس الكيسين وسيد صالح السيد مهدي وأمين السيد وعبد الحميسين السراج وجاسم أبو جايد وحسن الأمين عيني ومحمد حسن ميره وأحمد أمين الفز

الشأن العظيم الى الحكومة العادلة فانها أخبروا بعمر وأقدر على تربية الناقص منهم وتكميل أسباب الترقى مضافا الى ما نعهد من نوايا الدولة البريطانية العظمى من تمدرس سائر المعابد الاسلامية ومزيد الاحترام لكافة الروحانيين وتنفيذ أحكامهم الراجعة الى ديانتهم حسب ما انطوت عليه سريرتهم وجرت بذلك سيرتهم ولسكم الأسر والسلام

حرر في الثاني عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٣٣٧ من الاقل جعفر لبحر العلوم الطباطبائي

جناب مستطاب جلالتمدار اجل الغم وحشم . سركار مسترونكت صاحب حاكم ساير عموم شامية ونجف اشرف دام اقباله
 پس از تقديم مراسم و تحيات لائقه مشهوراي مبارك ميدارد در خصوص استفسار از صلاح كيفيت حكومت عراق كه حضرت اجل اعظم الغم قائم مقام حاكم ملكي عام كرنل ولسن صاحب دام اقباله از اينخدا شوكت مطهره فرمودند — پس از تامل زور زياد و تبادل اراء ري اينما بنمان در صلاح و كيفيت از كيفيت كه مامون العاقبه باش . بد استقوار بخافت ناء عليه اينمسئله را بوائر و صلاح ديورجال محترين خود هالت نخيمه عادلر رؤفه ارجاع نيمائيم كه هر نوع صلاح عراق و عاقيان بداننه محرر فرماند خپانچيه اكر في الواقع قابليت و لياقت امان فعله مكيل باشد خود دولت نخيمه متقدرا تكميل بماشنه و على اى حال نفوذ احكام شرعيه و دوام عرائد دينيه و احترامات علماء اعلام و حجج اسلام و معابد مقدسه و مشاهد مشرفه دائما بايد ملحوظ و محفوظ ارجه باشه ايام اقبال مستدام
 في ١٠ شهر ع ١ سنة ١٣٣٧

عوتل محمد مهدي المعروف بالكشميري حسن ابن صاحب الجواهر قدس سره الاحقر محمود الهندى النجفى

حسب نبليغ الحاكم الملكي العام وتعين السؤالات من جانب الحاكم السياسى العموم النجف الاشرف والشاميه بواسطة معاون حميدخان . السؤال الأول هل تملكون الى أن يكون العراق مملكة واحدة من شمال الموصل الى خليج فارس . السؤال الثانى هل من المناسب أن تكون هذه المملكة الجديدة تحت اماره أميرعربى . السؤال الثالث اذا أردتم ذلك فمن ترون مناسب لهذه الاماره . الجواب عن السؤال الأول نعم نحب أن يكون العراق مملكة واحدة من شمال الموصل الى خليج فارس . الجواب عن السؤال الثانى نعم من حيث ان أكثر أذى الى العراق عرب وكل انسان ميال بالطبع الى عنصره نحب أن تكون هذه المملكة الجديدة تحت اماره أميرعربى . الجواب عن السؤال الثالث ان أهل قطر العراق عرب مسلمون ينبغي لهم أميرعربى مسلم يدبر شؤونهم فاذا كان الأميرعربى فنختار أحد أنجال سيدنا الشريف أن يكون هو الأمر ونحب أن الحكومة تبقى الى أن تعمير بلادنا
 في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٣٧

مرزوك رئيس والسيد هادى والسيد علوان والحاج علوان سعدون والسيد حفص أبو طيخ والسيد نور وجاسم آل جبات رئيس الحميدات وعبد لصفوك رئيس آل ابراهيم ولفته الاشعجى رئيس وعبد الواحد رئيس آل قتل

أسماء أشراف اليهود

رحمن عبد الله وجون حسقيل وساسون بوظه وصالح جوزى و ابراهيم يونه وسالول اسحاق وجون يوسف وشمعون حسقيل وحسقيل ابراهيم يعقوب و ابراهيم يوسف والياهو عبد الله واسحاق حيم وعبودى نسيم وافرايم منشى و ابراهيم يعقوب وداود سليمان وهارون سليمان ويوسف قراد ومر حليمه ومراد حسقيل وعزرة الياهو رششى وافرايم عايد وداود عاتيه وحسقيل ابراهيم ومير عزرة حليمه وموسى ابراهيم لبوه وصالح شلوم عزرة ونسيم موسى سوسه ويوسف كوهيل وصون كركوكين و ابراهيم يعقوب وساسون رحمن ومراد ابراهيم وخضورى اسحاق حيم وشائول صالح وداهور عبد النبي وعزرة الياهو وجبريل وداود الياهو واير معلم نسيم وعزرة بطاط وصالح داني وحسقيل عزرة والياهو يعقوب وخضورى عزرة ومعتوق حسقيل عزرة ويوسف انه حسقيل وسيفو . ي . چورچى وصون يعقوب نصر وحسقيل ابن صالح

حيم بن
د حمزه
عمران
الحجيد
من ابن
الحاج
وكاظم
السيد
وشكر

عواد
طيف
حسين
بيداتى
عيسى
المحمد
مسيد
كاظم
بر ابن
حجاب
مارك
حاجى
تونجى
بر الله
وحيد
حسين
ن محمد
بهدي

وجاسم بن محمد ورفق الملا مهدي وكريم بن محمد القاضي ومحمد علي حرام وعبدالكريم الشيخ سعيد وتوفيق بن حمادي ورحيم بن أحمد وسيد عباس السيد علي وولي الصحاف وحاجي محمد حسين ابن حسن عصار وسعيد الملا موسى وسيد ناجي السيد حمزه وسيد أحمد السيد جاسم وسيد باقر السيد حسين وعلي ابن حسين وعباس حمدي وعبدالكريم الحاجي عباس ومحمد علي ابن عمران وكاظم ابن جواد وناصر الحاج خون وسيد محمد وحسين العلي السديدي وكاظم ابن علي وكريم ابن حمزه وع الخلف وصالح الحميد وسعيد الموسى وحسين الظاهر وابراهيم ابن محمد ونايف ابن هديب وعبدالحسين ابن علي وشيخ علي المحمد صالح وحسن ابن السديدي وباقر ابن جواد وزويد ابن جميل والسيد محمد بن السيد محسن وحسن ابن حسين ومحمد العباس كدخيل وجابر الحاج عباس وحمزه ابن عمران وسيد رمضان السيد عبود وعزيز العبد الحسين وعبد الحسن المطرود وعباس بن حسن علوش وكاظم القبود العبد الحادر وحيد ابن محمد علوي وعباس الحاج حطير واسماعيل بن عوض وحسن الحاج عباس وسيد محمد حسين السيد عباس وكاظم الحاج محمد علي علوش وعبدالحسين علوش وسيد عباس السيد عمران الشلاه ومحمد حسين شيخ باقر علوش وشكر ابن محمود وجعفر ابن حسون ومحمود ابن محمد ومحمد الصالح ونجيب ابن جاسم أغا وصالح الحاج حسن علوش وجابر المحسن

أسماء حضرات الاهالي

مهدي بن عزيز وحاج عبد العاشور وخطر ابن عباس وعاكور ابن علوش وعبود ابن ضاغدي ومعدى ابن كاظم وحسين عواد وجدوع ابن عباس وجابر ابن عباس أسد ومحمد علي ابن شبيب وراضي بن حميد وشيخ عبود ابن حسن شعاث وعبد اللطيف ابن جابر وداود ابن سلمان ورديف ابن طارش وعبد الله ابن معدى وترف ابن ناجي وحبيب ابن ناجي وريحان ابن عباس وحسين ابن محمد علي ومحمد ابن حاج حمزه وموسى ابن مرزوه وعذاب ابن جبر وموسى ابن ناصر أبو ديه وجاسم ابن حمادي السيد دقائي وهلال بن حاج حمادي وعابد ابن حاج حمادي وناجي ابن جمعه وفعل ابن حمزه وكاظم ابن جمعه وحسين ابن حسون وعيسى ابن عبد وناصر ابن حسين وعبد ابن خفاجي وهادي ابن عمران وخضر ابن جوع وجاسم ابن عبد وعبود السعيد وكاظم المحمد وعباس ابن علي وعبو ابن حسين ومحمد علي ابن محمود وصالح ابن عيدان ونجم ابن عبد الحسين وخلف ابن عبد الحسين وسيد موسى السيد عيد الله وسلمان ابن عباس ومحمد الذود وحسن ابن محمد وشهد ابن شيخ صالح وعبد الاسر وعبد الحسن ابن كاظم وعباس غضب وعبد الحسين وسيد فضيل وحسين السلمان ومحمد ابن فريح وحبيب الظاهر وعاشور ابن عجمي وعبد الأمير ابن عبد علي وحمادي ابن حسين وابراهيم حاج وعبود ابن حزان ومحمود ابن علوان وحاج اقر وأمين ابن مبارك وعباس ابن حجاب ومبارك ابن عنبر ومحمد الحمزه وشعلان عفون وناجي عبدان وسيد جابر السيد غران ومرزوه عبد الحسين وشيخ علي الملا مارك وسلمان الحاجي حسين تفيش وملا حمد الصحاف ومحمد ابن صالح وشهيد بن أحمد وحاجي هاني ابن حسن وعبد الرزاق بن حاجي صالح كعيش وعبد الحسين الشريفي وعود بن جامم وعبد الحميد افندي بن نعمان وجليل بن سالم وحيد موسى وسيد محي توتونجي ومهدي الصالح رزوقي بن صالح ومحمد ابن قاسم المظري وعلوان ابن أحمد وعبد ابن جواد ورشيد ابن محمد وعبود الحاجي نصر الله وعبد الرسول بن عزيز وجليل بن عزيز بقل وسيد علي السيد عمران شلاه ومحمد علي بن حسين ومحمد جواد بن علي الجمل وحيد ابن مهران جواد ومحمد الحاجي ثابت وشيخ علي بن محمد جواد وعبد الله بن حسين رقداح العباسي حسين بن محمد الجعفر حسين وصالح بن مهدي وجواد الكاظم الساهمي وحسين ابن علي العياد اسماعيلي وحسين ابن عقله حميد ابن رشيد وجلعوط ابن محمد أغا وعبد الكريم بن حاجي حسن ومحمد المطر وسيد حميد ابن سيد حسين وسيد جاسم بن السيد عباس ومحيي ابن عباس ومهدي ابن محمد علي وعبد الأمير بن سلمان ومحمد ابن سلمان وعبد ابن حسين ومحمد ابن غلام ومحمد ابن جاسم بن السيد جاسم بن كمال

Declarations signed by the shaikhs and other leading personages in the district of Diwaniyah.

أقوال نمرة ٨ (٤) الحلة

أقوال مضمية من (المشايع وأشخاص مرشدين آخرين بقسم ديوانية)

أننا معشر عشائر أطراف الديوانية وسكان قصباتها الواضعين اختتامنا في ذيل هذه العريضة بما بلغنا حتى شاع وتواتر في هذه الأضواء ولا الأسماع على أثر انتهاء هذه الحرب

ان حكومتنا المعظمة البريطانية أعلنت وسمحت بتأسيس حكومة وإدارة وطنية في العراق بمعنى أن يكون الحاكم منا معشر العرب وفقا لمادة العقل والشرع الذي افترض الله علينا طاعة أمره بوجوب نسب الامام

فاذن يجب علينا التسرع في هذا الأمر والخوض لتلاقي هذا الخطر وتأسيس دعائم جديدة للحكم المبين الذي يخصنا والمدنية الصحيحة المؤسسة على أساس المتين الذي يهنا على ما نطق به نبتنا الفقيه والكلامية فعلى كل حال نبين مزيد تشكرتنا الصميمية لهذه الحكومة السنية دأبنا لها بالتوفيق

واننا لم يخف علينا ان تقليد واحد يقوم باعباء هذه الوظيفة المقدسة الكبرى الآن وهو غير ممكن لعدم وجود كفؤ مستجمع لشرائطها المحيرة في هذا الباب حيث اننا عمنا الجهل وبسط لنا فسطاطه واحاط بنا سراق الضلال فلم نقف على أصول وقوانين الانتخاب الا بعد امد بعيد اذا نهلنا رحيق المعارف وحسنا التجارب ودب فينا روح الحضارة والمدنية وانتشلنا من أوحال الجهالات وارقيقنا من حضيض العمى الى أوج العرفان والكمالات

فاذا أثبتنا الى رشدنا ورجعنا الى صوابنا حينئذ نشمر عن ساعد الجد والعزم وننتخب من ذوي الكفاية والبصارة والعفة والنزاهة والصدق والصدقة من ارباب الحل والعقد وأهل الفصل والوصل للقيام بمصالحنا وتقويم اودنا وردع ناسدنا واقامة منار العدل والقصد لمصالح ديننا ودياننا ومعاشنا ومعادنا

فاذن نحن اليوم نتمنى من اخواننا وأبناء جلدتنا المسلمين من العرب ان يضموا أصواتهم الى أصواتنا لا نريد ولا نتنب واحدا منا أو من خارج العراق سواء كان من مصر أو من الحجاز أو الشام بل نسترحم تقليد أحد رجال حكومتنا المعظمة البريطانية من المتضلعين المتدبرين بالقوانين والنظامات الادارية والسياسة لليلة والمدنية ويتعين باسم الحاكم العام وهذا آخره أردناه من عرض هذا المحضر والأمر منوط اسعافه بمساعي نخامة ولى الأمر

كاظم السيد حمود رئيس عموم عفاك منذور آل عبد الله ورئيس البدير الحاجي كلبان ورئيس البدير شعلان الحاجي شهيد من رؤساء البدير سلمان الحاجي كلبان رئيس البجاجة حاجي فرمان رئيس عموم الخزاغل جاب الحادي رئيس عشيرة عموم الشبانية شعلان العطية ورئيس عشيرة عموم السعيد مظهر الحاج صكب ورئيس عشيرة عموم الحمد وزبيد والغيايم سعدون الرس. ورئيس عموم عشائر الحلية وتوابها حاج مشير بن محمد الشخير ومن علماء الديوانية الشيخ حسين آل الشيخ محمد موسى قدس سره ومن العلماء السيد محمد السيد طالب قدس سره والسيد عباس السيد سرحان وسيد حمادي السيد صياد وسيد عصفور السيد ضافي وسيد سلمان السيد ابراهيم وسيد حميد السيد حبيب

Declarations signed by the shaikhs and other leading personages in the district of Hindiayah.

اقرار نمرة ٨ (٢) الحله

اقرارات ممضية من (المشايع وأشخاص مرشدين آخرين بقسم هندييه)

حسب تبليغ حضرة الحاكم العام لنا ان الدولة المعظمة البريطانية غاية مرادها من الحرب في الشرف هو تحرير الشعب العراقي وخيرنا بان نختار أميرا لادارة حكومة وطنية ولكون ان الحكومة المعظمة ثبتت بالفعل لعنصرنا الاحترام التام للاعتاب الشريفه وعلماء الشريعة ومراعات احكامها حينئذ اتفق رأي عميد رؤساء وعشائر الهنديه وأشرف بلادها أن نستظل تحت ظل حماية الحكومة المعظمة البريطانية وقد اخترنا لرياسة الحكومة الوطنية في بغداد والموصل والبصرة جناب الجنرال سريس كوكس لوقوفنا ووثوقنا على حسن معاملته وتدبيره الموافقة لروح البلاد ويشكل حكومة واحدة وطنية تحت رياسته لسن القوانين الموافقة لروح البلاد والشريعة الاسلامية لأجل الترقى وال عمران للخطة العراقية في ٢٧ كانون أول ١٩١٨

شيث الموسى سيركال وسيد سليمان رئيس سادة الفرد وعلى النعمه رئيس جلجيه وناييف الظدان رئيس الطفل وسيد حسن السيد جاب وغالب السلطان وسماره الجلوب وحاجي شران رؤساء العله وعمران رئيس قبائل بني حسن وجياد رئيس راجع ومانع رئيس كرلط وداود الجعفرى ومحمد رؤوف وحاجي صوف أشرف بلاد وتوفيق رئيس البلامه وعبد الهادي الحاسم وعبد العزيز الشلال وناجي السلطان وعلى الحاج حسن من تجار الكفل وحاجي مجبل الحاجي ذرب ومتولى بن ذى الكفل وعبيد الحاجي بحرب رئيس بادية الكفل

Declarations signed by the shaikhs and other leading personages in the district of Musaiyib.

اقرار نمرة ٨ (٣) الحله

اقرارات ممضية من (المشايع وأشخاص مرشدين آخرين بقسم مصايب)

نحن معاشر الماهرين في هذه المضبطه لما عرضت علينا الحكومة البريطانية العظمى أن نختار وننتخب سلطانا علينا بفكرنا ورأينا ومن بعد المذاكره ما بيننا قد اخترنا وانتخبنا الحكومة البريطانية هي الحاكمة علينا ولا نطلب سواها حكومة لنا لعلمنا بعدلتها وحسن سياستها في الرعية وعدم تعرضها الى المذاهب والاديان ونطلب من الحكومة البريطانية "عظمى على أن يكون العراق من الموصل الى البصرة ولاية واحدة لا يفرق ولايات متعددة والذي يعين من قبل الحكومة واليا في العراق واستقامته في بغداد سريس كوكس لوثوقنا بحسن ادارته وحسن سياسته العمومية واطلاعه على العراق

Declarations signed by the shaikhs and other leading personages in the district of Karbala.

اقرار نمرة ٨ (٥) الحله

اقرارات ممضية من (المشايع وأشخاص مرشدين آخرين بقسم كربلا)

ان الحكومة المعظمة البريطانية قد أمرتنا بانتخاب من يكون ملكا علينا ونبن أفكارنا كما نختار
والآن بموجب ما اختارته قولنا ومارأيناه من عدالة الدولة البريطانية من استقامة امرنا وراحة أبداننا وتمهيد طرقنا وكثرة مزارعنا
التي مارأيناه في الزمن سابق ولذلك لا نختار أن يكون علينا ملك الا من يكن أملا لذلك وهو صاحب السعادة حضرة كوكس
أما من جهة الحدود نختار أن يكون الحد من شمال ولاية الموصل الى باب البحر وهو خط العراق
في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٧

رئيس عشيرة المسعود جاسم القبطان ورئيس عشيرة القوام ساجت التتوان ورئيس عشيرة القوام فواز العيفان ورئيس
عشيرة المسعود شياع بن مسوهد ورئيس عشيرة المسعود عبد المنعم بن فواز ورئيس عشيرة المسعود سمرمد بن حاج هيتمي
ورئيس عشيرة المسعود شيخ عبد المحسن الحاج مسعود ورئيس عشيرة آل يسار شعلان الناصر ورئيس عشيرة الحيتان چامل
الحر ورئيس عشيرة آل يسار عوده بن رستم ورئيس عشيرة آل يسار الشيخ بحر الشيب

رئيس الشيبه مرسى الشيبه ورئيس الحمزه عود الحمد ورئيس الدميم ناصر الغض ومن رؤساء الحمزه حشم الرياح ورئيس ضياقي
 سعيد الحمد ورئيس المخاضر ظاهر الفرخان وسركار النذير عبد الحسن آل حمد وسركار المخاضره عبد الحسن الظاهر وسركار
 آل نجم حيدور الحاج زدام وسركار آل هلال حياوى مادي ورئيس الوناشى محمد البدر أوح سته ومناحى المكوطر وسركار
 الحاجى بلعوط المحسن وسركار السلطان فرحان آل حشم وسركار آل سندل فرهود بن صبار وسركار ابو سعد محمد الفضل وسركار
 بولان عرد الحمد وسركار ابو زياد صويح آل سلمان الحسن وسركار السباهى جماع الجليل وسركار السباهى رسن الدور
 ورئيس عشيرة الحسين حاج موسى وسركار ابو نصار مجدى ابو عليوى وسركار النجم سفان آل دخيخ وسركار ابو سعد عبدالله
 العلى وسركار ابو سعد عيدان الحسين ورئيس عموم الزباد علوان الجمالى ورئيس عموم أهل المجادر سلمان الحسن ورئيس
 عموم جليحه مرهون آل حاج خلخال وسركار العبد الله روضان آل طوفان وسركار العبد الله رويح الكارى وسركار العبد الله
 خضر المرزوك وسركار الاسماعيل وناس الناحى وسركار الاسماعيل خوان العبد المحسن وسركار الفضل الله على المصبيخ وسركار
 السنوان كزار المحمد وسركار شبة آل كريم من عشيرة الحمزه وطبان الستار ورئيس عشيرة عموم الهلالات حسن الصالح وكليدار
 النجف الأشرف سابق وسركار شبة الشافعية ملا حبيب الملا محمود ورئيس سركار عشيرة ابو صالح مرسول الحسن وسركار
 فرقة الفصا ليه من عشيرة أهل المجادر جلاب الرطان وسركار فرقة الخليفة من عشيرة أهل المجادر حساب الهلوس ورئيس عموم
 عشيرة العمر حاج حمزه السلطان ورئيس عموم عشيرة الكروش مزعل الردام ورئيس عشيرة مرقص دوحن الجلاب وسركار
 مرقص كاظم الكبر وسركار ابو حويله من عشيرة العمر معضد العبد الله وسركار الزلازله من عشيرة العمر عبد الحمزه المهدي
 ورئيس عموم عشائر البونائل عبد الرساله وسركار فرقة البوركة من عشائر البونائل حمد الجبر وسركار الغوام من عشيرة البونائل
 عبيد العلى وسركار الغوام راضى العايوى وسركار فرقة ابو حسام من عشيرة البونائل عباس العيسى

أسماء أشرف الدغاره

ورئيس بلدية الدغاره جاسم الظاهر وعلى السلطان وحمادى العين وحاجى عبد الرضا وسيد حسن وسيد مطلب ومحمد وسيد كاظم
 ومحمد الجواد ومحمد آل نعيمه وملا صالح ومحمد الحد بن وخطاب الحاج راضى وحمد الحمزه وعلى الشمشى وعبد الحمزه وسيد
 جاسم السيد ناجى وسيد محمد السيد فليح وسيد هاشم وسيد عيسى وسنور

أسماء أشرف عفك

سيد عبود السيد كثير وحاج حسن الخايف وسيد على السيد يسى وحسن آل عبد الحسين محسن آل جسوم وعبد الكريم
 الحاج مهدي وعزيز الحاج جبار ومير آل بنور وهاب الحاج مرزوه سيد هاشم السيد محمد وعبد الصالح آل شيخ ياسين وحبيب
 آل عبد الحسين وحسون آل حسين عنانه وناس آل ضاهر وحاج حمود آل حاج سلمان وياسين المشكور وحاج عبد على الحاج
 حسين وحاج ناصر العليوى وحسون الحاج عبود وسيد فرمان السيد عبد الله وناجى العبد ودادو السلطان وسلمان الحمزه وسيد
 حسون السيد على وراضى الفقه من الاهالى وسلمان الشراذ وعبد الحسين السلطان وجع ر آل موسى وحسين آل وحماد آل
 حسين وسيد حسن السيد موسى وعبد الله آل مجلى

ورئيس بلدية الديوانيه ورئيس بلدية عفك سيد على سيد عبدالله ومعاون شخص حاكم السياسى مدير المال
 ومعاون مدير المال محمد عبد الله وكاتب المادات الكاتب الكاتب كاتب الاول في السبا

Declarations by the shaikhs and other notables in the district of Ba'qubah.

اقرار نمرة ٩ (٣) بعقوبه

اقرارات من (المشايج وأعيان آخرين بقسم بعقوبه)

لما شاهدنا من العدالة والسعى في تعمير وطننا وحصول الأمن اننا نعرض تشكراتنا الى الحكومة العادلة البريطانية العظمى ونتمنى تأسيس حكومة وادارة وطنيه تحت حماية حكومة الدولة الانكليزية وقدمنا هذه المضبطة مشعره برأينا بذلك

في ٢٣ كانون ثانى سنة ١٩١٩

أسماء وجهاء بلدة بعقوبه

أحمد بن موسى وحنفوش والسيد جواد ومهدى ومحمد شافعى وسارى حسين

أسماء بلدة هويدر

عبد المجيد وعبد الله وعبد المجيد ورزق عبد الهادى وسمارود من الوجهاء

أسماء بلدة شفته

مختار محمد بن جبر وعلى بن موسى ومحمد بن سليمان وحسين حجاب ومهدى من الوجهاء

أسماء بلدة خرنبات

حسن بن على وأحمد حمدى ومحمد سعيد وعمار الحاج عباس ومحمد امين مختار بلدة خرنبات ومختار قرية دوره عباس وعبد الله بن كاظم

أسماء بلدة زهره

محمد حماس وأحمد بن رغم ومختار بلدة زهره السيد عبد العليم

Declarations by the shaikhs and other notables in the district of Shahraban.

اقرار نمرة ٩ (٤) بعقوبه

اقرارات من (المشايج وأعيان آخرين بقسم شهربان)

Declarations by the shaikhs and other notables
in the district of Daltawah.

اقرار نمرة ٩ (١) بعقوبه

اقرار من (الشايف وأعيان آخريين بقسم دلتاوه)

نحن أهالى الخالص من العراقيين منذ دخت علينا حكومة بريطانيا المعظمة قد وجدنا العدل فى حكومتهم والرفاهية والامن
وتوسع وسائلنا بواسطة حكومتنا الآن نطلب ولىنا حكومة انكليزية ونسترحم أن تضع علينا قوانين اخواننا المصريين ولكم الامر

فى ١٤ كانون الثانى سنة ١٩١٩

أسماء أشرف أهالى دلتاوه

مختار أول جواد بن غزاوى ومختار ثانى عبد على ورئيس بلدية دلتاوه جعفر الفرج وأعضاء جديده جعفر برنصف

أسماء حضرات الملاك

ملا حسون وكاظم بن جاسم وجواد السكاظم وسبع آل خميس وعبد المجيد ومحمد بن كاظم ومحمد صالح وعبد الباقي جلابى وخليل
ابراهيم وجاسم بن عييد ومحمد ابو خميس وعبد الهادى

Declarations by the shaikhs and other notables in the
district of Mahrut and Balad Ruz.

اقرار نمرة ٩ (٢) بعقوبه

اقرارات من الشايف وأعيان آخريين بقسم محروت وبلد رز

نحن رؤساء العشائر الساكنون فى أراضى مهردة وبلدروز داخل قضاء بعقوبه من اليوم الذى تفضل المولى سبحانه وتعالى
علينا بحكومة بريطانيا العظمى باحتلالها العراق فبعد ان كنا سابقا فى اسوأ حال نحن اليوم كسبنا الامن وصرنا بارغد عيش وارفه
حال ولا زلنا نتضرع الى المولى سبحانه وتعالى ببقاء ودوام الحكومة الانكليزية علينا حاكمة ونحن تحت حمايتهم متطمين آمنين

امضا وخاتم رئيساى عشائر

مختار عبدالله عبدالقادر ومحمد رشيد وعبد الرحمن وعزيز بك وعبد المجيد ورستم خان وعبدان ومحمد جميل ومحمد رؤف وشيخ على
وشيخ محمد ظاهر وعثمان بك وعبد الكريم وشكر وطلبة علوم ومحمد غالب وعبد على وعبد القادر وشيخ مجيد والسيد محمود
ومحمود وعبد الكريم ومحمد القادرى

از عشائر

وعبد سلمان ومحمد كامل وقهرمان وعبد اسماعيل وحسين وسليمان وعبد القادر ومحمد صادق وعبد داود وكاظم الحيدر
وعبد رشيد واسحق اقان وعبد محمد ومحمد شهاب ومصطفى على وعبد الوهاب ومحمد بن عبدالله ومحمد سعيد وعبد فديم
واحمد بك تراوه

Decl. No. 10 (2) Khaniqin

Declarations by the people of the district of
Mendali.

اقرار نمرة ١٠ (٢) خانقين

اقرارات من (سكان قسم مندلى)

بموجب هذا الأمر على هذا الملك من أى ملة تصير الحكومة حسب فكرنا العراق لايشتمل على سور ه وغيرها وهذه الولايات
من الموصل الى البصرة التى مراجعاته تصير ببغداد أولا تفريق حكومتها وفى اسناد ملك العراق الى أحد العرب فلا يوجد الآن
أحد من قبائل العرب يصلح لان يكون حاكما ونحن لانريد أحدا من ولايات مصر أو من غير أما كن يصير حاكما فى العراق بل
نريد ونلتزم ان الحكومة ترتب أحدا من أهالى الدولة العادلة البريطانية حاكما فى العراق ولاجل ذلك مهرا وأمضينا هذه الورقة

فى ٧ جنورى سنة ١٩١٩ - ٤ ربيع الاول سنة ١٣٣٧

Declarations by the people of the district of
Khaniqin.

اقرارنامه ۱۰ (۱) خانقین

اقرارنامه من (سكان قسم خانقین)

حضور حضرة حاكم سياسي ملكي عام عراق مد ظله العالی

برلوح ضمیر هیچ کس پوشیده نیست که این ملت بیچاره عراق از مظالم فجیعۀ ترکان تابعیه اندازه خونهای جگر خوردند عاقبت کارشان بدرجۀ رسید که کاسب از بی نوای به ترك کسابت وفلاح از بی اوضاعی به ترك فلاح و زراعت از بی سرمایۀ بی من ترك تجارت مجبور گشته دار و ندار ایشان در پنجه آهنین ترکان به باد بغا رفت از همه بدتر و اویلائی قحط و غلای که از رفتار تکالیف ظالمانۀ ایشان بجز حصول آمده بود که اغلب انسانان کشته و جان سیداد لا محال سلائی سمّام به مظلومت این ملت بیچاره خون میگردست کس را امید آن نبود که روز به شب و شب به روز رساند و مادر چه لحظۀ رشته حیاتش منقطع گردد، ما حاصل این ماجرای را بجا جری به عرض حضور مبارک رسانیدن را قلم شرم دارد خدا ثم خدا از روزی که حضرت ارحم الراحمین در بارۀ این بیچاره گان مرحمت فرموده مارا به زیر جناح مستلزم الفلاح این دولت نجیمۀ بریطانیات عظمی انداخت از سایه عدالت و رأفت این دولت قوی شوکت از هر گوشه و از هر طرف عراق با کمال آزادی ططراق شکر و شادی در افق افتاد عراقی که از مظالم ترکان خرابه زار و ساکنانش جغدوار از معموره، فرار و درویرانه، قرار گرفته بودند در ظرف این مدۀ معلومۀ قلیله رشك افزای فرس برین شد ویرانه، معمور دلهای پراز ذوق و سرور بی ثروتان باثروت بی نعمتان پر نعمت علمایان با قدر و قیمت مدارس آباد معلمها دلشاد تنگایا مبرور مساجد پر نور معارف منشور ابواب تجارت مفتوح ارباب صنایع ممدوح اشراف را شرف سادات شوق و شغف فروزۀ امانت مودوع خیانت مرفوع نته، خاموش شربت اسایش نوش غمهای ماضی، فراموش نمودند زمینهای که از زراعت خالی مانده بود حالا از زراعت فروش زمردین گسترانیده چرخ نظر دقت بفرمایند در آسمان و هول هم يك لطافت نادیده جدیدۀ هویداست بنا بر این حیات تازه که بنات تازه بختیار شکران این نعمت، در هیچ زمانی نتوانند ادا کرد لهذا این ملت از صغار و بکار و شریف و ضعیف بعد از ادای آرزیداد عمر و عافیت و دوام سلطنت ملك معظم جورج پنجم ادام الله شوکتۀ چنان استدعا و استرحام مینمایند (برای اكمال و توسیع بهترین چیزی که تازه ابتدار نموده اند همین مأمورین با قدرت دولت معظمۀ رؤفۀ بریطانی در مراکز خود معینۀ عراق باقی بمانند تا درین عالم جدیدۀ حیات تازه بی بسر بریم والی الابد در ظل حمایه این دولت قوی شوکت آسوده باشیم — بنام عموم اعم و طنان این مضبطه، تقدیم و قبولشرا استدعا و استرحام مینمایم .

فی ۳۰ دسمبر سنه ۱۹۱۸

امضا و خاتم اشراف مملکت

علی افندی زاده ونعمۀ الله افندی زاده کاظم اغا زاده وسعد الله اغا زاده وحاج محی الدین اغا زاده وامام جامع کبیر ومفتی زاده ومشاوخی نقشبندی وخطیب جامع خانقین وخطیب واشراف ورئیس جاف بابان زاده وملا علی زاده وعنايت الله زاده وعثمان پاشا زاده

امضا وخاتم تجاران وملاکان

حیم یعقوب وحسن حسین ومحمد امین و یعقوب وعبد الرحمن حموده ومحمود وصالح عبد العزیز دانیال نسیم وحسقیل حکمولی و یعقوب صیون واحمد شهاب الدین وسلمان حیم السید عامر وعبدہ اسعد وعزیزه منشی وخضر ومردان والسید محمد صالح محمد و مجید عبد الرحمن وانور محمد وتوفیق ابن محمد وعبد الرحمن وسلمان ابن علی وشاکر ابن مصطفی وعبدالله

Declarations made by eight prominent Sunnis of the Baghdad district.

اقرار نمرة ١٣ (١) بغداد

اقرارات عملت من ثمانية أشخاص سنيين من مشاهير ناحية بغداد

بناء على ما تفضلت به الحكومة بلزوم ابداء رأى من قبل أشرف بغداد وأعيانها في مسألة مستقبل العراق وفقاً لما اذاعته الحكومتان بريطانية العظمى وفرنسا في النشرة المؤرخة في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٨

اننا نرغب في ابداء أراء بهذا الخصوص على الوجه الآتي

أولاً — نطالب حكومة وطنية عربية من شمال الموصل الى خليج فارس

ثانياً — حيث ان هذه الحكومة الجديدة الوطنية محتاجة الى المعاونة والارشاد في سير أمور ادارتها وتمشية شئونها بضمان العدل والامن سرياً معاً لا للحصول الرقي وال عمران فلا بد من ممانعة ومساعدة الحكومة المعظمة البريطانية

ثالثاً — وأن يكون جناب السير هسنى كوكس هو الذى يراقب هذه الحكومة ويدير أمورها ويصلح شئونها الى مدة من الزمن على شرط تطبيق القوانين السابقة التى ألفها الشعب والتساوى المطلق في الحقوق بين جميع الملل والحرية التامة في التصرف بشئونها الداخلية والمالية وهذا الذى نراه صالحاً لمستقبل العراق في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩١٩

آل جميل نغفر الدين وآل النياجه جى موسى ابراهيم آل الحضيرى آل الشاوى عبد المجيد الشاوى آل الشيخ داود داود وآل الزهاوى جميل صدقي وآل جميل عبد الرحمن وآل الملى عمر حفنى وآل الحضير حسن أحمد وآل الحلبي عبده سليمان وآل الملى صالح

Decl. No. 13 (2) — Baghdad.

Declarations of about 45 Masulmans of the Baghdad district.

اقرار نمرة ١٣ (٢) بغداد

اقرارات من ٤٥ مسلماً من أفاضل بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

لما علم ان الغاية التي ترمى اليها كل من دولتي بريطانيا العظمى وفرنسا في الشرق هي تحرير الشعوب وانشاء حكومات وادارات وطنية وتأسيسها تأسيساً فعلياً حسبما يختاره السكان الوطنيون فلما ممثلوا الاسلام من الشيعة والسنة من سكان مدينة بغداد وضواحيها بما أننا أمة عربية اسلامية قد اخبرنا أن تكون البلدان الممتدة من جهة الموصل الشمالية الى خليج العجم دولة واحدة عربية يرأسها ملك عربي مسلم هو أحد أنجال سيدنا الشريف حسين مقيد بمجلس تشريعي وطني مقره عاصمة العراق بغداد في ١٩ بيع الثاني سنة ١٣٣٧

الواعظ السيد اسماعيل وأحمد الظاهر الحاج عباس والاقل جواد الموسوي وحيدر عبد الرحمن وعبد الوهاب النائب وخادم الشريعة عبد الكريم آل السيد حيدر وأحمد الشاف والسيد ابراهيم الراوى ومدرس محمود صاحب الامام الأشهم والسيد حسين ومدرس الولاية قاسم والسيد عبد الوهاب آل السيد محي وعبد الله سالم والسيد محمد حسين حلاوي ومسان

Declarations made by the tribal shaikhs (Kurds and Arabs) and notables of the towns.

اقرار نمرة ١١ كبرى

اقرارات عملت من مشايخ القبائل (أكراد وعرب) ومن أعيان المدائن

جواب الأهالي

أولا - نطلب تشكيل الدولة العراقية من شمال ولاية الموصل الى الفاو ونكون في حماية الدولة الانكليزية :
 ثانيا - نطلب أميرا لائقا ومتدينا يكون ساكنا في بغداد
 ثالثا - في هذا الآن لا نعلم احدا يصلح للامارة ونطلب من الدولة البريطانية تأخير تعيين هذا الامير الى وقت آخر حتى يستقر فكرنا على شخص واحد لائق للامارة المذكورة
 طورطور مالو بلديه على ماجد وزند عشيرتي رئيسي عبد الغني وترنكن عشيرتي رؤساء سندن عبد الكريم صبحي وأوره
 عشيرتي رؤساء سندن عبد العزيز ودارده عشيرتي رؤساء سندن محمد رفعت وبيان عشيرة رئيسي عبد فارس وكيج عشيرتي
 رئيسي خورشيد بن مصطفى ودنكنه عشيرتي رئيسي يا محمد العمر وكفري بلديه رئيسي عثمان فائق ونفري اشرفندل عمر بن
 السيد ومن رؤساء عشيرة جاف محمد عبد الكريم وكفري قضاسي اشرفندن مجيد پاشا زاده ومعين رئيس سلمان عبده وجلاني
 رئيس عبد الغفور وداوه عشيرتي رؤساء سندن محمود صبري وجاف عشيرتي شاطرة فرقة رئيسي محمود وجاف عشيرتي
 دوغزادي رئيسي صالح وفوه بداه بلديه رئيسي محمد فؤاد وقره تيه اشرفندن ساي افندي زاده وكروي وي عشيرتي رئيسي
 خلف بن جاسم ودلو عشيرتي رئيسي ويشي بك

Decl. No 12—Kirkuk.

Declarations made by 17 of the leading persons of the district.

اقرار نمرة ١٢ كركوك

اقرارات عملت من ١٧ شخص من المرشدين بقسم كركوك

(مضبطه نامه)

نحن الاشراف والشيخوخ من اهالي لواء كركوك الواضعون اسماءنا أدناه حضرنا وعقدنا مجلسا بموجب امر حاكم كركوك السياسي
 وسمعنا من قوله مسألة تشكيلات وترتيبات حكومة العراق وافتركا من جهة المسألة ورأينا ان نوافق على الكلام الآتي
 نريد أن يصير العراق مشكلا من ثلاثة ولايات بصره، وبغداد، وموصل، ولاية واحدة ويحسب فيه جميع الساكنين في ولاية
 المذكورة تحت محافظة ومع مساعدة الحكومة البريطانية العظمى نحن اشراف وشيوخ المذتورين عملنا هذه المضبطه من دون

Decl. No. 13 (5)—Baghdad.

Declaration by representatives of the Jewish Community of the Baghdad district.

Baghdad, 22nd January, 1919.

To

HIS HONOUR THE MILITARY GOVERNOR,

BAGHDAD.

SIR,

In execution of the mandate entrusted to us to vote for the future administration of Mesopotamia, we the undersigned have the honour to state the following :

The proclaimed aim of the Great Allied Powers in the most tremendous world war is the complete liberation of oppressed nationalities with object of assuring their legitimate political aspirations as well as their economical and social development.

The full development of peoples whom several centuries of national lethargy plunged into a state of utter unpreparedness for self-administration is only obtainable through the material and moral co-operation of a great European power.

We are therefore of opinion :—

That the nomination of an emir for Mesopotamia is inadmissible.

That a direct British Government is indispensable for the future administration of this country.

That Mesopotamia should necessarily include the whole of the Mossul, Baghdad and Basra Wilayets.

We moreover beg to adhere, on behalf of the Jewish population of Mesopotamia, to the aspirations laid down in their petition to the Civil Commissioner, dated 18th November, 1918.

We beg to remain,

Sir,

of Your Honour,

The most faithful servants,

A. HAIM.

SION E. GOURJ.

SION S. ABOODI.

Y. ZELOOF.

M. S. SCHAYEK.

H. HINDEE.

حسین هندی

SION E. DAUGOOR.

MONACHI M. GOURGI.

E. M. DANIEL.

منشی میر کرچی

NISSIM H. ELISHA.

HOUGUI T. ISHAD.

HESKEL SHASHOUA.

MOSHI B. H. DAVID.

ELIAHOU H. DANNOUS.

YOUSSEF MURAD.

Declarations by eleven Musalmans of the Commercial class in the Baghdad district.

اقرار نمرة ١٣ (٣) بغداد

اقرارات ممضية من احدى عشر مسلما من التجار ببغداد

لحضور حضرة. كولونل ويلسن نائب الحاكم الملكي العام في العراق المحترم دام مجده

المعروض لدى سماحتكم

بخصوص قطعة العراق من الفاو الى الموصل تنتخب أن تكون تحت حكم بريطانيا العظمى لا غير واذا تكون بعكس مرادنا فنحن نسترحم أن نكون من رعيها والأمر لمن له الأمر

في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٣٧

احمد الشطب وسويدي زاده ابراهيم بن أحمد ومحمد حاجي حسن وحاجي ابراهيم زاده خليل والملا مصطفى الحاج ابراهيم وقاسم الخضيرى وعبد الجبار رئيس المختاريه وأحمد بن حاجي شهاب وشيخ العلوجيه على الحسين وأحمد بن عبد الغنى والسيد مصطفى برنجي

Decl. No. 13 (4) - Baghdad.

Declarations of some 40 Shaikhs, Mujtahids and other notables of the Baghdad district.

اقرار نمرة ١٣ (٤) بغداد

اقرارات من أربعين شخصا (مشايخ ومجاهدين وأعيان آخرين ببغداد)

نحن سكان قطر العراق عموما الرؤساء والعشائر والأشراف الواضعون أسمائنا في هذا الصك المصون من الريب والشك . بعد ما كنا نسمع صيحت عدالة الحكومة البريطانية وعدم عرضها بالديانات واهتمامها بتعمير بلادها ومستعمراتها وكنا حينئذ تحت ضغط الأتراك ونعلم اهمالهم وعدم اقتدارهم في ادارة شئون عمران بلادنا وكنا نتململ كتململ السليم ولم يمكننا التفوه سوى التضرع الى البارى ليكشف عنا وعن قطرنا المحبوب السوء حتى اشتعل نار الحرب وصار ما صار في ظرف تلك السنين الأربعة التي انجلت بنصر حكومتنا المعظمة صانها الله من الزوال رأينا كف بذلت المجهودات في تحرير الشعب العراقي ببذل النفس والنفيس وبعد استيلائها على بلادنا واستخلاصنا من رقة الترك مع اشتغالها بالحرب الطاحن كيف مهدت الامن والأمان ونشرت المعارف وبادرت بحفر الانهار وجريان المياه واعانة الزراعة وتعمير البقاع الشريفة بكل الاحترام وسهلت طرق زوارها بحيث ما رأينا مثلها قبل وما سمعنا أبدا في زمن الترك في مدة حياتنا وبعد ما بطل الحرب واشتهر صلاح العمومي عرضت علينا الحكومة البريطانية انتخاب أمير لأنفسنا حسب أرائنا . فهل ممكن لنا بعد ما كنا نتمناها وبعد ما رأينا من جيل صنع هذه الدولة الصادقة العادلة بحيث كلما قالت صدقت وبفعلنا تفكيك أنفسنا منه حاشا ثم حاشا . بناء على هذا زجوا من عميم فضل الحكومة البريطانية أن تكون هي الحاكمة علينا وتجعل العراق من الموصل الى البصرة الفيحاء ولاية واحدة وتعين واليها حضرة السيريرس كوكس ويكون مركزا فامته بغداد لأنه رجل عليم ذو رأى سديد يرأف للضعيف ويحنو للكبير ويعلم مقتضيات العراق كما ينبغي . ونحن بصميم أفئدتنا بعد ما تذاكرنا وجمعنا أرائنا طلبنا من السدة الملوكية ما ذكرناه في هذه المضبطة وندعو الله تعالى دوام ظل دولتنا البريطانية علينا انه سميع عليم

الأقل الحاج محمد هادي الملقب بامير العلماء ومحمد علي عبيد بموجب شرح هذه المضبطة مهت حسين بن حاجي ابراهيم بموجب هذه المضبطة أعلاه هو المراد والمطلوب ونسأل الله القبول صحيح محمد حسن خان نواب زاده وسيد عبد الحميد بن نواب سيد محمد قاسم خان وهذا ما توأطأت عليه أفرنا وما اخترناه أغا محمد يحيى نجل المرحوم أغا ملا خضر وغير هذا ما نتقى شيئا أغا على ابن المرحوم أغا ملا خضر وسوى هذا ما نتقى شيئا نواب محمد هادي خان وتعم ماسطر في هذه الورقة هو ما انطوت عليه ضمائرنا وتأكدت فيه رغباتنا ولا نتقى غيره خادم الشريعة المطهرة سيد أبو القاسم العلامة المجتهد وحسن بن صالح وسيد محمد الدين لاغرجي ومحمد بن أفلح وعولون بن حسين وفي كمال الرغبة بما سطر وزير رئيس البلدية الكاظمية سيد جعفر آل عطيفه

**Declarations by representatives of the Christians other
than Armenians in the Baghdad district.**

اقرار نمرة ١٣ (٧) بغداد

اقرارات من نواب المسيحيين وغيرهم من الأرمن ببغداد

نحن المندوبين من قبل الجماعات المسيحية في بغداد للبت في مصير حكومة العراق قد اجتمعنا اليوم وقر رأينا على أن نجيب
على الاسئلة التي وجهتها الينا الحكومة البريطانية المحلية كما يأتي

(١) نرى من الموافق أن تكون البلاد الواقعة من شمال الموصل حتى خليج فارس قطرا واحدا

(٢) لا نوافق على توليه أمير عربي على القطر العراقي بل نرغب في حاكم عام انجليزي وحكومة متعلقة رأسا بحكومة لندن وبهذا

بغداد في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩١٩

نرجو سعادة الوطن وترقيته

جبرائيل أنطون ت. ر. غنيمه ونصوري عيسائي وهرمس حالي وداود فتو واسحق بجو وانطون عبده

Decl. No. 13 (6)—Baghdad.

**Declaration by representatives of the Armenians of the
Baghdad district.**

Baghdad, 21st January, 1919.

To

HIS EXCELLENCY THE MILITARY GOVERNOR,

BAGHDAD.

SIR,

In acknowledging your Excellency's letter of 14th instant, together with circular enclosed, we have the honour to state that after careful consideration on the subject of the circular, the Armenian communities of Baghdad have unanimously passed the following decision.

That in view of the restoration of independence to our Motherland, Armenia, when all Armenians residing abroad will be subjects of their own country we hardly feel justified in expressing any opinion as to the form of Government to be adopted in Mesopotamia.

But to conform with your Excellency's wishes the Armenian communities of Baghdad desire to state that the territory mentioned in the circular should remain directly under British rule and be governed in any manner and by any method that may be considered most suitable for the welfare and prosperity of the country.

We have the honour to be,

Sir,

Your most obedient servants.

Representative of the Armenian
Catholic community.

Representatives of the Armenian
community of Baghdad.

G. KURKY.

KRIKOR SKENDER.

UH. MOUYOUSUDJEE.

Declarations by various shaikhs, mujtahids and other notables of the Baghdad district.

اقرار نمرة ١٣ (٩) بغداد

اقرارات من مشايخ مختلفين ومن مجتهدين وأعيان آخرين ببغداد

بناء على ما تفضلت به الحكومة المعظمة البريطانية من الاعلان لاهالى العراق أن يبدو آرائهم فى خصوص مسألة مصير العراق فنحن نبدي آرائنا على الوجه الآتى

(١) أولا نطلب تشكيل حكومة وطنية عربية وحدودها تكون من شمال الموصل الى خليج فارس
(٢) ثانيا ان هذه الحكومة عند تشكيلها تحتاج لمعاونات ومساعدات فعليه اقتصاديا وعلميا ولا بد لها من مساعد ومحامى مسئول بحفظ كيائها ويساعدها فى كل أمورها وذلك لمساعد هى الحكومة المعظمة البريطانية من حيث لا تستغنى الحكومة الجديدة الانشاء عن معاونتها وارشادها

(٣) ثالثا لاجل ارشاد الحكومة وتدير أمورها وحسن ادارة شئونها يبقى نخامة السير برس كوكس مدة من الزمن يراقب الادارة وينظر بالاعمال ويساعد ويرشد الحكومة والمأمورين الى طريق العدل والانتظام حتى تتم الراحة وتتكامل التزيينات والاعمال وينتشر العلم والمعرفة بين الوطنيين فيكون فيهم رجال يمكنهم ادارة أنفسهم بأشدهم وهذا الذى نراه صالحا لنا ولعمران بلادنا واستراحة أوطاننا فى ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٣٣٧ الموافق ٤ كانون سنة ١٩١٩

آل هويدى محمد رشيد والحاج على والحاج ابراهيم اصفهانى من عشيرة بختيارى وطاهر الحسين الحميدى ومحمد بن حسن وعبد الفادر القاضى ومحمد سعيد الصوبى وسيد عبد الحسين السنائى وعبد الهادى ابن حسين ورئيس عشيرة الجبور عبد الله المهيدي وآل هويدى حسن محمد حبيب ومحمد ابن حسين باب السيف وأحمد ابن حمودى وسمان العلى حمامجى وحاجى حسون ومصطفى محمد حمدى جوهر وكاظم ابن عباس وتوفيق الحاجى حسين كسهيل ورشيد الحاجى مجيد الشوك ورئيس عشيرة الجبور صالح المهدى وعلى الناصر من عشيرة الجبور والسيد مجيد سليم وملاك حسن ابن حاج أمين الشوك آل هويدى حاجى سعيد افندى ابن حاجى حسن آغا وآل الدجيلى كاظم الدجيلى وعيد الحميد الرشيدى

Declarations made by Musalmans of Kadhimain
in the Baghdad district.

اقرار نمرة ١٣ (٨) بغداد

اقرارات من أفاضل المسلمين الكاظميين ببغداد

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(حسب الحرية التي منحتنا اياما الدول المعظمة وفي مقدمتها الدولتان الفخيمتان انكلترا وفرنسا)

انا نحن امة عربية عراقية وطنية نختار دولة جديدة عربية اسلامية ملكها مسلم هو أحد أنجال سيدنا الشريف مقيد
بمجلس وطني وأما الحماية فالكلام فيها بعد تمام مؤتمر الصلح) تحويرا في يوم الاربعاء ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٣٧ هجرية

بسم الله وله الحمد نعم هذا ما استقر عليه وايضا

حوره ابراهيم السلمان والسيد حسن محمد مهدي ومحمد أمين بن حجة الاسلام الشيخ محمد والسيد أبو القاسم نجل المرحوم
آية الله السيد مصطفى قدس سره والراجي محمد مهدي الراجي عفو ربه راضي والاصفى محمد جواد البلاغي ومحمد
مهدي الصدر والاصفى مول المكي والراجي ابن صدر الدين العاملي وسيد حسن صدر الدين والراجي أسد الله نجل المرحوم
آية الله السيد مهدي آل السيد حيدر ومحمد الرجال سبط الشيخ يسر والراجي محمد علي والحاج محمد بن شراهدى
صالح والراجي عفو ربه انجيل محمد اسماعيل ال المرحوم الشيخ أسد الله طاب ثراه والسيد ابراهيم بن سيد يوسف وحسن حسين
والاقل أحمد آل المرحوم السيد حيدر قدس سره وعبد الحميد الحمد دار وحاجي سيد محمد الكاواني والاقل محسن ال المرحوم السيد
حيدر والاقر صالح الحاجي الحسيني والاقل أهل العلم عباس جمال الدين ومصطفى ال السيد حيدر والسيد علي صدر الدين
والشيخ عبد الحسين ال يسر قدس سره والاقر أحمد الامي الراجي محمد اوسرى والاقل الحاجي عبد الحسين والاقل حمودي
ابن صالح عبده ومحمود ابن عبد الله بلشه وحاج ياس ابن خضر عيد وخدام الحضرة الكاظمية محمد باقر الحسيني والاقل الحاج
محمد حسن الحاج دود والراجي محمد ال المرحوم الشيخ أسد الله النشري وراضي نجل حجة الاسلام السيد مهدي ال السيد حيدر
وعبد الهادي الحاجي جواد وفيصل سعدى والاقل مصطفى الحسيني ومحمد حسن بن حاج درويش والحاج محمد الپومست نروش
والاقل حمد السيد عيسى والاقل محمد علي ابن الشيخ محمد البشاوي وحاج سافر الزين وحاج ابراهيم الدهري والحاج مصطفى
ابن سيد علي الحسيني وداد الظاهر شيخ المشاهدة وعبد الرسول دمور ومحمود بن حدين وصالح ابن الحاج باقر ومحمد أمين كلية
دار راده ومحمد جواد حمالي وسيد مهدي خادم الجوادتين والحاج درا أحمد مهدي ومحمد الحاج حنف وحاجي طه أسد الله
وأقل الطلبة عباس الاسعد والراجي محمد محسن الحاج محمد صالح وجعفر الحاج محمد أسد لله محمد والراجي هارون بن آية الله السيد
مهدي ال السيد حيدر الحسيني وعبد العزيز بن حاج صادق ومحمد باقر بن جعفر والاقل عبد العلي ومطلق وعبد الرسول بن حاج
عبد الحسين جلدبي ومحمد رضا ال المرحوم السيد حيدر وعبد الوهاب استربادي والداعي محمد جواد والاقر حسن الموسوي
الجزائي وحاجي حمد ن أسد الله والاقل محمد حسن الخالص وسيد مهدي الموسوي ومرزعه حسن الحاجي عبد الحسين
خدام الجوادين عبد الحميد جوحجي والاقل محمد علي كليدار وسيد هادي بن سيد ميد وعبد هادي معملهجي وسيد حسن
ابن سيد طالب وعبد الحسين الحاجي محمد صالح وسيد شكي السيد محمود خدام ومحمد حسن الحاجي محمد صالح وعبد الفی محمد
حسن خدام الجوادين وأقل عبد المهدي خدام سبط النبي والاقل أمين خدام الجوادين والاقل محمد الحسيني والاقل جابر
خدام الامامين ورشيد الشمران وحاج عق جواد والاقل علي الحاج عزيز ننعان أمين بن حاجي عزيز ومحمود سامي وحاج مرهون
الغريباوي وعبد بن دلي حسين السيد الله والاقل عيسى جاني خدام الجوادين وحاجي أحمد استربادي وحاج عبد الواحد الشونساز
والاقل علام حسين بهراني وعبد لراجي بن درويش متصاب وسيد مرتضى الشونساز وحاج عباس بن حاج محمد رسولی وسيد
جابر بن حدين محمد وسيد سلمان شعربان والسيد زين العابدين الكشاني وفارس بن حاج عليوي الفامري والاقل جعفر الموسوي
المدع وحاج هادي حاج سعيد وسيد محمد سيد طالب وعبد الوهاب الشيخ مهدي وحاج معصوم علي لاوي وحسن نجم وحاج

Decl. No. 14 (3)—Musul.

Declaration by the Jews of the Musul Division.

اقرار نمرة ١٤ (٣) الموصل

اقرارات من افاضل اليهود بقسم الموصل

لحضور حضرة حاكم السياسي الأقيم

نحن الواضعين أسمائنا أدناه موكلين بان نعرض الى سعادتك عن لسان وحاسيات كل فرد من الملل الموسوية المتوطننة في مدينة الموصل بما شاهدنا وتحققنا من عدالة وشفقة دولة بريطانيا العظمى على الأهالي والرعيه نسترحم من نخامتكم بان تقبلونا رعية ونكون دائماً تحت ظل حكمكم وعدالتكم والأمر لكم في كانون الثاني سنة ١٩١٩

أسماء رؤساء الملل

الحاخام الياهو بارزاني صالح هردن وصبيح سلمان شوبي وهاردن صبيحو اود شلم حاي هاردن ومومي روييل ورحيم يعقوب ويحيي رحيم وناحوم اسحاق وصالح شاول وحسكيل هارون

Decl. No. 14 (4)—Musul.

Declaration by the Armenians of the Musul district.

اقرار نمرة ١٤ (٤) الموصل

اقرارات من افاضل الأرمن بقسم الموصل

لحضور سعادة الحاكم السياسي بالموصل

بعد تقديم واجبات الشكر لحكومة بريطانيا العظمى لخليصها ايانا من الاستبداد السابق نعرض لسعادتك نحن ملّة الأرمن الذين من اهل بلدة الموصل والمستوطنين بهازيد ان حكومة انكلترا تدير شؤوننا ونلتئم أن تعرضوا طلبنا لما لجلالة امبراطور وملك انكلترا جورج الخامس اطل الله أيامه الثمينه
تحريرا في الموصل في ٦ كانون ثاني سنة ١٩١٩

Declaration by the Chaldean Catholics of the Musul Division.

اقرار نمرة ١٤ (١) الموصل

اقرارات من أفاضل الكلدان الكاثوليك بقسم الموصل

حضرة صاحب السعادة الحاكم السياسي الكولونيل ليچمن الأنخم

نحن جماعة الكلدان الكاثوليك تقدم تشكراتنا لحكومة دولة بريطانيا العظمى لأنها خلصتنا من عبودية الاراك ومن الصعوبات التي كنا موجودين بها فالمرجو من سعادتكم السعي بفائنا تحت ظل دولة بريطانيا العظمى حتى تقدر نظير سائر الشعوب أن تعيش بالهدوء والتجاح والرفاهية داعين على الدوام لجلالة الملك جورج الخامس بطول العمر السعيد

بطريرك الكلدان عمانوئيل

في ٦ يناير سنة ١٩١٩

بطرس الياس بزوعى ونمرود رسام وسليمان بولس ويوسف نعمان الحلها وشقاني داود ويوسف تمو وشابور رسام ويعقوب يوسف لموزه وأنطون غنيمه وفتح الله بزوعى وإيليا رسام ويعقوب شعيا والشماس توفيق التوم وأنطون رسام وتوما رفق العون وعبد الله يونان ورؤف سليمان وسمعان يوسف بنا وفتح الله وشماس يوسف حداد و بطرس زيوني وعبد الأحد منصور و بطرس سميان و بطرس حنا نيش وفتح الله بن نعمان شماس البوه وميخائيل قس عبد الكريم نعمان و بطرس سحر وعبد الحميد جزراوى وداود سليمان غزاله ورزق الله بطرس غزاله وحنوش يعقوب غزاله وموسى بن داود وحبيب جرجس صالح وعبد الله ميخائيل وناصر بن جرجس ويشون بن سليمان وطوبيا بن جرجس ومجيد بن اسطيفان وحنان بن جرجس وصفو توزى ويوسف مقدسى الياس

Declaration by the Musalmans of Musul City.

اقرار نمرة ١٤ (٢) الموصل

اقرارات من أفاضل مسلمى مدينة الموصل

الى حضرة صاحب السعادة حاكم الموصل السياسي الأنخم

نعرض الشكر لدولة بريطانيا العظمى على انقاذنا من الاتراك وتخليصنا من الهلاك واعطائنا الحرية والعدالة والسعي في ترقى ولايتنا بالتجارة والزراعة والمعارف ونشر الأمن في جميع الأطراف ونؤمل من الدولة المشار اليها أن تحسن علينا بحمايتنا وادارة شئون ولايتنا الى زمن يمكن فيه الفوز بالنجاح ويحصل لنا الترقى والاصلاح ونسترحم ابلاغ معروضاتنا هذه من سعادتكم الى عرش صاحب الجلالة الملك جورج الأعظم والأمر لمن له الأمر في كانون الثانى سنة ١٩١٩

ال قاسم أغا ناصيف والعمرى أحمد ناظم وال النورى القادرة وال قاسم أغا نامق والعمرى محمد سيد بن سليمان والجلبلى اسماعيل حقي ورئيس لدية الموصل السيد محمد أمين ال انقى ونقيب أشرف الموصل السيد عبد الغنى وقاضى الموصل

Declaration by the Syrian Catholics of the Musul Division.

اقرار نمرة ١٤ (٧) الموصل

اقرارات من أفاضل السريان الكاثوليك بقسم الموصل

حضرة صاحب السمو حاكم الموصل السياسي الخزيل الاحترام
بعد تقديم واجبات الشكر لدولة بريطانيا العظمى على تخليصها الناس من عبودية الاتراك وتأمينها لحياتنا ولأموالنا ولوطنتنا نعرض
سعادتكم بالاصالة عنا وبالوكالة عن سائر أبناء ملتنا التي هي طائفة أبناء السريان الكاثوليك القاطنين في الموصل ولواحقها بأننا
طوعنا وبكامل حريتنا نطلب قلبا ولسانا أن تكون ادارتنا بيد الحكومة الانجليزية ونتمس من سعادتك أن ترفعوا طلبنا هذا لاعتاب
صاحب الجلالة والعظمة الامبراطور والملك جورج أطال الله أيامه الثمينة في ٦ كانون الثاني سنة ١٩١٩ عن الموصل
الداعي الخوري سليمان تبوني والداعي الخوري داود بنى والداعي الخوري بهنام بدريه والداعي غريغوريوس بطرس هبرا
رئيس أساقفة الموصل وتوابعها على السريان وجميل ويا وجبور حنا قليان والداعي القس بولس قندالا والقس جرجس سـ ر
والخوري يوسف خياط والدكتور قليان وجرجس حنا فتوحى وراجز داود ييو ونعمة الله جلي وأنطون زلولمه ودكتور خياط
وقسطنطين داود ييو وخضر قرياقوس وبشير رسام وبهجت عبد الاحد وسليم عبد الاحد قليان وجميل شكور .

Declaration by the representatives of four kurdish tribes of the Musul Division.

اقرار نمرة ١٤ (٨) الموصل

اقرارات من أفاضل أغوات وأشراف عشيرة الهسنان والشرابين والوشكان والكركدية بقسم الموصل

لحضور الحاكم السياسي في الموصل

نحن الواضعون اختامنا أدناه غوات وأشراف عشيرة الهسنان والشرابين والوشكان والكركديه اننا بكامل حريتنا ورضانا ولاجل
تأمين وجودنا نطلب من كل قلبنا أن نكون رعية لحكومة بريطانيا العظمى ولا نقبل قطعا أن تحكم علينا دولة عربية ولاجل

Decl. No. 14 (5) - Musul.

Declaration by the Sinan Tribe of the Musul Division.

اقرارنمرة ١٤ (٥) الموصل

اقرارات من أفاضل قبيلة صيون بقسم الموصل

لسعادة الحاكم السياسى بالموصل

نحن الراضعين اختتامنا أدناه رؤساء عشيرة السينان اننا يكمل حريتنا ورضانا نطلب لاجل تأمين وجودنا ان نكون رعية لدولة بريطانيا العظمى ولا نقبل ان تحكم علينا دولة عربية ولاجل البيان قد حررنا هذه المضبطة العمومية عن جميع افراد العشيرة المذكورة وأضيئها في ٤ كانون الثانى سنة ١٩١٩

كذلك ملا طيب زاده حسين بن عبدى أغا غزاله وكذلك رمضان بن حسن افندى ومن أغوات العشيرة المذكورة محمود ابن عبد العزيز أغا ورئيس عشيرة السينان فى السليقانيه ملا طيب زاده وعبد الله بن عبدى أغا غزاله

Decl. No. 14 (6) - Musul

Declaration by the Jacobites and Protestants of the Musul Division.

اقرارنمرة ١٤ (٦) الموصل

اقرارات من أفاضل الملة السريانية اليعاقيه والبروتستانت بقسم الموصل

لحضرة الكولونل ليچمن حاكم الموصل السياسى المحترم

اننا عموم ملة السريان القديم المعروفون باليعاقبة وملة البروتستانت نشكر الله الذى أنقذنا من عبودية الاتراك بدخول العساكر البريطانية المنصورة فى ولايتنا الى أنالتنا الحرية من بعد ما كنا مستعبدين تلك الحرية التى لاجلها قد خضت دولة بريطانيا العظمى غمار الحرب وبذلت كل غال ورخيص فى سبيل خلاص البشر من العبودية ونحن المنسويين للعرق الاثورى من حملتهم . فالآن يقتضى لعنصرنا حكومة تدير شئوننا وتهذب شباننا وتربى أطفالنا وتجعلنا فى صفوف الملل الراقية وتوطد لامنيه فى بلادنا وتنظم أحوالنا ذلك لايمكنا الحصول عليه الا بهمة رجال مقدرين يكونون رأس تدبير أمورنا وعنصرنا لا يحوى رجال يقومون بهذه المهمة ولا تقدر فى الوقت الحاضر أن نحكم أنفسنا بانفسنا ولذلك نطلب ونسرحم من دولة بريطانيا العظمى أن تتنازل وتقبل أن تكون هى الحكومة الحاكمة فى عنصرنا الاثورى الساكن ولاية الموصل جميعها لحيما يتيسر لما أن نكون حاكمين أنفسنا بأفسنا وعلى ذلك تقدم الشكر للاملة البريطانية المعظمة ولاجله ختمنا وقدمنا هذه العريضة باسمنا وباسم عموم أفراد ماتنا القاطنين فى نفس الموصل وقراها فنسرحم من سعادتك أن تبلغوا رغبتنا هذه الى حكومة جلالة الملك جورج الخامس المفخّم وتفضلوا بقبول احتراماتنا الجارة الفايقه في ٥ كانون الثانى سنة ١٩١٩

قس يوسف لكثيرة مارتوما وقس يعقوب لكنيسة الطاهره وقسيس كنيسة الطاهره القس يوسف عنراوى ورئيس أبرشية دير شيخ متى قوريلوس مطران الياس ورئيس أبرشية الموصل وتوابها اثنا سيوس المطران ثوما والراهب يعقوب وقس حنا لكنيسة قره قوش وقس سليمان لكنيسة مريه تجرانى وقس عبد الاحد لكنيسة بحشيقه وقس بنهام لكنيسة برطاله وقس

Declaration by the Syrian Catholics, (Second declaration)
of the Musul Division.

اقرارنمرة ١٤ (١٠) الموصل

اقرارات من السريان الكاثوليك (قرار ثانى) بقسم الموصل

عاد الحاكم السياسى الوافر الاحترام

المعروض لسعادتكم

اتنا نحن المحررة اسمعنا أدناه سريان كاثوليك خورنه مار توما نعلن لسعادتكم باننا عاجزون عن تقدير احسانات وافضال دولة
انكلترا الفخيمة على بلادنا التي بينا كانت حياتنا وأموالنا مهددة بمظالم وتعديات وشقاوات حكومة الترك واذا بعسا كر دولة
انكلترا المظفورة فاجأتنا وانت حياتنا وأموالنا ومستقبلنا ولم تكتف بما أحسنت به الينا بل باشرت حالا بترق بلادنا وانتشال
فقراءنا من الجوع والموت وغير ذلك من المآثر الحميدة العديدة . فلذلك نطلب برضاها التام ومن تلقاء أنفسنا أن لا تملك علينا أبدا
دولة عربية بل نلتبس مسترحن أن تملك علينا دولة انكلترا الفخيمة . ولنا نخضع بكل الشرف والممنونية لخلالة ملكنا صاحب
الشوكة جرج الحامس المالك سعيدا واننا بكل جوارحنا لا نزال نبسط أيادنا الى العلا قائلين ليحيا ملكنا المعظم وليدم ملكه
الى الابد لنحيا عسا كره المظفورة وليكن النصر مرافقا لياهم على الدوام

واخيرا نسترحم طالبين من سعادة حاكمنا الياسى المجتهد واليقظان دائما على مصالحنا أن يعاوننا ويساعدنا بتنفيذ طلبتنا هذه
ولذلك نقم لسعادتكم الشكر سلفا حرر بالموصل في ١٧ كانون ثانى سنة ١٩١٩

مختار جماعة مار توما هداوى ويوسف سنبل وقسطنطين بيرو وراجرىو والداعى القس جرجس قندلا والداعى القس
يوسف سقر والقس أنطون سمحري والداعى القس حنا زلو والقس يوسف حاييه والداعى القس جرجس ريحاني ومنصور قزانجي
وبنى افريم رمناعه وسكندر بن سمون وغريب طيب أسنان وروفاثيل حلييه وضابط بطوس بلو وجرجس كساب وفتح الله
فرجهن وعبد الرحيم كساب والداعى فتح الله ريحاني وداود قندلا ويوسف رزق الله ريحاني ورفو قزانجي وبطرس بن سليمان
وشماس بنهام زكو وداود عبد الله مصفى وعبد الكريم قندلا ومنصور كلاها ولاطيفان بطرس صائغ وسليمان بنهام رمناعه وفتح الله
سلمون وعبد الاحد قندلا وبطرس يوسف سعدو ورؤوف بنهام جبرى وسليمان بنهام جبرى وبنهام جبرى اكرتيد وايريا بطرس
وحيدة وبطرس وحيدة وبجيب كساب ويوسف بن قرياقوس بنى وعبد الله صائغ وداووف لطيفان صائغ والشماس وداود بن حنا
عبد الاحد بنهام قاقو وعبد الاحد بن سلونى وثوم بن سلونى وبنهام قاقو وعبد الاحد داود سعد وعبد الله يوسف وعبد المسيح
لطيفان صائغ وبشر بن منصور وشماس قوزى وفتوح بن داود والشماس بهنان بن سليمان أسعد وسليمان بهنام أسعد وسعد قندلا
وعبد بن حنا وبشير سمرعى مريمانى وبشير كساب وبولس بن قاقو ونورى بن داود ويوسف بن متى وأرويه وقرياقوس بن يوسف
بنى وسلو بن جرجو وسعد الله منزله وعبد الله سعدو وفتوحى جرجس وعبد الرحيم صائغ وتعود الياس صائغ وشمعون توما الهدو
ويوسف توما الهدو وبشير بن يوسف وجرجس يوسف زلو وعبد الاحد عبد المنصور وداود جبرى وحنا جبرى وسعيد جبرى
وبطرس ميخا وناصر بلو وعبد بن صفو قزازى وشماس جرجس كافى الموت وسليم بطرس قزانجي وخضورى تونى ويعقوب تونى
وأيوب نجم عبد المنصور ووديع أبى بطرس ويوسف بن كرومى وكرومى بن يوسف ونعيم قاقو وصموئيل كساب ومتى بن داود
شكرو وبطرس قزانجي وبشير بن بطرس وعبد الاحد بن صفو ويعقوب بن بطرس وداود قس سليمان وبنهام بن جرجس وبنهام
داود حمال و خليل بن صالح وداود عبد الاحد فرجو والياس طوغانى وسليمان بنهام زكو ونعوم بن عبو كوزى ومتى سلو
حاييه وبنهام بن داود شكه والياس بن عبد الله درزى ومنصور ابراهيم توزى وعبد الكريم ابراهيم توزى ووديع بن فتح الله وعزيز
الياس محمظ وناصر داود قاقو وسليم داود قاقو وبرزدوسى نجار وخضر بن الياس بيوض وقرياقوس بيوض وايليا يوسف داود
الينا وأيوب بن أطون وعوويش أنطون طنبل وبولس قرياقوس حاييه وعبد الرحيم بن داود كطه وعبد الاحد داود كساب
وسليم داود كساب وناصر بن كرومى كساب وعبد منصور كساب ونعيم بن سلوكلو وفتوحى عبد الاحد ساره ويوسف بن متى
وأنيس قرن وفتوحى داود الحى وجرجوس بن يوسف ميظا ويوسف متى عزرة وحنا نجار وداود بنهام نواره وحنا يوسف

Declaration by the Yazidis of the Musul Division.

اقرار نمرة ١٤ (٩) الموصل

اقرارات من أفضل الملة اليزيدية بقسم الموصل

لسعادة الخا لم السياسى فى الموصل

اننا بكمال حريتنا ونظرا الى تأمين وجودنا نطلب قلبا ولسانا أن نكون رعية لحكومة بريطانيا العظمى ولا تقبل قطعاً أن تحكم علينا دولة عربية ولا بيان قد حررنا هذه المضبطة العمومية حسب رياستنا عن كافة الملة اليزيدية الموجودة في ولاية ديار بكر وولاية الموصل وأمضيها
حرر في ٢ كانون الثاني سنة ١٩١٩

خلف بن خف على ومن رؤساء الملة اليزيدية داود بن داود والرئيس الروحاني والجسماني للملة اليزيدية في جبل شنجار حمو شيرو والرئيس الروحاني للملة اليزيدية في الشيخان الشيخ على وأمير الملة اليزيدية اسماعيل بن عبدى ورشوبن على وقاسم ابن حطو وأحمد بن حطو وعديب بن حسو ومن رؤساء الملة اليزيدية حسين بن على وشيخ خلف بن شيخ وسمو بن فاطمي وخضر بن عمروك وعمكي بن رشو وخلاني وفواو بن حسين وكوچك اليزيدية في قرية تجزاني كوچك محمد و مراد بن عبدى اسماعيل اغا وشيخ خضر بن شيخ عطو وسمعود بن خلى وحسين برجس ومن أغوات عشيرة القايدية اليزيدية حسين بن ميرزا رآغا قرية باقرى في الشيخان خضر سليمان وكوچك قرية بعشيقه كوچك برو ومن مشايخ وأغوات الملة اليزيدية في الشيخان درويش يورى من عشيرة الماسكيه ومن أغوات عشائر اليزيدية الزيايدية في الشيخان قامو بن حيدر وكوچك رموس قرية زبدیان وسيلي بن سلاعينو في قضا مديات ومن أغوات عشيرة الحبلكية اليزيدية الساكنين في جبل طور بين مديات ونصيريين ومن مشايخ قرية شجكة شيخ حاجى ومن مشايخ الملة اليزيدية في الشيخان شيخ كوچك ومن عشيرة الدناوية في قضا سجيل بير علو وأغات قرية حطارى كبير في الشيخان حاجى جندى وحسن بن عمر وشيخ عشيرة الهويريه اليزيدية الساكنين بين زاخو والحزيره شيخ فويو ومولى الشيخ عادى حسن فقير ونعمو بن محمد ومن أغوات عشيرة الرشطان اليزيدية في الرفار ابراهيم علو ومن أغوات اليزيدية في الشيخان علو خضر ومن مشايخ عشيرة الدناديه في قصر يزدن في سجيل شيخ شحو بن شيخ ميرزا

Doubles - drag

Rapport et
traduction

n'a pas servi

- Spelle

4. XI. 1924

BUDGET DE LA COMMISSION DE L'IRAK.

J'ai examiné cette question avec le Secrétaire Général, puis avec Sir Herbert Ames. Mes propositions seraient, sur quelques points, différentes de celles du Directeur Financier.

1^o- Membres de la Commission.-

J'avais pensé d'abord qu'ils pourraient recevoir 70,- Frs suisses par jour depuis le moment où ils quitteraient leurs résidences respectives jusqu'au moment où ils la rejoindraient à la fin de leur mission. De plus, tous leurs frais (campement, nourriture, etc.) lorsqu'ils se trouveraient en dehors des conditions normales, seraient à la charge de la Société. Cet arrangement serait analogue à celui qui a été adopté pour la mission Sederholm en Albanie.

Je reconnais que la proposition de Sir Herbert Ames est à certains égards préférable. L'allocation de £.100 par mois à chacun des membres de la Commission pendant leur séjour en Asie ne me semble pas excessive.

Je suis d'accord avec Sir Herbert Ames sur la nécessité de prévoir une indemnité spéciale de 1000 Frs suisses avant le départ, pour frais d'équipement. La même somme a été accordée aux membres de la Mission Sederholm. Cette somme ne couvrirait pas l'achat de lits de camp ou de tentes, s'il était reconnu nécessaire.

Il n'y a rien à espérer que des tentes pourraient être

qui auront à rembourser tous les frais de la mission, ou tout au moins les avertir, pour éviter que cette dépense les surprenne et provoque des objections tardives.

2^o- Secrétariat de la Commission.-

Nous avons envisagé deux hypothèses:

Selon la première, le Comte de Pourtalès devrait recevoir seulement l'indemnité journalière de 70 Frs par jour comme en Albanie, tous ses frais étant couverts par la Société pendant la période où la Commission aurait à vivre en dehors des villes et dans des conditions anormales.

Le second système est celui que propose Sir Herbert Ames. Pour ma part, je le préfère, mais j'élèverais le taux de l'indemnité journalière à 60 Frs (somme accordée aux Directeurs en mission). En effet, le secrétaire de la Commission devra vivre de la même manière que les membres de la Commission et ses dépenses seront sensiblement identiques aux leurs, d'autant plus que si la Commission devait louer dans un hôtel une pièce pour y tenir des conférences, la dépense nécessaire serait évidemment à la charge de la Société. Je proposerai qu'En Asie il reçoive - ces dépenses étant payées de la même manière que celles des membres de la Commission - la moitié de l'indemnité journalière en Europe, soit 30 Frs suisses. Il faudrait examiner s'il aurait droit à l'indemnité pendant son séjour à Genève: cela peut être nécessaire car il vit à l'hôtel.

Asie, où leurs dépenses seront à la charge de la Société, 30 Frs pour M. Roddolo et 20 Frs ou 25 Frs pour M. Charrière.

Je crois que l'assurance pour les membres du Secrétariat devrait être un peu plus large que ne le propose Sir Herbert Ames. Je serais d'avis qu'elle soit suffisante pour fournir à leur femme ou leurs enfants une annuité équivalente aux deux tiers de leur traitement jusqu'à l'âge de 55 ans, et ensuite aux deux cinquièmes. Je crois d'ailleurs que le risque ainsi couru n'est pas très dangereux pour nos finances, les dangers de l'expédition étant réellement peu considérables, et les autorités locales ayant le plus grand intérêt à veiller à la protection et à la santé de la Commission.

Il est plus que probable que les compagnies d'assurances demanderont que certaines précautions soient prises et en particulier que les membres et le personnel de la Commission soient vaccinés contre la fièvre typhoïde. En tous cas, cette précaution devrait leur être fortement recommandée.

(s) P. Mantoux.

7.XI.24.

2^{me} aff-
alterech
3rd drop

QUESTION DE LA FRONTIERE ENTRE LA TURQUIE
ET L'IRAN.

Note du Rapporteur.

Le Conseil, dans sa dernière séance, a entendu les exposés faits par les représentants des gouvernements de l'Empire britannique et de la République de Turquie sur la question soumise à ses délibérations. Les quelques observations que je me propose de présenter aujourd'hui ne toucheront pas le fond de cette question. Il m'a semblé qu'il serait utile, avant d'aller plus loin, d'élucider avec l'aide des représentants des deux Gouvernements intéressés, certains points qui ne sont pas sans importance dans cette période préliminaire de nos travaux.

Le Conseil est saisi en vertu de l'article 3, paragraphe 2 du Traité de Lausanne. Mes collègues jugeront sans doute comme moi qu'il serait intéressant d'entendre de nouveau les deux délégations au sujet du sens exact de cette stipulation du Traité.

Tout d'abord, comment les délégations de la Grande Bretagne et de la Turquie comprennent-elles le recours au Conseil prévu dans l'article 3 du Traité

representative, the British Government is prepared to accept any recommendation that the Council may make on the question?

The Turkish Government has not, I think, given any indication of its attitude on this point. I feel that my colleagues would much like to learn the definitive views of the two Governments on the subject, since it is obviously of the greatest importance that the Council should be aware ^{doit} ~~doit~~ quel ~~doit~~ être son rôle avant de poursuivre des débats dans une affaire qui lui est soumise en conséquence d'un accord intervenu entre les deux parties.

La seconde question est celle de la portée de ces mots: "La frontière entre la Turquie et l'Irak". D'après les déclarations, tant écrites que verbales, du Gouvernement britannique et de ses représentants, le Vilayet de Mossoul doit faire partie du Royaume de l'Irak, the question which is submitted to the Council being therefore whether the northern frontier of the kingdom should be approximately that of the administrative limits of the Vilayet of Mossoul, subject to certain minor rectifications which should take into account ethnographical,

considerations, which according to the British Government would properly lead to a frontier being drawn to the north of the administrative frontier of the Vilayet.

Le Gouvernement turc, de son côté, estime que la question posée devant le Conseil est de savoir si la possession du Vilayet de Mossoul doit être reconnue à la Turquie ou à l'Irak, la frontière devant suivre dans le premier cas la limite méridionale de ce Vilayet, et dans le second cas sa limite septentrionale.

Je crois avoir interprété fidèlement la pensée des deux Gouvernements, et demanderai à chacune des deux délégations de m'avertir de toute erreur que j'aurais pu involontairement commettre.

La question que je désire leur poser est la suivante: les deux délégations reconnaissent-elles que la mission du Conseil n'est pas limitée exclusivement au choix pur et simple entre les deux thèses opposées? Do they admit for example the theoretical possibility of a frontier line which would detach any substantial part of the Mosul Vilayet from the remaining portion? I hope that the two

Je me bornerai pour le moment à ces questions préalables sur lesquelles le Conseil a besoin d'être éclairé avant de fixer les modalités de son action. C'est pourquoi je me suis abstenu de parler de la consultation des populations par voie de plébiscite, préconisée par le Gouvernement turc, ainsi que de la constitution d'une commission d'enquête demandée par le Gouvernement britannique. Ce sont là, en effet, des questions de procédure qui feront l'objet de délibérations ultérieures.

for graph actual

QUESTION DE LA MONTIERE ENTRE LA TURQUIE ET L'IRAK.

Note du Rapporteur.

Le Conseil, dans sa dernière séance, a entendu les exposés faits par les représentants des gouvernements de l'Empire britannique et de la République de Turquie sur la question soumise à ses délibérations. Les quelques observations que je me propose de présenter aujourd'hui ne toucheront pas le fond de cette question. Il m'a semblé qu'il serait utile, avant d'aller plus loin, d'éclaircir, avec l'aide des représentants des deux Gouvernements intéressés, certains points qui ne sont pas sans importance dans cette période préliminaire de nos travaux.

Le Conseil est saisi en vertu de l'article 3, paragraphe 2 du Traité de Lausanne. Mes collègues jugeront sans doute comme moi qu'il serait intéressant d'entendre de nouveau les deux délégations au sujet du sens exact de cette stipulation du traité.

Tout d'abord, comment les délégations de la Grande Bretagne et de la Turquie comprennent-elles le recours au Conseil prévu dans l'article 3 du Traité de Lausanne ? Il résulte des déclarations faites dans notre séance du 20 septembre par le représentant de l'Empire britannique que son gouvernement se considère comme lié à l'avance par la décision du Conseil. Le représen-

exactement quel doit être son rôle avant de poursuivre ses débats dans une affaire qui lui est soumise en conséquence d'un accord intervenu entre les deux parties.

La seconde question est celle de la portée de ces mots: "La frontière entre la Turquie et l'Irak". D'après les déclarations, tant écrites que verbales, du Gouvernement britannique et de ses représentants, le Vilayet de Mossoul doit faire partie du Royaume de l'Irak, la seule question sur laquelle le Conseil serait appelé à se prononcer étant de savoir si la frontière septentrionale de ce royaume doit être, pour des raisons ethnographiques, économiques ou militaires, portée un peu au nord des limites administratives du Vilayet de Mossoul.

Le Gouvernement turc, de son côté, estime que la question posée devant le Conseil est de savoir si la possession du Vilayet de Mossoul doit être reconnue à la Turquie ou à l'Irak, la frontière devant suivre dans le premier cas la limite méridionale de ce Vilayet, et dans le second cas sa limite septentrionale.

Je crois avoir interprété fidèlement la pensée des deux Gouvernements, et demanderai à chacune des deux délégations de ^{m'avertir de} corriger toute erreur que j'aurais pu involontairement commettre.

La question que je désire leur poser est la suivante: les deux délégations ^{reconnaissent} ~~admettent-elles en prin-~~ ^{que la} ~~cipe~~ la possibilité pour le Conseil de chercher, si cela ^{mieux du Conseil n'est pas limité exclusivement au choix entre les deux} ~~entre les deux thèses opposées ?~~ paraissait indiqué, une solution intermédiaire ? Je

Je me suis abstenu de parler de la consultation des populations par voie de plébiscite, préconisée par le Gouvernement turc, ainsi que de la constitution d'une commission d'enquête demandée par le Gouvernement britannique. Ce sont là, en effet, des questions de procédure qui feront l'objet de délibérations ultérieures.

11/39055/25888

GENEVE, le 20 Septembre 1924.

Monsieur le Président,

Votre Excellence a bien voulu
m'adresser enjoud'hui une note relative à
des incursions qui auraient été faites sur
le territoire de la Turquie par des avions
britanniques. Cette note n'était pas accom-
pagnée d'une lettre, ^{d'ailleurs} je vous serais très
reconnaissant de me faire savoir si vous
désirez que ledit document soit communiqué
aux membres du Conseil.

Veuillez agréer, Monsieur le
Président, les assurances de ma haute con-
sidération.

Pour le Secrétaire Général:

Directeur de la Section Politique.

Son Excellence FETHY Bey,
Président de la Délégation de la
République de Turquie,
Hôtel de la Paix,

11/39055/25888

GENEVE, le 20 Septembre 1924.

Monsieur le Président,

Votre Excellence a bien voulu
m'adresser aujourd'hui une note relative à
des incursions qui auraient été faites sur
le territoire de la Turquie par des avions
britanniques. Cette note n'étant pas accom-
pagnée d'une lettre, ^{d'usage} je vous serais très
reconnaissant de me faire savoir si vous
désirez que ledit document soit communiqué
aux membres du Conseil.

Veuillez agréer, Monsieur le
Président, les assurances de ma haute con-
sidération.

Pour le Secrétaire Général:

Directeur de la Section Politique.

Son Excellence FETHY Bey,
Président de la Délégation de la
République de Turquie,
Hôtel de la Paix.

M. de Montenach.

(And for retention ⁱⁿ the Political Section, as a record.)

Frontier between Turkey and Irak.

A small discussion took place in the Secretary-General's room on certain legal points arising out of this question and the best procedure to adopt. Besides the Secretary-General, M. Mantoux, M. Unden and M. Boheman were present, and Major Abraham.

The discussion arose over the correct interpretation of Article 3, para. 2, of the Treaty of Lausanne.

a) What is the competence of the Council in the matter? Is the matter brought before it under the Covenant, that is to say with a view to making a recommendation? Or, is the Council an arbitrator?

b) What is the question under discussion? A frontier between Turkey and Irak? Or, the possession of the vilayet of Mossoul?

It was considered that the best procedure was first to hear both parties, and that no more should be done at that meeting of the Council. The statements should then be considered carefully with a view to discovering the measure of agreement or disagreement on the above two questions.

Should it be found that there was complete disagreement on one or both of the two above points about which there may be differences of interpretation, it should be considered whether the Council should not advise both parties to take the matter to the Permanent Court of International Justice under Article 13, with a view to discovering the correct interpretation of the Treaty. This course was considered

matter could be left in abeyance until the previous questions referred to above had received a solution, as, were the Council to be an arbitrator, the question of membership of the League by Turkey would not necessarily arise.

(S) C. H. F. ABRAHAM.

17. IX. 34.

Note Mantoux

POUVOIRS DU CONSEIL DANS L'AFFAIRE DE
MOSSOUL.

Note pour le Secrétaire Général.

S'il s'élevait un doute au sujet des pouvoirs reconnus au Conseil par l'article 3 du Traité de Lausanne, il pourrait être utile de rappeler les origines de ce texte. La rédaction finalement adoptée résulte d'un accord entre la délégation britannique et la délégation turque annoncé par Sir Horace Rumbold au premier Comité de la Conférence, le 26 juin 1922 (voir procès-verbaux et documents relatifs à la seconde partie de la Conférence, page 147). La première rédaction du traité, telle qu'on la trouve dans le projet de traité du 31 janvier 1923, contient à l'article 3, la disposition suivante:

"De la Mer Méditerranée à la frontière de Perse, la frontière de la Turquie est fixée comme il suit:

1°- avec la Syrie:

La frontière décrite dans l'article 8 de l'accord franco-turc du 20 novembre 1921;

2°- avec l'Irak :

A partir du point où finit sur le Tigre la frontière visée à l'alinéa 1^{er} du présent article: Une ligne à déterminer en conformité de la décision qui sera rendue à ce sujet par le Conseil de la Société des Nations."

(Voir procès-verbaux de la Conférence de Lausanne, Tome I, page 348).

"Quant à la question de Mossoul, nous estimons qu'il convient, dans le seul but d'assurer qu'elle n'empêche la conclusion de la paix, de l'exclure du programme de la Conférence, afin qu'elle soit résolue d'un commun accord entre la Turquie et l'Angleterre dans l'espace d'une année."

(Voir procès-verbaux de la 2e partie de la Conférence de Lausanne, Tome II, page 17).

La réponse à cette proposition fut donnée le même jour à 5h.30 par une déclaration britannique rédigée en ces termes:

"Le Gouvernement de Sa Majesté britannique déclare, en ce qui concerne la disposition de l'article 3, alinéa 2 du Traité de Paix, prier le Conseil de la Société des Nations de ne pas procéder à la détermination des frontières entre la Turquie et l'Irak jusqu'à l'expiration d'un délai de douze mois à compter de la mise en vigueur dudit traité."

La présente procédure est faite en prévision de la possibilité d'un règlement de cette question, au cours dudit délai par les Gouvernements britannique et ture. Elle est expressément subordonnée à l'engagement réciproque que, pendant cette période, aucun mouvement militaire ou autre n'apportera un changement quelconque dans l'état actuel des territoires en question."

C'est à la suite de cette déclaration, que l'article 3 fut rédigé sous sa forme définitive.

Il apparaît donc:

- 1^o- que la première rédaction réservait au Conseil le droit de déterminer la frontière entre l'Irak et la Turquie;
- 2^o- que les Turcs ne se sont jamais opposés à cette disposition, mais ont demandé seulement un ajournement en vue de permettre un règlement à l'amiable;

objection dont il reste une trace quelconque dans les
procès-verbaux.

(signé:) Paul Mantoux.

17.IX.24.

M. de Montenach.

11.

(And for retention in Political Section, as a record.)

Vote Abraham

Frontier between Turkey and Irak.

A small discussion took place in the Secretary-General's room on certain legal points arising out of this question and the best procedure to adopt. Besides the Secretary-General, M. Mantoux, M. Uden and M. Boheman were present, and Major Abraham.

The discussion arose over the correct interpretation of Article 3, para. 2, of the Treaty of Lausanne.

- a) What is the competence of the Council in the matter? Is the matter brought before it under the Covenant, that is to say with a view to making a recommendation? Or, is the Council an arbitrator?
- b) What is the question under discussion? A frontier between Turkey and Irak? Or, the possession of the vilayet of Mossoul?

It was considered that the best procedure was first to hear both parties, and that no more should be done at that meeting of the Council. The statements should then be considered carefully with a view to discovering the measure of agreement or disagreement on the above two questions.

Should it be found that there was complete disagreement on one or both of the two above points about which there may be differences of interpretation, it should be considered whether the Council should not advise both parties to take the matter to the Permanent Court of International Justice under Article 13, with a view to discovering the correct interpretation of the Treaty. This course was considered

matter could be left in abeyance until the previous questions referred to above had received a solution, as, were the Council to be an arbitrator, the question of membership of the League by Turkey would not necessarily arise.

(s) G.H.F.ABRAHAM.

17.IX.24.

Notes de la députation
Assemblée
5

FRONTIÈRES DE L'IRAK.

Exposé sommaire des arguments turcs.

Il n'est pas sans intérêt de rappeler, en prenant pour base les arguments contenus dans le memorandum anglais adressé à la Société des Nations le 14 août 1924, quelle fut la contre-argumentation de la délégation turque au cours de la Conférence de Lausanne. Les deux thèses y furent longuement exposées, d'abord dans les notes échangées directement entre les deux délégations intéressées, puis dans les déclarations d'Ismet Pacha et de Lord Curzon au sein de la Commission des questions territoriales et militaires dans ses deux séances du 23 janvier 1923.

I.- ARGUMENTS D'ORDRE ETHNIQUE.-

La principale difficulté, pour estimer le chiffre global de la population du Vilayet de Mossoul, résulte du fait qu'une fraction de cette population est nomade. Ses tribus changent de place suivant les saisons et même, à certaines époques de l'année, se transportent au delà des limites administratives du Vilayet. Il est donc impossible d'en fixer exactement le nombre. De plus, comme elles passent une partie de l'année dans les régions de Bagdad, Hedjef, Ier, Diarbékir et même sur les plateaux de l'Iran, elles ne doivent pas être considérées comme faisant partie effectivement de la population du Vilayet de Mossoul. On évalue approximativement à 170.000 individus cette

de la population. La population séden-

	<u>Kurdes</u>	<u>Turcs</u>	<u>Arabes</u>	<u>Yezidi</u>	<u>non- musul- mans</u>	<u>Total.</u>
Sandjak de Suleimanié	62.830	32.960	7.210	"	"	103.000
Kerkuk	97.000	79.000	8.000	"	"	184.000
Mossoul	104.000	38.000	28.000	18.000	31.000	219.000
Population to- tale du Vilayet de Mossoul	263.830	149.960	43.210	18.000	31.000	505.000

Ce tableau prouve:

- 1^o- que l'élément arabe est insignifiant dans les sandjaks de Suleimanié et de Kerkuk;
- 2^o- que le sandjak central de Mossoul ne compte que 28.000 Arabes contre 137.000 Turcs et Kurdes;
- 3^o- que dans le Vilayet de Mossoul il y a 43.210 Arabes et 31.000 non-musulmans contre 410.790 Turcs et Kurdes.

La Grande Bretagne conteste ces estimations et fait valoir que les chiffres apportés par elle reposent sur des bases plus solides (Voir memorandum, page 2 in fine).

La délégation turque conteste les chiffres invoqués par le Gouvernement britannique. *Les estimations turques* sont fondées sur les renseignements recueillis en vue du recrutement militaire. Elles ont donc pour base les statistiques établies avant la guerre dans un but d'administration intérieure et non en vue d'étayer une argumentation au sujet d'attribution de territoires. Aussi bien les fonctionnaires anglais chargés du recensement n'ont-ils pu opérer dans toutes les parties du territoire contesté. Au début de l'année 1923, aucun d'entre eux n'avait pu opérer dans le sandjak de Suleimanié.

La délégation turque reconnaît que les Arabes

et de Turcs. Dans la ville de Mossoul, on parle à la fois les trois langues turque, kurde et arabe, et les habitants qui parlent actuellement à l'arabe et que l'on prend pour des Arabes, sont en réalité des Turcs bilingues.

L'argumentation britannique reconnaît que Tel-Afr est turc. De même toute la banlieue de Mossoul doit être considérée comme turque. Dans les Nahies de Shoufan, et d'Achakir-i-Jeba, rattachés à Mossoul, 146 localités sont totalement peuplées de Turcs, et dans la région dépendant directement de Mossoul et composée de 77 localités, la population est en très grande majorité turque. Donc, alors même que la majorité de la ville de Mossoul serait arabe, elle constituerait une infime minorité dans l'ensemble de la province.

Le memorandum anglais (pages 3 et 5):

- 1^o- Etablit une distinction entre les Kurdes et les Yézidis;
- 2^o- Fait valoir que les Turcs de ce Vilayet sont des Turcomans.

La thèse turque est la suivante: Les Yézidis sont des Kurdes ayant naturellement les mêmes moeurs et les mêmes coutumes que ces derniers, et il n'y a entre eux qu'une différence de caste; il n'est donc pas juste de les différencier les uns des autres, comme il ne serait pas juste de considérer les individus d'une même nation dont les uns seraient catholiques et les autres protestants, comme appartenant à des races différentes.

lité où l'on parle un turc identique à celui de Constantinople. Le même fait se remarque dans tous les pays où de ville en ville et de province en province une même langue présente toujours quelques variations. Au reste les Turcs d'Anatolie appartiennent au groupe désigné sous le nom de Turcomans. On ne saurait donc établir une différenciation entre les Turcs de Mossoul et ceux d'Asie Mineure.

Dans le memorandum anglais (page 3, in fine), on trouve l'argument que les Kurdes seraient des descendants des Hittes et parlent un iranien qui a plus de rapport avec le persan qu'avec le turc.

Sur ce point, la thèse turque est la suivante. Cette assertion est contredite par l'encyclopédie britannique qui reconnaît l'origine turcomenne du peuple kurde. Ceux qui connaissent l'Anatolie, savent qu'à ce point de vue des moeurs ainsi que des us et coutumes, les Kurdes ne diffèrent en rien des Turcs et, que, tout en parlant des langues différentes, ces deux peuples forment un seul bloc au point de vue de la race, de la foi et des moeurs.

Les chrétiens se subdivisent en trois groupes: les Nestoriens, les Assyriens et les Chaldéens. (Voir memorandum anglais, pages 4 et 5). Selon la délégation turque, le nombre des Nestoriens aurait été considérablement réduit, ceux-ci ayant suivi les armées russes dans leur retraite. Le second et le troisième groupes vivent en bonne intelligence avec les Turcs.

peuples de demander pour cette raison le rattachement de la province de Mossoul à l'Irak. La Turquie serait tout aussi fondée à se réclamer de l'existence d'une population turque beaucoup plus considérable au nord de Bagdad. Il a été exposé plus haut les raisons pour lesquelles on ne saurait retenir l'argument que la majorité de la ville de Mossoul est arabe, ses banlieues étant en majorité turque.

2) Yénidjis. Voir plus haut.

3) Juifs. On ne trouve rien à leur sujet dans l'argumentation turque.

4) Chrétiens. Les Turcs considèrent qu'ils composent une infime minorité et que si d'une part on doit reconnaître que les Nestoriens ont été hostiles à la domination turque, par contre les Assyriens et les Chaldéens ont toujours vécu en parfaite intelligence avec leurs compatriotes musulmans.

5) Turcs. Il a été exposé plus haut que, contrairement à la thèse anglaise, les Turcs assimilent aux Turcs de l'Asie Mineure les groupements ethniques désignés sous le nom de Turcomans.

6) Kurdes. Il n'est pas exact de dire que les Kurdes souhaiteraient être plus étroitement unis aux Turcs. Il y a des siècles que les deux peuples vivent en parfaite intelligence, et l'histoire montre que les Kurdes ont de plein gré passé sous l'administration turque et lié leurs destinées à celle de la Turquie. Le Gouvernement de la Grande Assemblée Nationale de Turquie est le Gouvernement des Kurdes autant que celui des Turcs, car les véritables

est incontestable que les Turcs et les Kurdes, formant la très grande majorité de la population du Vilayet de Mossoul, n'ont cessé et ne cesseront pas un seul instant de lutter de toutes leurs forces pour obtenir que leur province continue à faire partie intégrante de la Turquie. Il n'est pas exagéré de dire que les Kurdes ne sont mal battus durant les dernières guerres. Au contraire, les chefs de l'armée turque ont proclamé leur admiration pour les services rendus et les sacrifices consentis par le peuple kurde pour le salut de la patrie, dans la lutte contre le sultan et contre le gouvernement disparu de Constantinople, dans la défense des différents fronts anatoliens, ainsi que dans l'offensive qui a abouti à la défaite des Grecs.

7) En résumé (voir memorandum britannique) les 85% de la population sont des Turcs et des Kurdes et désirent demeurer rattachés à la Turquie.

III.- CONSIDERATIONS D'ORDRE ECONOMIQUE.-

La ville et le Vilayet de Mossoul se trouvent au croisement de toutes les routes reliant les unes aux autres l'Anatolie, la Syrie et la Perse, ont une très grande importance au point de vue des communications de l'Anatolie Méridionale avec la Perse et la Syrie. Cette région a encore plus d'importance au point de vue des communications entre les différentes parties de l'Anatolie Méridionale, car c'est là que se croisent les routes reliant entre elles Suleimanie, Kerkuk, Diarbékir,

serait le Golfe Persique;

2°- que Bagdad aurait besoin des produits de Mossoul, et surtout de son blé et son bois de construction.

L'argumentation turque répond sur ces points:

1°- que la région de Mossoul est actuellement, par suite de la construction du chemin de fer qui l'a relié aux bords de la Méditerranée, bien plus étroitement reliée à l'Anatolie qu'à l'Irak, son principal débouché se trouvant sur cette mer par laquelle elle peut entrer en communication beaucoup plus facilement et plus rapidement avec les pays industriels de l'Europe dont elle a besoin pour écouler ses matières premières et obtenir des produits manufacturés. Le chemin du Golfe Persique est, depuis la construction du chemin de fer, d'importance secondaire pour le Vilayet de Mossoul.

2°- Le bois de construction utilisé à Bagdad ne vient pas du Vilayet de Mossoul, mais de celui de Diarbékir. De même, le blé expédié de Mossoul à Bagdad vient en majeure partie de Diarbékir et ne fait, comme le bois, que transiter par Mossoul. D'ailleurs, si on adoptait le principe de l'annexion à un pays de toutes les régions qui pourvoient à ses besoins économiques, on serait dans l'obligation de modifier entièrement toutes les frontières du monde. Il est également impossible d'appliquer un tel principe à la région de Mossoul où il faut constater que le chemin de fer nouvellement construit rattache plutôt Mossoul à la Méditerranée qu'à un Golfe Persique.

Pouboul Vadi-i-Tartar Djebel Samjar. Au nord de cette ligne le Vilayet de Mossoul présente des conditions climatiques et autres analogues à celles de l'Anatolie. Elles constituent entre l'Anatolie et l'Irak une ligne de séparation précise et naturelle. Elle est constituée par une série de montagnes. La ligne proposée par la Délégation turque étant aussi constituée par une série de montagnes, peut aussi être considérée comme une frontière stratégique.

L'argument invoqué au sujet de la menace que cette frontière constituerait pour Bagdad et les communications de cette ville avec le Perse, ne saurait prévaloir car un grand nombre d'Etats ont leur capitale ou des villes plus importantes situées sur ou près de la frontière. Ainsi Constantinople n'a pas, pour la couvrir, les 70 milles qui séparent Bagdad de la frontière proposée.

On ne saurait non plus tirer d'argument du fait qu'il convient de donner à l'Irak un territoire suffisant, car l'ensemble des Vilayets de Basra et de Bagdad, qui constituent l'Irak, a une superficie supérieure à celle de beaucoup de puissances européennes. Il possède les plus vastes et les plus fertiles terres arables du monde entier et il est traversé et arrosé par deux grands fleuves navigables.

Quant à l'argument stratégique, on ne voit guère pour quelle raison l'Angleterre insisterait sur ce point. Les peuples turcs et arabes ont vécu fraternellement

pendant des siècles et il n'y aurait aucun intérêt pour

soit possible de céder Mossoul à une autre puissance, tandis que l'Angleterre, qui réclame aujourd'hui ce territoire en le déclarant indispensable à la vie économique et à la sécurité de Mossoul, n'a pas toujours professé cette thèse. En effet, elle ne pensait point ainsi en 1915, où elle négociait avec le Shérif de la Mecque, Hussein, ni encore en 1916, où elle consentit à ce que cette région soit placée sous le mandat français, ni même en 1919, où, encouragé par elle, le Général Shérif Pacha, en réclamant la création d'un Kurdistan indépendant, demandait en même temps la séparation de Mossoul et de l'Irak. Le seul changement que la Grande Bretagne pourrait invoquer pour expliquer sa thèse actuelle basée sur l'inséparabilité de Mossoul et de l'Irak, repose sur la convention de San Remo. La délégation turque ne croit pas que cet argument soit suffisant.

I.- Résumé.-

Les raisons qui militent en faveur du maintien du Vilayet de Mossoul sous la souveraineté turque, sont les suivantes:

- 1^o- Ce Vilayet est peuplé en très grande majorité par les Turcs et les Kurdes;
- 2^o- Des habitants demandent instamment à faire retour à la Turquie, car ils sont désireux de cesser d'être un peuple colonisé pour devenir les citoyens d'un Etat indépendant.
- 3^o- Géographiquement et politiquement ce Vilayet fait

Angleterre a pu passer au sujet d'un pays faisant encore partie en droit de l'Empire ottoman, ne pourrait avoir une valeur juridique, d'autant plus que l'occasion n'a pas été donnée à la population de s'exprimer librement et à l'abri de toute pression étrangère.

5°- La possession de Mossoul, croisement de toutes les routes reliant les parties méridionales de l'Anatolie, est indispensable à la Turquie pour les décharges commerciales et la sécurité de la région.

6°- Le Vilayet de Mossoul fut enlevé à la Turquie, comme d'autres régions, après la suspension des hostilités; il doit revenir à la Turquie comme ces autres régions lui sont revenues.

Ce dernier paragraphe rappelle l'un des arguments invoqués par la thèse turque concernant la date d'occupation du territoire de Mossoul par les troupes anglaises. Il a paru intéressant de rappeler ci-dessous les considérations échangées de part et d'autre sur ce point:

THESE TURQUE.

THESE BRITANNIQUE.

Le 30 octobre 1918, jour les Turcs ont constamment pré- tendu que l'armistice de Mondros, tendu que l'armistice de Mossoul se trouvait encore en des avait été effacé, et qu' possession des Turcs. Ce n' il ne fallait négocier que sur est pas que ce protocole de la base de la convention de l'armistice ait une valeur Moukandia (1922). L'armistice aux yeux de la délégation tur de Mondros a été conclu le 30

le Commandement britannique persistant à ignorer l'armistice et profitant de la situation pour faire avancer ses troupes. L'occupation de cette contrée, postérieurement à la conclusion de l'armistice fut peut-être considérée comme un acte de conquête par les uns, mais juridiquement elle doit l'être comme l'occupation d'un pays sans défense.

Le sort de Mossoul est en tous points semblable à celui de Smyrne, de la Thrace Orientale, de Constantinople, d'Adana, d'Ourfa, etc., tous occupés après la suspension des hostilités. Il est donc naturel et logique que le Vilayet de Mossoul fasse, comme les villes et régions précitées, retour à la Turquie.

Le 30 octobre, les forces britanniques occupaient déjà Altun Koupri, Kirkuk, Tont, Yos-Kimati, etc., principales villes turques du Vilayet. Le premier novembre avant que soit arrivée la nouvelle de l'armistice, ces forces étaient à 13 miles de la cité de Mossoul. Le 3 novembre, elles occupaient la ville où il n'y avait qu'un régiment turc, 850 fusils, 100 sabres et quelques canons.

Le commandement turc ne reçut les conditions de l'armistice que le quatre novembre, et le neuf novembre, il reçut du Gouvernement turc l'ordre d'évacuation.

Au reste, les conditions de l'armistice n'eurent rien à faire avec le règlement final des conditions de la paix (Lords Curzon P.V. No.21, 25 janvier 1923.)

De plus, l'article 7 de l'armistice de Mondros a expressément autorisé les troupes alliées à occuper des points stratégiques

Ce fut précisément le cas de
Hoesoul; et l'occupation de cette
ville, située seulement à quelques
milles de distance, peu d'heures
après la signature de l'armistice,
était entièrement prévue aux termes
mêmes de l'armistice.

M. Mantoux

de la part du Dr. van Hamel.

IRAQ FRONTIER

NATURE OF REFERENCE TO THE COUNCIL, and POWERS OF THE COUNCIL.

Note by the Legal Section.

The Note from the Political Section of 19.VIII.'24 concerning this question has led me to a careful examination of the Council's powers in this case. There should be no misunderstanding on the point.

The question of the Iraq frontier comes before the Council in virtue of the agreement between Great Britain and Turkey constituted by Article III of the Treaty of Lausanne, on the interpretation of which, therefore, must depend the part to be played in the matter by the Council. Article VII of the XIV protocol which also refers to this frontier merely safeguards the status quo pending the entry into force of the Treaty, and throws no light on the task entrusted to the Council, nor can it be used in the construction of Article III of the Treaty.

The text of Article III is as follows:-

"The frontier between Turkey and Iraq shall be laid down in friendly arrangement to be concluded between Turkey and Great Britain within nine months."

"In the event of no agreement being reached between the two governments within the time mentioned, the dispute shall be referred to the Council of the League of Nations."

"The Turkish and British Governments reciprocally undertake that, pending the decision to be reached on the subject of the frontier, no military or other movement shall take place which might modify in any way the present state of the territories of which the final fate will depend upon that decision."

The view would seem to be mistaken that the third para. of the Article should apply only to the case

going on under para. 1 and was certainly meant to apply to that period. The "decision" as to the frontier referred to in the paragraph means therefore the "decision" which is ultimately taken, whether it is reached under para. 1 or under para. 2, whether it is due to agreement between the two governments or to reference to the Council or to any other procedure. It follows that the employment of the word, "decision" in para. 3 throws no light on the functions which the two governments have agreed to give to the Council.

If mistaken inferences from the wording of para. 3 are eliminated, it will be seen that the Article is merely an agreement to seek a solution of the frontier question by referring it to the Council to be dealt with as a dispute in accordance with the rules laid down in the Covenant. These rules determine the composition of the Council (Art. 4) its procedure in dealing with disputes referred to it (Art. 12/15 & 17) and the legal effect of the steps which it can take (Art. 12, 15, 16 & 17).

A bare reference of a dispute to the Council brings these rules into play, but does no more. If the Council is to adopt a different procedure or to take measures having a legal effect not provided for in the Covenant, this must be expressly agreed upon between the parties. In particular such agreement is necessary to put the Council in a position to give a decision which is legally binding upon the parties without their consenting thereto i.e., to render a binding arbitral sentence. x)

x) The Covenant carefully distinguishes arbitration and reference

As M. Lantoux has pointed out the Council has under the Covenant no power to give decisions having this effect. In fact its composition and procedure (right of all parties to sit as members and necessity of unanimity for a valid decision) make the imposition of a decision as legally binding against their will on the parties to a dispute, or issuing of a binding arbitral sentence, impossible unless the parties have agreed to accept the decision of the other members or a majority of the other members of the Council. In the present case such an agreement may, of course, be reached in the course of the discussion in the Council but at present, under Article 3 of the Treaty of Lausanne, we have merely an agreement to seek a solution of the question at issue through application of the procedure of Article 15 and the other relevant articles of the Covenant.

What is known of the discussion of the Iraq frontier during the first part of the Conference of Lausanne (the 'proces verbaux' of the second part are unfortunately not available) confirms the above view. Lord Curzon's proposal for a reference to the League, which after rejection by Turkey was taken up again and resulted in Article III of the Treaty of Lausanne, is set out most fully in the following passage:-

Speech by Lord Curzon at the Territorial and Military Commission on January 23rd, 1923 (Records of Proceedings published by the Stationary Office, p. 400//):-

"I now come to my final proposal and to the Turkish reply. I ended by suggesting that this difficult and disputed question should be referred to examination and

it is a wise, equitable and liberal proposal. The Council of the League of Nations is a body composed to a large extent of representatives of neutral States, detached, absolutely impartial, and possessing great moral authority. Great Britain is ready to put her case into its hands; but Turkey has so little confidence in her case that she dare not submit it to arbitration of any kind. Ismet Pasha has just rejected arbitration in general and he therefore presumably rejects arbitration by the League of Nations. I will now tell him what it is that he has rejected.

"Supposing my proposal is accepted, what will happen? Here is the Covenant of the League describing its procedure and the action to be taken by the States which belong to it. Only three weeks ago the Turkish Delegation signified that their first step after the conclusion of peace will be to ask to join the League. If this dispute were referred to the League, Turkey not being a member, the first act of the League under Article 17 of the Covenant would be to invite Turkey to become a member for the purposes of the dispute. The Council of the League would then institute an enquiry into the circumstances of the dispute and recommend such action as may seem best and most effectual in the circumstances. Lest the Turkish delegation should say that they will not have a chance of being heard and that their case will not be adequately represented, let me remind Ismet Pasha of article 4 of the Covenant, which lays down that any member of the League not represented on the Council (I am speaking here of Turkey as having become a member of the League of Nations for the purposes of this enquiry) shall be invited to send a representative to sit as a member at any meeting of the Council during the consideration of matters specially affecting the interests of that member of the League. Therefore, if and when this matter goes to the League of Nations, Turkey will at once be invited not merely to become a member, but to sit on the Council.

"The Council will have to decide what method of examination to adopt. It may ask the Turks and the British for their respective views; it may decide to send a commission to take the views of the Kurds, Turks, Arabs and Christians on the spot; it may hold an enquiry in Europe, or it may appoint a single arbitrator to settle the matter. I do not know what it will do; but my point is that the Turkish delegation will be there just like ourselves, and when the two cases have been stated you will get the most impartial examination which it is possible to secure. Further, Article 5 of the Covenant provides that the decision of the Council upon which the Turkish Government will be represented will have to be unanimous so that no decision can be arrived at without their consent."

Moreover, Mr. Balfour's statement at the Council meeting of January 30th, 1923 (O.J. March 1923 p.201) was to the effect that a proposal was being made to Turkey, "that the League of Nations should be asked to use its good offices to determine the proper frontier of the mandated territory

for which the League was directly or indirectly responsible.

Despite vague references in the above passages and elsewhere to accepting the decision of the League, expressions which have to be taken in a very general sense, there is, in the proceedings of the Conference, no hint of any intention to have the question at issue dealt with otherwise than by application of the rules of the Covenant.

I conclude therefore that the object of the Council's action in this case can only be the establishment of a settlement which is unanimously agreed to.

(signed) van Hamel.

30th August 1924.

Director of the Legal Section.

GENEVE, le 19 Septembre 1924.

Monsieur le Président,

J'ai l'honneur de vous faire savoir que la question de la frontière entre la Turquie et l'Irak est inscrite à l'ordre du jour de la séance du Conseil convoquée pour demain, 20 septembre 1924, à 3h.30 de l'après-midi.

Le Secrétaire Général me prie d'inviter votre Délégation à prendre part à cette séance. Il vous serait reconnaissant de bien vouloir lui faire parvenir dans la matinée vos pleins pouvoirs ainsi que ceux de vos collègues.

Veuillez agréer, Monsieur le Président, les assurances de ma haute considération.

Le Directeur de la Section Politique:

Son Excellence FETHY BEY,
Président de la Délégation turque,
Hôtel de la Paix,
GENEVE.

11/38902/25888

GENEVA, September 19th 1924.

Sir,

I have the honour to acknowledge with thanks the receipt of your letter dated September 15th on behalf of the World Alliance for promoting international Friendship through the Churches, with regard to the situation of the Assyrian Christian communities who live in the districts around Mosul.

In accordance with the usual procedure I shall inform the members of the Council of the receipt of the ~~of your letter, and of the subject with which it deals, in order that resolution you enclose, and shall place it at their disposal.~~ *any Member of the Council who desires to do so may request that it be communicated to the Council*

~~Believe me, dear Sir, I am, Sir~~

Your obedient Servant,

SECRETARY-GENERAL.

The Rt. Hon. Sir Willoughby H. DICKINSON, K.B.E.,
World Alliance for the Promotion of Friendship
through the Churches,
41, Parliament Street,
London, S.W.1.

11/38984/25888.

Le Secrétaire Général de la
Société des Nations a l'honneur d'accuser
réception à Monsieur J. GOREK de sa lettre
en date du 15 septembre 1924.

GENEVE, le 22 Septembre 1924.

Monsieur J. GOREK,
Secrétaire Général du
Comité National Assyro-Chaldéen,
11, rue de Vaugirard,
PARIS VI.

Tethy Bey Chef
de la D. e. e. e.

Murad Bey
Counseiller

Arny Bey
Counseiller militaire

Levad Bey
~~Counseiller~~ Secrétaire

Salih Bey -
Counseiller

T. Arny Bey

Fethy Bey
Munir Bey
I,

Fethy Bey,
Chef de la Délégation

Munir Bey,
Conseiller

Avny Bey,
Conseiller Militaire

Salih Bey,
Conseiller

Suad Bey,
Secrétaire

I. Avny Bey,
Secrétaire

2nd Inst
C. B. P. 11/12

QUESTION DE LA FRONTIERE ENTRE LA TURQUIE
ET L'IRAK.

Note du Rapporteur.

Le Conseil, dans sa dernière séance, a entendu les exposés faits par les représentants des gouvernements de l'Empire britannique et de la République de Turquie sur la question soumise à ses délibérations. Les quelques observations que je me propose de présenter aujourd'hui ne toucheront pas le fond de cette question. Il m'a semblé qu'il serait utile, avant d'aller plus loin, d'élucider, avec l'aide des représentants des deux Gouvernements intéressés, certains points qui ~~ne sont pas sans~~ ^{ont de l'} importance dans cette période préliminaire de nos travaux.

Le Conseil est saisi en vertu de l'article 3, paragraphe 2 du Traité de Lausanne. Mes collègues jugeront sans doute comme moi qu'il serait intéressant d'entendre de nouveau les deux délégations au sujet du sens exact de cette stipulation du Traité.

Tout d'abord, comment les délégations de la Grande Bretagne et de la Turquie comprennent-elles le recours au Conseil

comme les questions
par la décision du
Conseil.

de ref. de la
de l'assemblée

~~comme représentant par son gouvernement et considéré~~
representative, the British Government
~~est prêt à accepter toute recommandation~~
is prepared to accept any recommendation
~~que le Conseil pourra faire sur la question~~
that the Council may make on the question?
~~Le Gouvernement Turc n'a pas, à ce point de vue, donné~~
The Turkish Government has not, I think,
~~donné aucune indication de son attitude sur ce point.~~
given any indication of its attitude on
~~ce point. Je pense que mes collègues voudraient~~
this point. I feel that my colleagues would
~~beir de savoir comment M. le représentant de la Turquie se positionne~~
much like to learn the definitive views of
~~le représentant de la Turquie sur cette question.~~
the two Governments on the subject, since
~~il est évident que la question est de la plus grande importance~~
it is obviously of the greatest importance
~~le Conseil doit être exactement~~
that the Council should be aware exactly
~~doit~~
quel ~~travaux~~ être son rôle avant de pour-
suivre des débats dans une affaire qui
lui est soumise en conséquence d'un accord
intervenu entre les deux parties.

La seconde question est celle de la
portée de ces mots: "La frontière entre
la Turquie et l'Irak". D'après les
déclarations, tant écrites que verbales,
du Gouvernement britannique et de ses
représentants, le Vilayet de Mossoul
doit faire partie du Royaume de l'Irak,
~~et la question soumise au Conseil~~
the question which is submitted to the
~~est de savoir si la frontière septentrionale~~
Council being therefore whether the
~~du Royaume doit suivre approximativement~~
northern frontier of the kingdom should be
~~les limites administratives du Vilayet de~~
approximately that of the administrative
~~Mossoul, avec certaines rectifications de détail~~
limits of the Vilayet of Mossoul, subject
~~à certaines modifications, motivées par des considérations~~
to certain minor rectifications which
~~d'ordre géographique, économique ou militaire~~

considerations, which according to the British Government would properly lead to a frontier being drawn to the north of the administrative frontier of the Vilayet.

Le Gouvernement turc, de son côté, estime que la question posée devant le Conseil est de savoir si la possession du Vilayet de Mossoul doit être reconnue à la Turquie ou à l'Irak, la frontière devant suivre dans le premier cas la limite méridionale de ce Vilayet, ~~et dans le second cas sa limite septentrionale.~~

Je crois avoir interprété fidèlement la pensée des deux Gouvernements, et ^{franchirai} ~~demanderai~~ à chacune des deux délégations ^{Wolcott} de m'avertir de toute erreur que j'aurais pu involontairement commettre.

La question que je désire leur poser est la suivante: les deux délégations reconnaissent-elles que la mission du Conseil n'est pas limitée exclusivement au choix pur et simple entre les deux thèses opposées? ^{mais que le conseil peut rechercher toute autre solution qui lui paraîtrait équitable?} ~~Do they admit for example the theoretical possibility of a frontier line which would detach any substantial part of the Mosul Vilayet from the remaining portion? I hope that the two~~

Je me bornerai pour le moment à ces questions préalables, sur lesquelles le Conseil a besoin d'être éclairé avant de fixer les modalités de son action. C'est pourquoi je me suis abstenu de parler de la consultation des populations par voie de plébiscite, préconisée par le Gouvernement turc, ainsi que de la constitution d'une commission d'enquête demandée par le Gouvernement britannique. Ce sont là, en effet, des questions de procédure qui feront l'objet de délibérations ultérieures.

C. 577

QUESTION DE LA PROTECTION DE LA TURQUIE ET L'IRAK.

Bote du Rapporteur.

Le Conseil, dans sa dernière séance, a entendu les exposés faits par les représentants des gouvernements de l'Empire britannique et de la République de Turquie sur la question soumise à ses délibérations. Les quelques observations que je me propose de présenter aujourd'hui ne toucheront pas le fond de cette question. Il m'a semblé qu'il serait utile, avant d'aller plus loin, d'éclaircir, avec l'aide des représentants des deux Gouvernements intéressés, certains points qui ne sont pas sans importance dans cette période préliminaire de nos travaux.

Le Conseil est saisi en vertu de l'article 3, paragraphe 2, du Traité de Lausanne. Mes collègues jugeront sans doute comme moi qu'il serait intéressant d'entendre de nouveau les deux délégations au sujet du sens exact de cette stipulation du Traité.

Pout d'abord, comment les délégations de la Grande Bretagne et de la Turquie comprennent-elles le recours au Conseil prévu dans l'article 3 du Traité de Lausanne ? Je ne crois pas me tromper en pensant, d'après les déclarations du délégué de la Grande Bretagne que son Gouvernement se considère

sur ce point les vues de son Gouvernement. Je ne doute pas que mes collègues n'aient le ~~plus~~ ^{d'une manière définitive} vif désir d'être informés, à ce sujet, de l'attitude respective des deux Gouvernements. Il est évidemment ~~de la plus grande~~ ^{très} important pour le Conseil de savoir exactement quel doit être son rôle avant de poursuivre ses débats dans une affaire qui lui est soumise en conséquence d'un accord intervenu entre les deux parties.

La seconde question est celle de la portée de ces mots: "la frontière entre la Turquie et l'Irak". D'après les déclarations, tant écrites que verbales, du Gouvernement britannique et de ses représentants, le Vilayet de Mossoul doit faire partie du Royaume d'Irak, et la question soumise au Conseil est de savoir si la frontière septentrionale du Royaume suivra approximativement les limites administratives du Vilayet de Mossoul, avec certaines modifications, motivées par des considérations d'ordre ethnographique, économique ou militaire, lesquelles, selon le Gouvernement britannique, devraient à déplacer cette ligne vers le Nord.

Le Gouvernement turc, de son côté, estime que la question posée devant le Conseil est de savoir si la possession du Vilayet de Mossoul doit être reconnue à la Turquie ou à l'Irak, la frontière devant suivre dans le premier cas la limite méridionale de ce Vilayet et dans le second cas la li-

pensée des deux Gouvernements, et prierais chacune des deux délégations de vouloir bien m'avertir de toute erreur que j'aurais pu involontairement commettre.

La question que je désire leur poser est la suivante: les deux délégations reconnaissent-elles que la mission du Conseil n'est pas limitée exclusivement au choix pur et simple entre les deux thèses opposées, mais que le Conseil peut rechercher toute autre solution qui lui paraîtrait équitable? J'espère que les deux délégations seront en mesure de s'exprimer clairement sur ce point.

Je me bornerai pour le moment à ces questions préalables, sur lesquelles le Conseil a besoin d'être éclairé avant de fixer les modalités de son action. C'est pourquoi je me suis abstenu de parler de la consultation des populations par voie de plébiscite, préconisé par le Gouvernement turc, ainsi que de la constitution d'une commission d'enquête demandée par le Gouvernement britannique. Ce sont là, en effet, des questions de procédure qui feront l'objet de délibérations ultérieures.

Draft for
approval.

may 19pk
BZ

L'IRAK.

Suède.

et l'Irak

sente sess

Gouvernement britannique dans une lettre en date du 6 août 1924. Ce document a été communiqué en date du 11 du même mois (C.384.1924.VII) par le Secrétaire Général aux membres du Conseil et au Gouvernement turc, accompagné du texte de l'alinéa 2 de l'article 3 du Traité de Lausanne, auquel se réfère la demande du Gouvernement britannique.

Je crois devoir rappeler la teneur de cet alinéa qui est la suivante:

"La frontière entre la Turquie et l'Irak sera déterminée à l'amiable entre la Turquie et la Grande Bretagne dans un délai de neuf mois.

A défaut d'accord entre les deux Gouvernements dans le délai prévu, le litige sera porté devant le Conseil de la Société des Nations.

Les Gouvernements turc et britannique s'engagent réciproquement à ce que, en attendant la décision à prendre au sujet de la frontière, il ne sera procédé à aucun mouvement militaire ou autre, de nature à apporter un changement quelconque dans l'état actuel des territoires dont le sort définitif dépendra de cette décision."

Cette première communication a été suivie de la transmission par le Secrétaire Général aux membres du Conseil et au Gouvernement turc d'une lettre du Gouvernement bri-

FRONTIERE ENTRE LA TURQUIE ET L'IRAK.

Rapport du Représentant de la Suède.

La question de la frontière entre la Turquie et l'Irak ^{est} ~~se trouve~~ inscrite à l'ordre du jour de la présente session du Conseil sur la demande formulée par le Gouvernement britannique dans une lettre en date du 6 août 1924. Ce document a été communiqué ~~en date du~~ ^{le} 11 du même mois (C.384.1924.VII) par le Secrétaire Général aux membres du Conseil et au Gouvernement ture, accompagné du texte de l'alinéa 2 de l'article 3 du Traité de Lausanne, auquel se réfère la demande du Gouvernement britannique.

Je crois devoir rappeler la teneur de cet alinéa qui est la suivante:

"La frontière entre la Turquie et l'Irak sera déterminée à l'amiable entre la Turquie et la Grande Bretagne dans un délai de neuf mois.

A défaut d'accord entre les deux Gouvernements dans le délai prévu, le litige sera porté devant le Conseil de la Société des Nations.

Les Gouvernements ture et britannique s'engagent réciproquement à ce que, en attendant la décision à prendre au sujet de la frontière, il ne sera procédé à aucun mouvement militaire ou autre, de nature à apporter un changement quelconque dans l'état actuel des territoires dont le sort définitif dépendra de cette décision."

Cette première communication a été suivie de la transmission par le Secrétaire Général aux membres du Conseil et au Gouvernement ture d'une lettre du Gouvernement bri-

par le Gouvernement britannique, *et une carte ethnographique.*

Le Gouvernement turc, informé, ainsi que je l'ai dit plus haut, de la procédure introduite devant le Conseil par la demande du Gouvernement britannique, a fait parvenir au Secrétaire Général un télégramme en date du 25 de ce mois, qui vient d'être communiqué aux membres du Conseil (C.423.1924). Par ce message le Gouvernement turc se déclare par avance disposé à se rendre à l'invitation que le Conseil lui adresserait de prendre part à ses délibérations sur la question dont il est saisi.

Par contre, Son Excellence Ismet Pacha indique que son Gouvernement attend encore la remise officielle de la copie authentique du procès-verbal constatant le dépôt des ratifications par les trois Puissances prévu à l'article 143 du Traité de Lausanne et qu'à dater de la réception de ce document ^{lui} (un délai de vingt jours ^{estime qu'il} sera nécessaire ^{être} de Gouvernement turc pour se trouver en mesure de se faire représenter au Conseil.

En présence de ces informations, mes collègues du Conseil estimeront sans doute comme moi qu'il y aurait lieu de suspendre toute délibération du Conseil sur la question jusqu'à l'arrivée des mandataires que le Gouvernement turc, ~~conformément aux dispositions de l'article 17 du Pacte,~~ serait convié à envoyer ici. Cette attitude répond en effet à l'intention du Conseil d'admettre la Turquie à participer à ~~un de~~ ses travaux sur un pied d'égalité et dans des conditions identiques à celles qui sont réservées aux Etats membres de la Société.

Si mes collègues partagent mon opinion à cet

Je me permets donc de soumettre à mes collègues un projet de télégramme dans le sens indiqué et qui pourrait, sauf objection ou modification de leur part, être adressé immédiatement au Gouvernement d'Angora:

"Son Excellence Ismet Pacha, Ministre des
"Affaires Etrangères, Angora.

"Le Conseil de la Société des Nations a pris connaissance ~~dans~~ sa séance de ce jour, du télégramme de Votre Excellence du 25 août concernant la question de la frontière de la Turquie et de l'Irak inscrite à l'ordre du jour de sa présente session. En invitant, ~~conformément aux dispositions de l'article 17 du Pacte~~, le Gouvernement turc à se faire représenter sur un pied d'égalité à ses délibérations sur cette question, le Conseil a pris acte des raisons indiquées par Votre Excellence comme de nature à retarder la prochaine arrivée de représentants turcs à Genève. Stop. En conséquence le Conseil ~~est~~ résolu de différer jusqu'à la venue de ces représentants, l'examen de la question dont il est saisi Stop En portant ce qui précède à la connaissance de Votre Excellence, j'ai l'honneur de lui faire connaître que le Conseil saurait gré au Gouvernement turc (ou: attacherait du prix, ... serait heureux ..., se féliciterait ...) de toutes dispositions susceptibles de prévenir de nouveaux délais ou même d'abréger ~~celui~~ que Votre Excellence a laissé prévoir. Stop. Veuillez agréer, etc..."

28.VIII.24.

arguant contre Branting
non sans motifs
distinction entre cette
et pour introduction
introduction - il n'aurait
une la rapporteur en
hupure.

draft
and
ue as XX

FRONTIERE
Rapport de

Le
du 30 août de
concernant la
quie et l'Ira
sente session
nique ^{selon la} fondée
^{Article 2}
3 du Traité de
Con
porteur, le C
l'examen de l
sentant que l
était invité
Un
approuvés par
au Gouverneme
crétaire Général, pour lui faire part des décisions
du Conseil.

Dear de Montenach
I want to go
down to the 3rd Clee
so send you this. St.
agrees that M Branting
c? introduce the question
according on the lines
suggested. He doesn't think
it shd be called a
Report, or circulated in
any way.

He has also amended
the last paragraph
y^s 17/9

a séance
rapporteur
la Tur-
e sa pré-
t britan-
article
on rap-
fférer
repré-
turque
s travaux.
t été
même jour
e Se-

Depuis lors, les membres du Conseil ont
regu, par les soins du Secrétaire Général, une lettre
de S.E. Ismet Pacha, en date du 5 septembre, accom-
pagnée d'un memorandum du Gouvernement de la République
turque relatif à la question de la frontière entre
la Turquie et l'Irak. Dix cartes de la région en
cause se trouvaient annexées à ce document.

ayant consulté Bunker
voisin et s'installe
distinction cette carte
et pour introduction - il suffirait
pour le rapporteur de la
histoire.

1. H. draft
of and
same as XX

~~PROJET DE RAPPORT.~~

FRONTIERE ENTRE LA TURQUIE ET L'IRAK.

Rapport du Représentant de la Suède.

Le Conseil se souvient avoir, en sa séance
du 30 août dernier, entendu l'exposé de son rapporteur
concernant la question de la frontière entre la Tur-
quie et l'Irak, inscrite à l'ordre du jour de sa pré-
sente session sur une demande du Gouvernement britan-
nique ^{selon le procédé prévu dans} ~~fondée sur le texte de l'alinéa 2 de l'article~~
^{alinéa 2} 3 du Traité de Lausanne.

Conformément à la proposition de son rap-
porteur, le Conseil avait décidé alors de différer
l'examen de la question jusqu'à l'arrivée du repré-
sentant que le Gouvernement de la République turque
était invité à mandater pour participer à ses travaux.

Un télégramme, dont les termes ^{en} avaient été
approuvés par le Conseil, fut donc envoyé le ^{même} jour
au Gouvernement de la République turque par le Se-
crétaire Général, pour lui faire part des décisions
du Conseil.

Depuis lors, les membres du Conseil ont
reçu, par les soins du Secrétaire Général, une lettre
de S.E. Ismet Pacha, en date du 5 septembre, accom-
pagnée d'un memorandum du Gouvernement de la République
turque relatif à la question de la frontière entre
la Turquie et l'Irak. Dix cartes de la région en
cause se trouvaient annexées à ce document.

Dans ces conditions, ~~les travaux du Conseil pourraient commencer immédiatement~~, et je proposerais au Président d'inviter les représentants des deux pays intéressés ^(à fournir toutes explications qu'il jugerait susceptible de contribuer à l'information du Conseil.) ~~de nature à~~ ~~à fournir toutes explications qu'il jugerait susceptible de contribuer à l'information du Conseil.~~

to make the reports which they may desire to present

16.IX.24.

The Secretary-General.

Nomination of a Committee to study the Question of

the Frontier between Turkey and Irak.

It has been agreed with both Fethy Bey and Mr. Cadogan that Count Paul Teleki should be invited to be a member of the committee.

Mr. Branting is to find out on his return to Stockholm whether Mr. Sjoeborg, Permanent Under-Secretary of State for Foreign Affairs at Stockholm, would be willing to serve. This gentleman is aged about forty-five, has recently been President of a Franco-German arbitral board, and was for four years a judge in Egypt (this, however, was ten years ago).

M. Hymans on his return to Brussels will suggest a Belgian candidate.

It has been agreed that no candidate shall be put forward officially until the agreement of both the British and Turkish Governments has been attained, in order to make sure that all members of the committee shall be agreeable to both parties to the dispute.

I have ascertained Fethy Bey's movements so that we can keep in touch with him. He leaves Geneva on Saturday, and will be at the Lausanne Palace Hotel, Lausanne, until Monday the 6th. His address until October 12th will be:

Fethy Bey,
Président de l'Assemblée Nationale
de Turquie,
Constantinople.

should be wired to, in order that he may send somebody
if the Turkish Government so wishes, to confer with the
committee here. *The same procedure should be
followed in the British East*

(S) G.H.F. ABRAHAM.

3.X.24.

M. de Monténach.

(And for retention in Political Section, as a record.)

Frontier between Turkey and Irak.

A small discussion took place in the Secretary-General's room on certain legal points arising out of this question and the best procedure to adopt. Besides the Secretary-General, M. Mantoux, M. Uden and M. Boheman were present, and Major Abraham.

The discussion arose over the correct interpretation of Article 3, para. 2, of the Treaty of Lausanne.

- a) What is the competence of the Council in the matter? Is the matter brought before it under the Covenant, that is to say with a view to making a recommendation? Or, is the Council an arbitrator?
- b) What is the question under discussion? A frontier between Turkey and Irak? Or, the possession of the vilayet of Mossoul?

It was considered that the best procedure was first to hear both parties, and that no more should be done at that meeting of the Council. The statements should then be considered carefully with a view to discovering the measure of agreement or disagreement on the above two questions.

Should it be found that there was complete disagreement on one or both of the two above points about which there may be differences of interpretation, it should be considered whether the Council should not advise both parties to take the matter to the Permanent Court of International Justice under Article 13, with a view to discovering the correct interpretation of the Treaty. This course was considered

matter could be left in abeyance until the previous questions referred to above had received a solution, as, were the Council to be an arbitrator, the question of membership of the League by Turkey would not necessarily arise.

(s) G.H.F.ABRAHAM.

17.IX.24.

Pour Mr Munthe.
de la part de Montmarché

CP

Note sur les pétroles de Mossoul.

Il est assez malaisé de recueillir des informations précises sur l'état des recherches effectuées pour estimer les richesses pétrolifères de Mossoul.

La Mésopotamie, en général, a toujours passé pour riche en huiles minérales; les plus anciens textes en font foi. On croit que les terrains pétrolifères de la Perse et de la Mésopotamie, de même origine géologique, constituent les parties d'une nappe énorme qui s'étend du Golfe Persique à la Mer Caspienne à travers la Perse et le Kurdistan. Cette hypothèse paraît confirmée par la similitude révélée à l'analyse entre le pétrole de Mendeli et celui de Bakou et, selon les connaisseurs, les gisements de Mésopotamie paraissent aussi riches que ceux du Caucase.

Dès 1871 une ^{Commission d'études} ~~Compagnie d'état~~ se rendit à Mendeli et procéda à quelques prospections. Ses conclusions furent assez peu encourageantes car elle souligna particulièrement les difficultés énormes de transport.

Dix ans plus tard, vers 1880, une autre mission se livra à des études plus complètes dans toute la région de Bagdad et même au nord de celle-ci. Ces conclusions tendraient à prouver que le pétrole mésopotamien était de qualité excellente, mais que les difficultés du transport ne permettraient pas d'en faire une exploitation rémunérative susceptible de concurrencer les pétroles américains.

dans les vilayets de Bagdad et Mossoul fit un rapport très favorable sur les gisements pétrolifères. Tous les gisements, sauf celui de Tuz-Khurmatli, appartenaient à la Liste Civile ottomane mais, défectueusement exploités, ne possédant que de rudimentaires installations, ils ne donnaient qu'un revenu d'environ 1,200 L. ster. par an.

Le gisement de Tuz-Khurmatli fut par la suite racheté par la Liste Civile ottomane, désireuse de s'assurer le monopole futur de la région.

On trouvera ci-après quelques indications sur la répartition des gisements de pétrole ^{du Vilayet} de Mossoul, tels qu'il s résultent des rapports établis par les différentes missions.

ALJAK. Le pétrole s'y trouve à la surface, sur une étendue de 120 km. La qualité en est moyenne.

BALAYA-GURGAR, au nord de Kerkouk. On y trouve un terrain pétrolifère d'environ 50 acres, primitivement exploité par les indigènes.

GAYARA, le long du Tigre. On y trouve un gisement considérable et l'un des meilleurs de Mésopotamie. De très nombreuses sources jaillissantes y ont formé une couche d'asphalte de plusieurs mètres d'épaisseur et des mares de pétrole d'excellente qualité qui est presque partout exempte de soufre et d'eau salée. A l'extrémité de ce gisement le naphte suinte du rocher d'ElFatta, qui coupe l'Euphrate, et se mélange aux eaux du fleuve.

GUIL, au sud de Chemchema, possède un gisement très étendu. Le pétrole en est d'une pureté remarquable au point que, grossièrement raffiné par des procédés locaux, il brûle mieux que le pétrole russe scientifiquement raffiné.

KIFRI. On y trouve des sources incomplètement prospectées, mais de bonne qualité, au milieu d'une couche d'asphalte noir.

TUZ-KHURMATLI. La plus riche gisement de la région.

(Confidential.)

The Secretary-General.

I spoke to Mr. Tyler about the possibility of a commission being sent to Mossoul, and told him that in that event the Council might wish that one of the members should be of Hungarian nationality. I explained to him that for such a post what would be sought would be a distinguished personality of experience, and one who could be trusted to look upon the subject objectively and impartially. I told him I did not know whether we would want a lawyer, a soldier or a man of another type. That would depend on circumstances.

He suggested at once Count Paul Teleki, Professor of ^{Geography} ~~Geology~~ at Szeged University, a well-known geographist and geologist and a considerable linguist. He is a liberal in politics, but in fact takes no part in politics, though he was ^{the} Prime Minister ^{who} and signed the Treaty of Trianon. He is supposed to have ^{entered politics to do} ~~done~~ this as a patriotic act; nobody else was willing to do it. He is about fifty years of age.

Mr. Tyler promised to think of other names in case we should write to ask him to suggest other candidates.

(s) G.H.F.ABRAHAM.

20.IX.24.

19.8.1924

CARACTERE DE L'INTERVENTION DU CONSEIL DANS L'AFFAIRE D'IRAK.

Les dispositions de l'article 3 du Traité de Lausanne relatives à la frontière entre la Turquie et l'Irak sont conçues comme suit:

"La frontière entre la Turquie et l'Irak sera déterminée à l'amiable entre la Turquie et la Grande Bretagne dans un délai de neuf mois.

A défaut d'accord entre les deux Gouvernements dans le délai prévu, le litige sera porté devant le Conseil de la Société des Nations.

Les Gouvernements turc et britannique s'engagent réciproquement à ce que, en attendant la décision à prendre au sujet de la frontière, il ne sera procédé à aucun mouvement militaire ou autre, de nature à porter un changement quelconque dans l'état actuel des territoires dont le sort définitif dépendra de cette décision".

On remarque le mot "décision", employé à deux reprises dans le dernier alinéa. Le sens de ce mot serait évident s'il s'agissait d'une décision à prendre d'un commun accord par les Gouvernements intéressés.

Mais ce paragraphe s'applique précisément au cas où cet accord n'a pu se réaliser.

Le Conseil de la Société des Nations, devant qui le litige, en pareil cas, doit être porté, n'a pas, selon le Pacte, le pouvoir de le trancher par une décision. Il procède par recommandation, sauf dans les cas où une autorité arbitrale lui est reconnue par les parties. Le texte de l'art. 3 du Traité tel qu'il est rédigé, ne paraît pas lui conférer par lui-même cette autorité.

Cependant, le mot "décision", employé dans l'article 3, ne peut se comprendre que de deux manières. Ou bien il signifie un accord conclu par les parties conformément à une recommandation du Conseil, ou bien il s'applique à la résolution du Conseil elle-même. Ces deux hypothèses en réalité

Conseil.

S'il paraissait préférable d'engager d'abord une procédure de conciliation, il n'en demeurerait pas moins nécessaire, à un moment donné, d'établir clairement quels sont les pouvoirs reconnus au Conseil.

(s)

Paul MANTOUX.

19.VIII.24.

I quite appreciate the importance of this point, but I should be inclined to leave it in abeyance till we hear the preliminary declarations of the two parties at the Council. These may solve it.

(s)

E.D.

19.8.24.

POUVOIRS DU CONSEIL DANS L'AFFAIRE DE

MOSSOUL.

Note pour le Secrétaire Général.

S'il s'élevait un doute au sujet des pouvoirs reconnus au Conseil par l'article 3 du Traité de Lausanne, il pourrait être utile de rappeler les origines de ce texte. La rédaction finalement adoptée résulte d'un accord entre la délégation britannique et la délégation turque annoncé par Sir Horace Rumbold au premier Comité de la Conférence, le 26 juin 1922 (voir procès-verbaux et documents relatifs à la seconde partie de la Conférence, page 147). La première rédaction du traité, telle qu'on la trouve dans le projet de traité du 31 janvier 1923, contient à l'article 3, la disposition suivante:

"De la Mer Méditerranée à la frontière de Perse, la frontière de la Turquie est fixée comme il suit:

1^o- avec la Syrie:

La frontière décrite dans l'article 8 de l'accord franco-turc du 20 novembre 1921;

2^o- avec l'Irak :

A partir du point où finit sur le Tigre la frontière visée à l'alinéa 1^{er} du présent article: Une ligne à déterminer en conformité de la décision qui sera rendue à ce sujet par le Conseil de la Société des Nations."

(Voir procès-verbaux de la Conférence de Lausanne, Tome I, page 348).

Le 4 février 1923, à 2h. de l'après-midi, la

"Quant à la question de Mossoul, nous estimons qu'il convient, dans le seul but d'assurer qu'elle n'empêche la conclusion de la paix, de l'exclure du programme de la Conférence, afin qu'elle soit résolue d'un commun accord entre la Turquie et l'Angleterre dans l'espace d'une année."

(Voir procès-verbeux de la 2e partie de la Conférence de Lausanne, Tome II, page 17).

La réponse à cette proposition fut donnée le même jour à 5h.30 par une déclaration britannique rédigée en ces termes:

"Le Gouvernement de Sa Majesté britannique déclare, en ce qui concerne la disposition de l'article 3, alinéa 2 du Traité de Paix, prier le Conseil de la Société des Nations de ne pas procéder à la détermination des frontières entre la Turquie et l'Irak jusqu'à l'expiration d'un délai de douze mois à compter de la mise en vigueur dudit traité."

La présente procédure est faite en prévision de la possibilité d'un règlement de cette question, au cours dudit délai par les Gouvernements britannique et turc. Elle est expressément subordonnée à l'engagement réciproque que, pendant cette période, aucun mouvement militaire ou autre n'apportera un changement quelconque dans l'état actuel des territoires en question."

C'est à la suite de cette déclaration, que l'article 3 fut rédigé sous sa forme définitive.

Il apparaît donc:

- 1^o- que la première rédaction réservait au Conseil le droit de déterminer la frontière entre l'Irak et la Turquie;
- 2^o- que les Turcs ne se sont jamais opposés à cette disposition, mais ont demandé seulement un ajournement en vue de permettre un règlement à l'amiable;

objection dont il reste une trace quelconque dans les
procès-verbaux.

(signé:) Paul Mantoux.

17.IX.24.

M. Manton

I have referred M. Malik
Cambar to your Section.

E.C.

11/9/24

LA QUESTION ASSYRO-CHALDÉENNE

DEVANT L'ASSEMBLÉE

DE LA SOCIÉTÉ DES NATIONS

LES DÉLÉGUÉS ASSYRO-CHALDÉENS ONT L'HONNEUR DE PRÉSENTER A
LA SOCIÉTÉ DES NATIONS, AUGUSTE TRIBUNAL DE JUSTICE INTERNATIONALE,
LES REVENDICATIONS DE LA NATION ASSYRO-CHALDÉENNE.

Depuis la fin de la guerre mondiale nous voyons que toutes les nations et peuples opprimés ont retrouvé une patrie et une nouvelle sécurité. Cependant on a permis qu'une des plus anciennes nations et aussi une des plus chrétiennes, les Assyro-Chaldéens, soit privée de ses droits et de sa liberté. On a permis que son peuple soit dispersé dans le monde entier comme s'il n'avait point de patrie.

A toutes les conférences de paix nos délégués ont présenté leurs réclamations, demandant que nous soit rendue une partie délimitée de notre ancienne patrie. Mais toujours leurs demandes ont été différées.

Voyant maintenant l'Assemblée de la Société des Nations réunie pour réaliser et établir la paix du monde et pour s'occuper des nations persécutées, nous nous permettons de présenter à nouveau les revendications des Assyro-Chaldéens et nous espérons que notre cause sera prise en considération et que nos droits nous seront accordés afin que nous puissions exister comme nation et comme race.

Pour conserver notre langue maternelle et jouir des droits qui, légalement, doivent nous être accordés, nous implorons la justice du monde et prions les délégués, ses représentants, d'étudier la question, de l'examiner à fond, de

la juger et de nous rendre notre patrie, pour laquelle ont été sacrifiés nos hommes, nos femmes et des milliers et milliers de nos enfants innocents.

Ce n'est pas une grâce que nous venons demander ici, c'est la justice que nous réclamons, car nous avons combattu pour l'obtenir, et chaque herbe de notre pays a été arrosée du sang de quelqu'un des nôtres. Ce serait une grande injustice que d'abandonner notre brave peuple, notre race martyrisée et de rejeter son appel au bon droit en la laissant errer de par le monde, oubliée de ses anciens alliés victorieux.

Les Assyro-Chaldéens, pendant la guerre, ont lutté et souffert avec les Alliés. Depuis cette époque jusqu'à maintenant, nos jeunes gens meurent et versent leur sang pour protéger notre patrie et reconquérir son territoire.

En 1915 notre malheureux peuple a dû s'expatrier, s'enfuir abandonnant tout. Depuis lors 500,000 Assyro-Chaldéens errent dispersés en Russie, en Grèce, en France, en Amérique, en Perse et dans le monde entier. Ils attendent avec impatience le moment de pouvoir rentrer dans notre pays. La promesse faite par nos amis de nous redonner le pays que nous possédions depuis si longtemps, que nous aimons par dessus tout, nous aidait à supporter nos malheurs, nos souffrances.

Tout le monde sait que les territoires qui s'étendent de Chargat, Eroil et Sulduz (frontière de Perse) à Seraï et de Seraï, Khochab, Chakh et Kisan jusqu'à Sindjar, ainsi que Mossoul, son vilayet, appartiennent à l'Assyro-Chaldée. Ces territoires ne sont ni à l'Iraq ni à la Turquie. La majorité de leur population est assyro-chaldéenne.

On sait également que nous avons combattu aux côtés des Alliés contre les ennemis communs. Les Alliés, en reconnaissance de notre aide, avaient promis de nous rendre ce territoire que nous avons racheté par tant de sacrifices.

Le peuple assyro-chaldéen dispersé réclame donc ce à quoi il a droit. Que la Société des Nations, sans tenir compte des désirs et des ambitions des

Turcs et de l'Iraq, exécute la promesse que les Alliés nous ont faite. Il faut que ces territoires soient rendus à la nation assyro-chaldéenne. Notre pauvre peuple qui a tant souffert mérite bien, lui aussi, de recommencer à vivre, et où peut-il le faire si ce n'est sur la terre de nos ancêtres, sur cette terre qui lui a toujours appartenu.

Nous ne sommes qu'une petite nation et ne pouvons obtenir les droits que nous revendiquons; mais nous avons confiance en l'esprit de justice de la Société des Nations et nous espérons qu'elle entendra notre appel et l'accueillera favorablement.

Nous lui demandons en conséquence de tenir compte des aspirations Assyro-Chaldéennes, de la guerre que nous avons faite, des sacrifices que nous avons dû consentir, de tout ce que nous avons perdu.

Ce que nous revendiquons n'est pas un Empire assyrien ou un Royaume chaldéen, mais notre liberté sous la protection directe d'une Puissance chrétienne.

Veuillez agréer, Messieurs, l'expression de notre haute considération.

LA DÉLÉGATION ASSYRO-CHALDÉENNE :

Le Président : PRINCE MALIK CAMBAR.



Foreign Office
Sept. 9, 1924.

Dear Cadogan,

Young tells me that Boudillon (one of the Irak people, to whom he sent a copy of our case about the Irak frontier) has discovered two small errors:—

(a) Page 3, line 18, the figure against "Christians" should be 77,000 (as on page 2) instead of 62,225.

(b) Page 3, 6th paragraph, 7th line, "more nearly two-twelfths" should be "more than two-twelfths."

In case these mistakes may be seized upon by captious critics, would it perhaps be well to ask the Secretariat to ~~issue~~ circulate a small erratum slip to the dignitaries concerned?

Yours always

Thomas Spring Rice
Boudillon is one of the authors of our case.

SOCIÉTÉ DES NATIONS.

C.396 (1)

Frontière entre la Turquie et l'Irak.

Note du Secrétaire Général.

L'erratum suivant est communiqué aux membres du Conseil
à la demande du Gouvernement britannique.

Dans le document C.396, page ⁴5, 6e ligne, le
chiffre des chrétiens est de 77.000 au lieu de 62.225.

Page ⁴5, fin de la ligne 21: "et pour plus de
deux douzièmes d'éléments non musulmans" au lieu de
"pour un peu plus etc.....".

Michael Hansson

Judge of the High mixed Court of Egypt
since 1906.

~~born 1875~~

passed test as barrister 5th Supreme
Court of Norway 1905-

born 1875

~~22nd~~

Try to

COMEN

Budapest.

LEAGUE OF NATIONS.

Communicated to the Members
of the Council and the
Turkish Government.

FRONTIER BETWEEN TURKEY AND IRAK.

Note by the Secretary General.

The following erratum is communicated at the request of the British Government. It refers to a "Memorandum on the frontier between Turkey and Irak" printed by the British Government and communicated as an advanced copy in the English language alone, under cover of a note by the Secretary General No.C.396.

- (a) Page 3, line 18, the figure against "Christians" should be 77.000 (as on page 2) instead of 62.225.
- (b) Page 3, 6th paragraph, 7th line, "more nearly two-twelfths" should be "more than two-twelfths".

LEAGUE OF NATIONS.

C.396 (1)

Frontier between Turkey and Irak.

Note by the Secretary-General.

The following erratum is communicated to the members of the Council at the request of the British Government.

In document C.396 on page 4, 2nd line, the number against "Christians" should be 77,000 instead of 62,225.

On the same page, line 17, "more ~~the~~ nearly two-twelfths" should be "more than two-twelfths".

POUVOIRS DU CONSEIL DANS L'AFFAIRE DE

MOSSOUL.

Note pour le Secrétaire Général.

S'il s'élevait un doute au sujet des pouvoirs reconnus au Conseil par l'article 3 du Traité de Lausanne, il pourrait être utile de rappeler les origines de ce texte. La rédaction finalement adoptée résulte d'un accord entre la délégation britannique et la délégation turque annoncé par Sir Horace Rumbold au premier Comité de la Conférence, le 26 juin 1922 (voir procès-verbaux et documents relatifs à la seconde partie de la Conférence, page 147). La première rédaction du traité, telle qu'on la trouve dans le projet de traité du 31 janvier 1923, contient à l'article 3, la disposition suivante:

"De la Mer Méditerranée à la frontière de Perse, la frontière de la Turquie est fixée comme il suit:

1^o - avec la Syrie:

La frontière décrite dans l'article 8 de l'accord franco-turc du 20 novembre 1921;

2^o - avec l'Irak :

A partir du point où finit sur le Tigre la frontière visée à l'alinéa 1^{er} du présent article: Une ligne à déterminer en conformité de la décision qui sera rendue à ce sujet par le Conseil de la Société des Nations."

(Voir procès-verbaux de la Conférence de Lausanne, Tome I, page 348).

Le 4 février 1923, à 2h. de l'après-midi, la

"Quant à la question de Mossoul, nous estimons qu'il convient, dans le seul but d'assurer qu'elle n'empêche la conclusion de la paix, de l'exclure du programme de la Conférence, afin qu'elle soit résolue d'un commun accord entre la Turquie et l'Angleterre dans l'espace d'une année."

(Voir procès-verbaux de la 2e partie de la Conférence de Lausanne, Tome II, page 17).

La réponse à cette proposition fut donnée le même jour à 5h.30 par une déclaration britannique rédigée en ces termes:

"Le Gouvernement de Sa Majesté britannique déclare, en ce qui concerne la disposition de l'article 3, alinéa 2 du Traité de Paix, prier le Conseil de la Société des Nations de ne pas procéder à la détermination des frontières entre la Turquie et l'Irak jusqu'à l'expiration d'un délai de douze mois à compter de la mise en vigueur dudit traité.

La présente procédure est faite en prévision de la possibilité d'un règlement de cette question, au cours dudit délai par les Gouvernements britannique et turc. Elle est expressément subordonnée à l'engagement réciproque que, pendant cette période, aucun mouvement militaire ou autre n'apportera un changement quelconque dans l'état actuel des territoires en question."

C'est à la suite de cette déclaration, que l'article 3 fut rédigé sous sa forme définitive.

Il apparaît donc:

- 1^o- que la première rédaction réservait au Conseil le droit de déterminer la frontière entre l'Irak et la Turquie;
- 2^o- que les Turcs ne se sont jamais opposés à cette disposition, mais ont demandé seulement un ajournement en vue de permettre un règlement à l'amiable;

objection dont il reste une trace quelconque dans les
procès-verbaux.

(signé:) Paul Mantoux.

17.IX.24.

double

Soulemanié

Soulemanié

Tribus Taf
Pezder

Agra

Basdarath

Arbil

Erukuk

~~Soulemanié~~

Mossonis



Moscou

lettres et notes

Translation.

THE FRONTIER BETWEEN TURKEY AND IRAQ.

DRAFT REPORT by N. Branting.

The question which the Council is called upon to consider consists in the definition of the existing situation on the ^{borders} ~~confines~~ of Iraq and Turkey, which the British and Turkish Governments undertook to respect in their declarations to the Council at Geneva on September 30th last.

Since that date telegrams from the two Governments relating to frontier incidents which ^{have} ~~had~~ taken place in this ^(distinctly distinct country) ~~region~~ have been communicated to the Members of the Council. On October 10th, the Turkish Government, after receiving a ^(C. 570) Note from the British Government, containing a description of the ^(so-called) ~~status quo~~ line, addressed a telegram ^(C. 579) to the Secretary-General which ^{included} ~~contained~~ the following passages: "The Council of the League of Nations, after investigating the question, reached its decision on September 30th. On that date it made both parties enter into an undertaking not to modify the present situation. Whereas Turkey, in spite of her grievances and legitimate demands, ^{is} ~~has~~ maintained the situation fixed on September 30th by the League of Nations, Great Britain, on the contrary, ^{is} ~~has~~ insisted on the demands which she made in her ^{is} ~~Note~~ in September. Great

checked

gave to obey the decision of the League of Nations". The Turkish Government, after declaring that "the status quo as fixed on September 30th was being observed by us", and that "we had no intention of crossing the line existing on that date", continued: "We added that Great Britain had no possible legal justification for interpreting and modifying, to the disadvantage of Turkey, the decision reached by the League of Nations; we declared, moreover, that we were ready once more, if Great Britain chose, to submit our interpretation of the Council's decision of September 30th to the examination and decision of the League".

checked

It is ^{to} this communication from the Turkish Government ^{^ date} ~~to which~~ the British Prime Minister refers in the telegram dated October 14th ^(C 593) in which he announces that he agrees to the proposal of the Turkish Government and requests the Secretary General to make the necessary arrangements for the immediate summoning of the Council.

Did the Council take a decision on September 30th requiring the two parties to respect the situation

existing on that date, as the Turkish Government

(believe ~~must imagine~~ appears to believe?) It ^{merely} ~~restricted itself to~~ recording ^{ed}

the declarations which had been made before it by the

representatives of the two Governments concerned. It

~~will be observed that~~ The last paragraph of the ^{Council's}

resolution of September 30th is worded as follows:-

"The Council notes the declarations of the

British and Turkish Governments to the effect that

not bound by a decision of the Council but by their own declarations, of which the Council merely took note.

checked
 Let us consider these declarations. ~~This~~
 is ~~what~~ Lord Parmoor said at the meeting of September 30th: "At our last meeting I had to read a formal representation on behalf of the British Government. I do not propose to refer again to that document, but formal information has been sent to me - I do not desire to emphasise the details - to the effect that the conditions are still very grave, and that there are military and other movements taking place which ~~may~~ ^{might} modify, or attempt to modify, the present state of the territories of which the final fate will depend on the decision of the Council. I need hardly say that on behalf of the British Government I give the most absolute undertaking, in the most positive form, ~~and~~ ^{that} as far as we are concerned, that obligation will be observed; but it has to be observed on both sides, as I am sure His Excellency, the Representative of the Turkish Government will appreciate. I sincerely hope he will give the same expression of opinion as I, that his Government, as well as the British Government, will ~~say~~ ^{see} that there is no possible cause, even for suggesting an infringement of this very important provision ~~of~~ ⁱⁿ the Article of the Treaty." Attention may be drawn to the last sentence, which leaves no doubt as to ~~the~~ ^{the} ~~manner in which~~ Lord Parmoor, speaking on behalf of

reciprocal obligation laid down in Article 3 of the Treaty of Lausanne, ^{which he} and ~~quoted by him~~ at the same meeting, namely: "The Turkish and British Governments reciprocally undertake that, pending the decision to be reached on the subject of the frontier, no military or other movement shall take place which might modify in any way the present state of the territories of which the final fate will depend upon that decision".

~~Indeed,~~ ^A few moments later Lord Parmoor expressly emphasised this point: "As I say, on behalf of the British Government, I desire to give the most solemn undertaking I can give, as their representative, that we, at any rate, intend to abide by the spirit and the letter of the provision which I have mentioned".

The declaration of ⁷ ~~H~~ethy Bey is equally explicit: "I have already had the honour to declare to the Council that the Turkish Government has remained, and will always remain, faithful to the engagement which it has taken in the last paragraph of Article 3 of the Treaty of Lausanne. I give once more an absolute assurance, in answer to the wish expressed by the Council, that the Turkish Government will do nothing to move the status quo frontier which has existed up to now".

To: the Secretary-General
From: Dr. van Hamel.

IRAQ FRONTIER

NATURE OF REFERENCE TO THE COUNCIL, and
POWERS OF THE COUNCIL.

Note by the Legal Section.

The Note from the Political Section of 19.VIII.'24 concerning this question has led me to a careful examination of the Council's powers in this case. There should be no misunderstanding on the point.

The question of the Iraq frontier comes before the Council in virtue of the agreement between Great Britain and Turkey constituted by Article III of the Treaty of Lausanne, on the interpretation of which, therefore, must depend the part to be played in the matter by the Council. Article VII of the XIV protocol which also refers to this frontier merely safeguards the status quo pending the entry into force of the Treaty, and throws no light on the task entrusted to the Council, nor can it be used in the construction of Article III of the Treaty.

The text of Article III is as follows:-

"The frontier between Turkey and Iraq shall be laid down in friendly arrangement to be concluded between Turkey and Great Britain within nine months."

"In the event of no agreement being reached between the two governments within the time mentioned, the dispute shall be referred to the Council of the League of Nations."

"The Turkish and British Governments reciprocally undertake that, pending the decision to be reached on the subject of the frontier, no military or other movement shall take place which might modify in any way the present state of the territories of which the final fate will depend upon that decision."

The view would seem to be mistaken that the third para. of the Article should apply only to the case

going on under para. 1 and was certainly meant to apply to that period. The "decision" as to the frontier referred to in the paragraph means therefore the "decision" which is ultimately taken, whether it is reached under para. 1 or under para. 2, whether it is due to agreement between the two governments or to reference to the Council or to any other procedure. It follows that the employment of the word,, "decision" in para. 3 throws no light on the functions which the two governments have agreed to give to the Council.

If mistaken inferences from the wording of para. 3 are eliminated, it will be seen that the Article is merely an agreement to seek a solution of the frontier question by referring it to the Council to be dealt with as a dispute in accordance with the rules laid down in the Covenant. These rules determine the composition of the Council (Art.4) its procedure in dealing with disputes referred to it (Art.12/15 & 17) and the legal effect of the steps which it can take (Art. 12,15, 16 & 17).

A bare reference of a dispute to the Council brings these rules into play, but does no more. If the Council is to adopt a different procedure or to take measures having a legal effect not provided for in the Covenant, this must be expressly agreed upon between the parties. In particular such agreement is necessary to put the Council in a position to give a decision which is legally binding upon the parties without their consenting thereto i.e., to render a binding arbitral sentence. x)

x) The Covenant carefully distinguishes arbitration and reference

As M. Mantoux has pointed out the Council has under the Covenant no power to give decisions having this effect. In fact its composition and procedure (right of all parties to sit as members and necessity of unanimity for a valid decision) make the imposition of a decision as legally binding against their will on the parties to a dispute, or issuing of a binding arbitral sentence, impossible unless the parties have agreed to accept the decision of the other members or a majority of the other members of the Council. In the present case such an agreement may, of course, be reached in the course of the discussion in the Council but at present, under Article 3 of the Treaty of Lausanne, we have merely an agreement to seek a solution of the question at issue though application of the procedure of Article 15 and the other relevant articles of the Covenant.

What is known of the discussion of the Iraq frontier during the first part of the Conference of Lausanne (the 'proces verbaux' of the second part are unfortunately not available) confirms the above view. Lord Curzon's proposal for a reference to the League, which after rejection by Turkey was taken up again and resulted in Article III of the Treaty of Lausanne, is set out most fully in the following passage:-

Speech by Lord Curzon at the Territorial and Military Commission on January 23rd, 1923 (Records of Proceedings published by the Stationary Office, p. 400/1):-

"I now come to my final proposal and to the Turkish reply. I ended by suggesting that this difficult and disputed question should be referred for examination and decision to the League of Nations. This proposal received

it is a wise, equitable and liberal proposal. The Council of the League of Nations is a body composed to a large extent of representatives of neutral States, detached, absolutely impartial, and possessing great moral authority. Great Britain is ready to put her case into its hands; but Turkey has so little confidence in her case that she dare not submit it to arbitration of any kind. Ismet Pasha has just rejected arbitration in general and he therefore presumably rejects arbitration by the League of Nations. I will now tell him what it is that he has rejected.

"Supposing my proposal is accepted, what will happen? Here is the Covenant of the League describing its procedure and the action to be taken by the States which belong to it. Only three weeks ago the Turkish Delegation signified that their first step after the conclusion of peace will be to ask to join the League. If this dispute were referred to the League, Turkey not being a member, the first act of the League under Article 17 of the Covenant would be to invite Turkey to become a member for the purposes of the dispute. The Council of the League would then institute an enquiry into the circumstances of the dispute and recommend such action as may seem best and most effectual in the circumstances. Lest the Turkish delegation should say that they will not have a chance of being heard and that their case will not be adequately represented, let me remind Ismet Pasha of article 4 of the Covenant, which lays down that any member of the League not represented on the Council (I am speaking here of Turkey as having become a member of the League of Nations for the purposes of this enquiry) shall be invited to send a representative to sit as a member at any meeting of the Council during the consideration of matters specially affecting the interests of that member of the League. Therefore, if and when this matter goes to the League of Nations, Turkey will at once be invited not merely to become a member, but to sit on the Council.

"The Council will have to decide what method of examination to adopt. It may ask the Turks and the British for their respective views; it may decide to send a commission to take the views of the Kurds, Turks, Arabs and Christians on the spot; it may hold an enquiry in Europe, or it may appoint a single arbitrator to settle the matter. I do not know what it will do; but my point is that the Turkish delegation will be there just like ourselves, and when the two cases have been stated you will get the most impartial examination which it is possible to secure. Further, Article 5 of the Covenant provides that the decision of the Council upon which the Turkish Government will be represented will have to be unanimous so that no decision can be arrived at without their consent."

Moreover, Mr. Balfour's statement at the Council meeting of January 30th, 1923 (O.J. March 1923 p.201) was to the effect that a proposal was being made to Turkey, "that the League of Nations should be asked to use its good offices to determine the proper frontier of the mandated territory

for which the League was directly or indirectly responsible".

Despite vague references in the above passages and elsewhere to accepting the decision of the League, expressions which have to be taken in a very general sense, there is, in the proceedings of the Conference, no hint of any intention to have the question at issue dealt with otherwise than by application of the rules of the Covenant.

I conclude therefore that the object of the Council's action in this case can only be the establishment of a settlement which is unanimously agreed to.

Van Hamel

30th August 1924.

Director of the Legal Section.

*A most valuable paper. It should go to the Political
Section at once & I think the Rapporteur should be
given a copy for personal information.*

ED
30. 8. 24

Note Mountenagh

FRONTIERES DE L'IRAK.

Exposé sommaire des arguments turcs.

Il n'est pas sans intérêt de rappeler, en prenant pour base les arguments contenus dans le memorandum anglais adressé à la Société des Nations le 14 août 1924, quelle fut la contre-argumentation de la délégation turque au cours de la Conférence de Lausanne. Les deux thèses y furent longuement exposées, d'abord dans les notes échangées directement entre les deux délégations intéressées, puis dans les déclarations d'Ismet Pacha et de Lord Curzon au sein de la Commission des questions territoriales et militaires dans ses deux séances du 23 janvier 1923.

I.- ARGUMENTS D'ORDRE ETHNIQUE.-

La principale difficulté, pour estimer le chiffre global de la population du Vilayet de Mossoul, résulte du fait qu'une fraction de cette population est nomade. Ses tribus changent de place suivant les saisons et même, à certaines époques de l'année, se transportent au delà des limites administratives du Vilayet. Il est donc impossible d'en fixer exactement le nombre. De plus, comme elles passent une partie de l'année dans les régions de Bagdad, Nedjef, Zor, Diarbékir et même sur les plateaux de l'Iran, elles ne doivent pas être considérées comme faisant partie effectivement de la population du Vilayet de Mossoul. On évalue approximativement à 170.000 individus cette fraction nomade de la population. La population séden-

	<u>Kurdes</u>	<u>Turcs</u>	<u>Arabes</u>	<u>Yesidi</u>	<u>non-musul-mans</u>	<u>Total.</u>
Sandjak de Suleimanié	62.830	32.960	7.210	"	"	103.000
Kerkuk	97.000	79.000	8.000	"	"	184.000
Mossoul	104.000	35.000	28.000	18.000	31.000	216.000
Population totale du Vilayet de Mossoul	263.830	146.960	43.210	18.000	31.000	503.000

Ce tableau prouve:

- 1^o- que l'élément arabe est insignifiant dans les Sandjaks de Sulemanié et de Kerkuk;
- 2^o- que le Sandjak central de Mossoul ne compte que 28.000 Arabes contre 137.000 Turcs et Kurdes;
- 3^o- que dans le Vilayet de Mossoul il y a 43.210 Arabes et 31.000 non-musulmans contre 410,790 Turcs et Kurdes.

La Grande Bretagne conteste ces estimations et fait valoir que les chiffres apportés par elle reposent sur des bases plus solides (Voir memorandum, page 2 in fine).

La délégation turque conteste les chiffres invoqués par le Gouvernement britannique. Les estimations *turques* sont fondées sur les renseignements recueillis en vue du recrutement militaire. Elles ont donc pour base les statistiques établies avant la guerre dans un but d'administration intérieure et non en vue d'étayer une argumentation au sujet d'attribution de territoires. Aussi bien les fonctionnaires anglais chargés du recensement n'ont-ils pu opérer dans toutes les parties du territoire contesté. Au début de l'année 1923, aucun d'entre eux n'avait pu opérer dans le Sandjak de Suleimanié.

La délégation turque reconnaît que les Arabes

et de Turcs. Dans la ville de Mossoul, on parle à la fois les trois langues turque, kurde et arabe, et les habitants qui parlent actuellement l'arabe et que l'on prend pour des Arabes, sont en réalité des Turcs bilingues.

L'argumentation britannique reconnaît que Tel-Afr est turc. De même toute la banlieue de Mossoul doit être considérée comme turque. Dans les Nahiés de Chéhian, et d'Achair-i-Seba, rattachés à Mossoul, 146 localités sont totalement peuplées de Turcs, et dans la région dépendant directement de Mossoul et composée de 77 localités, la population est en très grande majorité turque. Donc, alors même que la majorité de la ville de Mossoul serait arabe, elle constituerait une infime minorité dans l'ensemble de la province.

Le memorandum anglais (pages 3 et 5):

- 1^o- Etablit une distinction entre les Kurdes et les Yézidis;
- 2^o- Fait valoir que les Turcs de ce Vilayet sont des Turcomans.

La thèse turque est la suivante: Les Yézidis sont des Kurdes ayant naturellement les mêmes moeurs et les mêmes coutumes que ces derniers, et il n'y a entre eux qu'une différence de secte; il n'est donc pas juste de les différencier les uns des autres, comme il ne serait pas juste de considérer les individus d'une même nation dont les uns seraient catholiques et les autres protestants, comme appartenant à des races différentes.

lité où l'on parle un turc identique à celui de Constantinople. Le même fait se remarque dans tous les pays où de ville en ville et de province en province une même langue présente toujours quelques variations. Au reste les Turcs d'Anatolie appartiennent au groupe désigné sous le nom de Turcomans. On ne saurait donc établir une différenciation entre les Turcs de Mossoul et ceux d'Asie Mineure.

Dans le memorandum anglais (page 3, in fine), on trouve l'argument que les Kurdes seraient des descendants des Mèdes et parlent un iranien qui a plus de rapport avec le persan qu'avec le turc.

Sur ce point, la thèse turque est la suivante. Cette assertion est contredite par l'encyclopédie britannique qui reconnaît l'origine touranienne du peuple kurde. Ceux qui connaissent l'Anatolie, savent qu'au point de vue des mœurs ainsi que des us et coutumes, les Kurdes ne diffèrent en rien des Turcs et, que, tout en parlant des langues différentes, ces deux peuples forment un seul bloc au point de vue de la race, de la foi et des mœurs.

Les chrétiens se subdivisent en trois groupes: les Nestoriens, les Assyriens et les Chaldéens. (Voir memorandum anglais, pages 4 et 5). Selon la délégation turque, le nombre des Nestoriens aurait été considérablement réduit, ceux-ci ayant suivi les armées russes dans leur retraite. Le second et le troisième groupes vivent en bonne intelligence avec les Turcs.

peuples de demander pour cette raison le rattachement de la province de Mossoul à l'Irak. La Turquie serait tout aussi fondée à se réclamer de l'existence d'une population turque beaucoup plus considérable au nord de Bagdad. Il a été exposé plus haut les raisons pour lesquelles on ne saurait retenir l'argument que la majorité de la ville de Mossoul est Arabe, sa banlieue étant en majorité turque.

2) Yézidis. Voir plus haut.

3) Juifs. On ne trouve rien à leur sujet dans l'argumentation turque.

4) Chrétiens. Les Turcs considèrent qu'ils composent une infime minorité et que si d'une part on doit reconnaître que les Nestoriens ont été hostiles à la domination turque, par contre les Assyriens et les Chaldéens ont toujours vécu en parfaite intelligence avec leurs compatriotes musulmans.

5) Turcs. Il a été exposé plus haut que, contrairement à la thèse anglaise, les Turcs assimilent aux Turcs de l'Asie Mineure les groupements ethniques désignés sous le nom de Turcomans.

6) Kurdes. Il n'est pas exact de dire que les Kurdes souhaiteraient ne plus être unis aux Turcs. Il y a des siècles que les deux peuples vivent en parfaite intelligence, et l'histoire montre que les Kurdes ont de plein gré passé sous l'administration turque et lié leurs destinées à celle de la Turquie. Le Gouvernement de la Grande Assemblée Nationale de Turquie est le Gouvernement des Kurdes autant que celui des Turcs, car les véritables

est incontestable que les Turcs et les Kurdes, formant la très grande majorité de la population du Vilayet de Mossoul, n'ont cessé et ne cesseront pas un seul instant de lutter de toutes leurs forces pour obtenir que leur province continue à faire partie intégrante de la Turquie. Il n'est pas exacte de dire que les Kurdes se sont mal battus durant les dernières guerres. Au contraire, les chefs de l'armée turque ont proclamé leur admiration pour les services rendus et les sacrifices consentis par le peuple kurde pour le salut de la patrie, dans la lutte contre le sultan et contre le gouvernement disparu de Constantinople, dans la défense des différents fronts anatoliens, ainsi que dans l'offensive qui a abouti à la défaite des Grecs.

7) En résumé (voir memorandum britannique) les 85% de la population sont des Turcs et des Kurdes et désirent demeurer rattachés à la Turquie.

III.- CONSIDERATIONS D'ORDRE ECONOMIQUE.-

La ville et le Vilayet de Mossoul se trouvant au croisement de toutes les routes reliant les unes aux autres l'Anatolie, la Syrie et la Perse, ont une très grande importance au point de vue des communications de l'Anatolie Méridionale avec la Perse et la Syrie. Cette région a encore plus d'importance au point de vue des communications entre les différentes parties de l'Anatolie Méridionale, car c'est là que se croisent les routes reliant entre elles Suleimanié, Kerkuk, Diarbékir, Orfa, Bitlis, Siird, etc.

serait le Golfe Persique;

2^o- que Bagdad aurait besoin des produits de Mossoul, et surtout de son blé et son bois de construction.

L'argumentation turque répond sur ces points:

1^o- que la région de Mossoul est actuellement, par suite de la construction du chemin de fer qui l a relie aux bords de la Méditerranée, bien plus étroitement reliée à l'Anatolie qu'à l'Irak, son principal débouché se trouvant sur cette mer par laquelle elle peut entrer en communications beaucoup plus facilement et plus rapidement avec les pays industriels de l'Europe dont elle a besoin pour écouler ses matières premières et obtenir des produits manufacturés. Le chemin du Golfe Persique est, depuis la construction du chemin de fer, d'importance secondaire pour le Vilayet de Mossoul.

2^o- Le bois de construction utilisé à Bagdad ne vient pas du Vilayet de Mossoul, mais de celui de Diarbékir. De même, le blé expédié de Mossoul à Bagdad vient en majeure partie de Diarbékir et ne fait, comme le bois, que transiter par Mossoul. D'ailleurs, si on adoptait le principe de l'annexion à un pays de toutes les régions qui pourvoient à ses besoins économiques, on serait dans l'obligation de modifier entièrement toutes les frontières du monde. Il est également impossible d'appliquer un tel principe à la région de Mossoul où il faut constater que le chemin de fer nouvellement construit rattache plutôt Mossoul à la Méditerranée qu'au Golfe Persique.

Fouboul Vadi-i-Tartar Djebel Sandjar. Au nord de cette ligne le Vilayet de Mossoul présente des conditions climatiques et autres analogues à celles de l'Anatolie. Elles constituent entre l'Anatolie et l'Irak une ligne de séparation précise et naturelle. Elle est constituée par une série de montagnes. La ligne proposée par la Délégation turque étant aussi constituée par une série de montagnes, peut aussi être considérée comme une frontière stratégique.

L'argument invoqué au sujet de la menace que cette frontière constituerait pour Bagdad et les communications de cette ville avec la Perse, ne saurait prévaloir car un grand nombre d'Etats ont leur capitale ou des villes plus importantes situées sur ou près de la frontière. Ainsi Constantinople n'a pas, pour la couvrir, les 70 milles qui séparent Bagdad de la frontière proposée.

On ne saurait non plus tirer d'argument du fait qu'il convient de donner à l'Irak un territoire suffisant, car l'ensemble des Vilayets de Basra et de Bagdad, qui constituent l'Irak, a une superficie supérieure à celle de beaucoup de puissances européennes. Il possède les plus vastes et les plus fertiles terres arables du monde entier et il est traversé et arrosé par deux grands fleuves navigables.

Quant à l'argument stratégique, on ne voit guère pour quelle raison l'Angleterre insisterait sur ce point. Les peuples turcs et arabes ont vécu fraternellement pendant des siècles et il n'y aurait aucun danger pour

soit possible de céder Mossoul à une autre Puissance, tandis que l'Angleterre, qui réclame aujourd'hui ce territoire en le déclarant indispensable à la vie économique et à la sécurité de Mossoul, n'a pas toujours professé cette thèse. En effet, elle ne pensait point ainsi en 1915, où elle négociait avec le Shérif de la Mecque, Hussein, ni encore en 1916, où elle consentit à ce que cette région soit placée sous le mandat français, ni même en 1919, où, encouragé par elle, le Général Shérif Pacha, en réclamant la création d'un Kurdistan indépendant, demandait en même temps la séparation de Mossoul et de l'Irak. Le seul changement que la Grande Bretagne pourrait invoquer pour expliquer sa thèse actuelle basée sur l'inséparabilité de Mossoul et de l'Irak, repose sur la convention de San Remo. La délégation turque ne croit pas que cet argument soit suffisant.

V.- RÉSUMÉ.-

Les raisons qui militent en faveur du maintien du Vilayet de Mossoul sous la souveraineté turque, sont les suivantes:

- 1^o- Ce Vilayet est peuplé en très grande majorité par les Turcs et les Kurdes;
- 2^o- Ses habitants demandent instamment à faire retour à la Turquie, car ils sont désireux de cesser d'être un peuple colonisé pour devenir les citoyens d'un Etat indépendant.
- 3^o- Géographiquement et politiquement ce Vilayet fait

Angleterre a pu passer au sujet d'un pays faisant encore partie en droit de l'Empire ottoman, ne pourrait avoir une valeur juridique, d'autant plus que l'occasion n'a pas été donnée à la population de s'exprimer librement et à l'abri de toute pression étrangère.

5°- La possession de Mossoul, croisement de toutes les routes reliant les parties méridionales de l'Anatolie, est indispensable à la Turquie pour les échanges commerciaux et la sécurité de la région.

6°- Le Vilayet de Mossoul fut enlevé à la Turquie, comme d'autres régions, après la suspension des hostilités; il doit revenir à la Turquie comme ces autres régions lui sont revenues.

Ce dernier paragraphe rappelle l'un des arguments invoqués par la thèse turque concernant la date d'occupation du territoire de Mossoul par les troupes anglaises. Il a paru intéressant de rappeler ci-dessous les considérations échangées de part et d'autre sur ce point:

THESE TURQUE.

THESE BRITANNIQUE.

Le 30 octobre 1918, jour de l'armistice de Moudros, Mossoul se trouvait encore en possession des Turcs. Ce n'est pas que ce protocole de l'armistice ait une valeur aux yeux de la délégation tur-	Les Turcs ont constamment pré-tendu que l'armistice de Moudros avait été effacé, et qu'il ne fallait négocier que sur la base de la convention de Moudania (1922). L'armistice de Moudros a été conclu le 30
--	--

le Commandement britannique persistant à ignorer l'armistice et profitant de la situation pour faire avancer ses troupes. L'occupation de cette contrée, postérieurement à la conclusion de l'armistice fut peut-être considérée comme un acte de conquête par les uns, mais juridiquement elle doit être comme l'occupation d'un pays sans défense.

Le sort de Mossoul est en tous points semblable à celui de Smyrne, de la Thrace Orientale, de Constantinople, d'Adana, d'Ourfa, etc., tous occupés après la suspension des hostilités. Il est donc naturel et logique que le Vilayet de Mossoul fasse, comme les villes et régions précitées, retour à la Turquie.

Le 30 octobre, les forces britanniques occupaient déjà Altun Keupri, Kirkuk, Tank, Yos-Klumat, etc., principales villes turques du Vilayet. Le premier novembre avant que soit arrivée la nouvelle de l'armistice, ces forces étaient à 13 milles de la cité de Mossoul. Le 3 novembre, elles occupaient la ville où il n'y avait qu'un régiment turc, 850 fusils, 100 sabres et quelques canons.

Le commandement turc ne reçut les conditions de l'armistice que le quatre novembre, et le neuf novembre, il reçut du Gouvernement turc l'ordre d'évacuation.

Au reste, les conditions de l'armistice n'ont rien à faire avec le règlement final des conditions de la paix (Lord Curzon P.V. No.21, 23 janvier 1923.)

De plus, l'article 7 de l'armistice de Moudros a expressément autorisé les troupes alliées à occuper des points stratégiques

Ce fut précisément le cas de Mossoul; et l'occupation de cette ville, située seulement à quelques milles de distance, peu d'heures après la signature de l'armistice, était entièrement prévue aux termes mêmes de l'armistice.

POUVOIRS DU CONSEIL DANS L'AFFAIRE DE
MOSSOUL.

Note pour le Secrétaire Général.

S'il s'élevait un doute au sujet des pouvoirs reconnus au Conseil par l'article 3 du Traité de Lausanne, il pourrait être utile de rappeler les origines de ce texte. La rédaction finalement adoptée résulte d'un accord entre la délégation britannique et la délégation turque annoncé par Sir Horace Rumbold au premier Comité de la Conférence, le 26 juin 1922 (voir procès-verbaux et documents relatifs à la seconde partie de la Conférence, page 147). La première rédaction du traité, telle qu'on la trouve dans le projet de traité du 31 janvier 1923, contient à l'article 3, la disposition suivante:

"De la Mer Méditerranée à la frontière de Perse, la frontière de la Turquie est fixée comme il suit:

1^o- avec la Syrie:

La frontière décrite dans l'article 8 de l'accord franco-turc du 20 novembre 1921;

2^o- avec l'Irak :

A partir du point où finit sur le Tigre la frontière visée à l'alinéa 1^{er} du présent article: Une ligne à déterminer en conformité de la décision qui sera rendue à ce sujet par le Conseil de la Société des Nations."

(Voir procès-verbaux de la Conférence de Lausanne, Tome I, page 348).

Le 4 février 1923, à 2h. de l'après-midi, la

"Quant à la question de Mossoul, nous estimons qu'il convient, dans le seul but d'assurer qu'elle n'empêche la conclusion de la paix, de l'exclure du programme de la Conférence, afin qu'elle soit résolue d'un commun accord entre la Turquie et l'Angleterre dans l'espace d'une année."

(Voir procès-verbaux de la 2e partie de la Conférence de Lausanne, Tome II, page 17).

La réponse à cette proposition fut donnée le même jour à 5h.30 par une déclaration britannique rédigée en ces termes:

"Le Gouvernement de Sa Majesté britannique déclare, en ce qui concerne la disposition de l'article 3, alinéa 2 du Traité de Paix, prier le Conseil de la Société des Nations de ne pas procéder à la détermination des frontières entre la Turquie et l'Irak jusqu'à l'expiration d'un délai de douze mois à compter de la mise en vigueur dudit traité."

La présente procédure est faite en prévision de la possibilité d'un règlement de cette question, au cours dudit délai par les Gouvernements britannique et turc. Elle est expressément subordonnée à l'engagement réciproque que, pendant cette période, aucun mouvement militaire ou autre n'apportera un changement quelconque dans l'état actuel des territoires en question."

C'est à la suite de cette déclaration, que l'article 3 fut rédigé sous sa forme définitive.

Il apparaît donc:

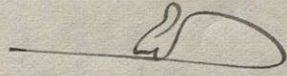
- 1^o- que la première rédaction réservait au Conseil le droit de déterminer la frontière entre l'Irak et la Turquie;
- 2^o- que les Turcs ne se sont jamais opposés à cette disposition, mais ont demandé seulement un ajournement en vue de permettre un règlement à l'amiable;

objection dont il reste une trace quelconque dans les
procès-verbaux.

P. Mantoux

17.IX.24.

Many thanks. This note shows that the
British case on this point is strong, but I do
not think it lessens the desirability of the
procedure we discussed this morning.


17.9.24

1st draft
altere a
see 2nd
draft.

QUESTION DE LA FRONTIERE ENTRE LA TURQUIE ET L'IRAK.

Note du Rapporteur.

Le Conseil, dans sa dernière séance, a entendu les exposés faits par les représentants des gouvernements de l'Empire britannique et de la République de Turquie sur la question soumise à ses délibérations. Les quelques observations que je me propose de présenter aujourd'hui ne toucheront pas le fond de cette question. Il m'a semblé qu'il serait utile, avant d'aller plus loin, d'élucider, avec l'aide des représentants des deux Gouvernements intéressés, certains points qui ne sont pas sans importance dans cette période préliminaire de nos travaux.

Le Conseil est saisi en vertu de l'article 3, paragraphe 2 du Traité de Lausanne. Mes collègues jugeront sans doute comme moi qu'il serait intéressant d'entendre de nouveau les deux délégations au sujet du sens exact de cette stipulation du traité.

Tout d'abord, comment les délégations de la Grande Bretagne et de la Turquie comprennent-elles le recours au Conseil prévu dans l'article 3 du Traité de Lausanne ? Il résulte des déclarations faites dans notre séance du 20 septembre par le représentant de l'Empire britannique que son gouvernement se considère comme lié à l'avance par la décision du Conseil. Le représen-

exactement quel doit être son rôle avant de poursuivre ses débats dans une affaire qui lui est soumise en conséquence d'un accord intervenu entre les deux parties.

La seconde question est celle de la portée de ces mots: "La frontière entre la Turquie et l'Irak". D'après les déclarations, tant écrites que verbales, du Gouvernement britannique et de ses représentants, le Vilayet de Mossoul doit faire partie du Royaume de l'Irak, la seule question sur laquelle le Conseil serait appelé à se prononcer étant de savoir si la frontière septentrionale de ce royaume doit être, pour des raisons ethnographiques, économiques ou militaires, portée un peu au nord des limites administratives du Vilayet de Mossoul.

Le Gouvernement turc, de son côté, estime que la question posée devant le Conseil est de savoir si la possession du Vilayet de Mossoul doit être reconnue à la Turquie ou à l'Irak, la frontière devant suivre dans le premier cas la limite méridionale de ce Vilayet, et dans le second cas sa limite septentrionale.

Je crois avoir interprété fidèlement la pensée des deux Gouvernements, et demanderai à chacune des deux délégations ^{m'excuser de} de corriger toute erreur que j'aurais pu involontairement commettre.

La question que je désire leur poser est la suivante: les deux délégations admettent-elles en principe la possibilité pour le Conseil de chercher, si cela paraissait indiqué, une solution intermédiaire? Je

je me suis abstenu de parler de la consultation des populations par voie de plébiscite, préconisée par le Gouvernement turc, ainsi que de la constitution d'une commission d'enquête demandée par le Gouvernement britannique. Ce sont là, en effet, des questions de procédure qui feront l'objet de délibérations ultérieures.

Copy for
M. MANTOUX.

XLIV.

September 19th 1924. - His Excellency Fethy Bey, First Delegate of Turkey, called on me. The following is a resumé of the main points of our conversation :-

(1) The application of Turkey for membership of the League of Nations: Fethy Bey said that Turkey had decided at Lausanne to apply for membership, and the reason why this had not yet been done was because of the uncertain position in which the Treaty of Lausanne was placed. It had come into force only a few weeks ago, and as the Parliament was not now in session, it was impossible to do anything. The matter was of considerable importance, and the Government felt that they could not act without the previous approval of the Parliament. Parliament would meet in the second half of October (I believe he said the 23rd), and after a few days of constitutional work would certainly take up the question of Turkey's entry into the

important and happy thing for Turkey, and his country was most desirous of international collaboration, and also looked forward to the feeling of security which she would gain by membership in the League. As early as the beginning of November a result might perhaps be arrived at in Angora, and Turkey would then at any time be ready to enter the League. (I had the impression that Fethy Bey alluded to the possibility of an Extraordinary Assembly, although I cannot positively affirm this.)

(2) The Mosul question: On this question Fethy Bey had given in his detailed exposé to the Secretary-General. He thought that what he claimed was reasonable, namely, to leave it to the inhabitants themselves to decide by plebiscite, which was in accordance with League practice in other cases. The Mosul question was the only outstanding international one of any importance in the Turkish Republic which was likely to create a feeling of anxiety amongst the Turkish people. Fethy Bey sincerely trusted that the League of Nations would satisfy the legitimate aspirations of Turkey in this matter.

(3) Minorities questions: I told Fethy Bey that I had prepared a short report to the Council concerning the minorities clauses of the Lausanne Treaty, according to which the League should undertake the guarantee for the fulfilment of the obligations resulting from these clauses. I said

simply a question of the League accepting a request made to it. - Fethy Bey agreed.

I briefly explained the principles followed by the Council and the Assembly of the League of Nations in the matter of minorities protection, and Fethy Bey said that he knew from the conversations I had had with certain members of the Turkish Delegation to the Lausanne Conference what was the method and the policy of the League of Nations in this respect, but he was glad to have verbal confirmation from me.

F.T.
19/9/24

frontière méridionale turque en Asie occupa la Commission des questions territoriales dans ses séances du 23 Janvier 1923 matin et après-midi.

Les arguments de droit, de fait, etc. échangés de part et d'autre seront exposés séparément.

A la fin de la séance du matin, Lord Curzon proposa ~~renonciation~~ de remettre la solution du litige à la décision arbitrale du Conseil de la Société des Nations. Cette proposition fut appuyée par le représentant français Bompard et le représentant italien Garroni.

A la séance de l'après-midi, Ismet Pacha refusa la solution proposée par Lord Curzon et se déclara partisan d'un plebiscite. Il fit valoir qu'il serait injuste de recourir à l'arbitrage de la Société des Nations pour une question territoriale aussi importante; la Turquie mettant en jeu une partie de son patrimoine national tandis que le Gouvernement britannique se trouverait dans la position de laisser mettre en discussion le contrôle exercé par lui sur un territoire autre que le sien.

Lord Curzon insista sur les avantages de la solution proposée par lui et souligna que la Turquie était assurée d'être traitée devant le Conseil de la Société des Nations sur un pied de parfaite égalité, comme un membre de celle-ci. Dans le cas où la Délégation turque maintiendrait son refus Lord Curzon ferait unilatéralement appel à la Société des Nations en vertu de l'art. II du Pacte. La Commission des questions territoriales

Puisque M. le
Speaker met
en doute les

acceptée. Le Baron Hayashi (Japon), M. Bompard (France), M. Garroni (Italie), se déclarèrent en faveur de la solution proposée par Lord Curzon tendant à soumettre la question à l'arbitrage de la Société des Nations. Ils insistèrent auprès de la Délégation turque en vue d'obtenir son acceptation. Ismet Pacha confirme sa proposition de plebiscite et propose également que la Commission de la Conférence continue à discuter la question en vue de trouver une solution. Il conclut en priant la Délégation anglaise d'accepter le principe de la restitution de Mossoul à la Turquie.

Lord Curzon réplique que son intention était d'en appeler sans délai à la Société des Nations, selon les stipulations de l'art.II du Pacte.

c) Après le débat devant la Commission jusqu'à la suspension

de la Conférence.

Dans la séance plénière du 31 Janvier 1923 à la Commission de la Conférence de la Paix fut présenté le projet du Traité de Paix dans la partie I, section I - Clauses Territoriales - , art.3, § 2 auquel se trouve la stipulation suivante: " De la Méditerranée à la frontière de la Perse, la frontière de la Turquie est délimitée comme suit: avec l'Iraq, à partir du point où finit ^{sur} le Tigre la frontière visée à l'alinéa 1° du présent article, (Syrie): une ligne à déterminer en conformité de la décision qui sera rendue à ce sujet par le Conseil de la Société des Nations".

quelles la Délégation turque est arrivée en faisant un effort suprême en vue de réaliser la possibilité de signer la paix dans le plus bref délai. On y relève notamment: "Quant à la question de Mossoul, nous estimons qu'il convient, dans le seul but d'assurer qu'elle n'empêche la conclusion de la paix, de l'exclure du programme de la Conférence, afin qu'elle soit résolue d'un commun accord entre la Turquie et l'Angleterre dans l'espace d'une année".

A la réception de la lettre de la Délégation turque à laquelle il est fait allusion ci-dessus, les représentants des Puissances Invitantes se réunirent dans les appartements de Lord Curzon à l'Hotel Beau-Rivage; à Lausanne, à 2.45, le 4 février 1923. Il fut décidé d'inviter Ismet Pacha à venir les rejoindre à 5.40 afin de lui offrir certaines concessions additionnelles sur Mossoul et sur les clauses économiques du Traité. (Voir volume du Gouvernement anglais sur la Conférence de Lausanne, p.842, N° 55, Explanatory note)

Aucun protocole officiel n'existe de cet entretien qui eut lieu le 4 Février 1923 dans l'appartement de Lord Curzon. Il existe cependant des notes prises par un Secrétaire de la Délégation anglaise. Il en résulte que s'adressant à Usmet Pacha, Lord Curzon déclara en ce qui concerne la question de Mossoul qu'il était disposé à faire une concession de grande importance au sujet de l'application de la stipulation inscrite dans le projet de Traité. La Délégation Turque avait demandé qu'elle put être résolue

alteration du texte du Traité d'autant plus que le Conseil de la Société des Nations avait déjà été saisi de la question. Il se déclara prêt dans un esprit de conciliation de suspendre, pour une période d'une année, les effets de l'appel à la Société des Nations, en d'autres mots, on demanderait à la Société des Nations de ne pas mettre en discussion la question de la détermination de la frontière durant les douze prochains mois, afin de permettre au Gouvernements Britannique et Turc d'examiner directement la question dans des négociations amicales. Cette concession sur l'importance de laquelle il paraissait inutile d'insister, était absolument la dernière que Lord Curzon était disposé à faire. Toutefois, il était heureux, at this final moment, de faire cette proposition à Ismet Pacha, mais il ne pouvait consentir à la faire que sous deux conditions. Premièrement, que si les deux Gouvernements n'étaient pas en mesure d'aboutir à un arrangement direct, l'intervention de la Société des Nations serait requise selon le mode originairement proposé et deuxièmement, que le statu quo existant dans le territoire en cause demeurerait inchangé durant la période d'une année au cours de laquelle se prolongeront les négociations. Lord Curzon ajouta qu'il espérait que la Délégation turque comprendra l'importance de sa proposition. Il dit ensuite avoir préparé un projet de déclaration et être prêt à le signer après avoir donné lecture à la

Ismet Pacha après s'être retiré de la réunion en compagnie des autres membres de la Délégation turque à 6.30, rentra dans l'appartement de Lord Curzon à 6.45 et déclara tout d'abord accepter la proposition de Lord Curzon concernant Mossoul (voir Documents Diplomatiques Anglais, idem N° 56, p. 846; voir aussi Livre Jaune Français, tome 2, lettre de M. Bompard à M. Poincaré p; 129. " À 6h. et demie, les trois Délégués turcs se sont retirés pour délibérer entre eux. Au bout d'un quart d'heure, Ismet Pacha et le Dr Riza Hour sont rentrés; ils n'étaient plus accompagnés d'Hassan Bey, le Délégué chargé plus particulièrement des questions économiques, qui s'abstint pour bien marquer son intransigeance. Lord Curzon avait proposé, pour Mossoul, de suspendre l'action de la Société des Nations pendant un an afin de donner aux Gouvernements turc et britannique la possibilité de s'arranger à l'amiable pendant ce délai. Ismet Pacha a accepté cette transaction.")

On se rappelle que les Délégations se séparèrent le même soir sans que la Délégation turque ait accepté de signer le Traité.

Reprise des négociations.

Note sur les pétroles de Mossoul.

Il est assez malaisé de recueillir des informations précises sur l'état des recherches effectuées pour estimer les richesses pétrolifères de Mossoul.

La Mésopotamie, en général, a toujours passé pour riche en huiles minérales; les plus anciens textes en font foi. On croit que les terrains pétrolifères de la Perse et de la Mésopotamie, de même origine géologique, constituent les parties d'une nappe énorme qui s'étend du Golfe Persique à la Mer Caspienne à travers la Perse et le Kurdistan. Cette hypothèse paraît confirmée par la similitude révélée à l'analyse entre le pétrole de Mendeli et celui de Bakou et, selon les connaisseurs, les gisements de Mésopotamie paraissent aussi riches que ceux du Caucase.

Dès 1871 une ~~Commission d'études~~ ^{Commission d'études} ~~Sampagniat~~ se rendit à Mendeli et procéda à quelques prospections. Ses conclusions furent assez peu encourageantes car elle souligna particulièrement les difficultés énormes de transport.

Dix ans plus tard, vers 1880, une autre mission se livre à des études plus complètes dans toute la région de Bagdad et même au nord de celle-ci. Ces conclusions tendraient à prouver que le pétrole mésopotamien était de qualité excellente, mais que les difficultés du transport ne permettraient pas d'en faire une exploitation rémunérative susceptible de concurrencer les pétroles américains.

dans les vilayets de Bagdad et Mossoul fit un rapport très favorable sur les gisements pétrolifères. Tous les gisements, sauf celui de Tuz-Khurmatli, appartenaient à la Liste Civile ottomane mais, defectueusement exploités, ne possédant que de rudimentaires installations, ils ne donnaient qu'un revenu d'environ 1,200 L. ster. par an.

Le gisement de Tuz-Khurmatli fut par la suite racheté par la Liste Civile ottomane, désireuse de s'assurer le monopole futur de la région.

On trouvera ci-après quelques indications sur la répartition des gisements de pétrole de Mossoul, tels qu'il s résultent des rapports établis par les différentes missions.

ALJAK. Le pétrole s'y trouve à la surface, sur une étendue de 120 km. La qualité en est moyenne.

BALAYA-GURGAR. au nord de Kerkouk. On y trouve un terrain pétrolifère d'environ 50 acres, primitivement exploité par les indigènes.

GAYARA. le long du Tigre. On y trouve un gisement considérable et l'un des meilleurs de Mésopotamie. De très nombreuses sources jaillissantes y ont formé une couche d'asphalte de plusieurs mètres d'épaisseur et des mares de pétrole d'excellente qualité qui est presque partout exempte de soufre et d'eau salée. A l'extrémité de ce gisement le naphte suinte du rocher d'ElFatta, qui coupe l'Euphrate, et se mélange aux eaux du fleuve.

GUIL. au sud de Chemchem, possède un gisement très étendu. Le pétrole en est d'une pureté remarquable au point que, grossièrement raffiné par des procédés locaux, il brûle mieux que le pétrole russe scientifiquement raffiné.

KIFRI. On y trouve des sources incomplètement prospectées, mais de bonne qualité, au milieu d'une couche d'asphalte noir.

TUZ-KHURMATLI. Le plus riche gisement de la région.

On reading these texts it would seem impossible to entertain the least doubt as to the intentions of ~~the~~ Councils. The latter ^{took} ~~has~~ merely ~~taken~~ note of declarations which were perfectly clear, and between which ~~there was no~~ ^{was apparent} apparent divergence. The words "the present state of the territories" contained in the last paragraph of the Council's resolution formed part of a textual quotation from the provision of the Lausanne Treaty which has been referred to.

check While the two parties declared that they both intended to respect the undertakings entered into at Lausanne, and while the Council merely took note of their declarations, ^{but one} ~~there remains~~ ^{remains} a point ^{on} in respect of which a certain measure of uncertainty ^{may} ~~might~~ still exist. In the last paragraph of Article 3 of the Treaty of Lausanne do the words "the present state" mean the state at the date of the signature or the state at the date of the coming into force of the Treaty?

~~is not a real one.~~ ^{superficial.} This difficulty is ~~only a surface one.~~ The signatories knew the state of the territories at the moment of signature; they did not know the state at the still uncertain date of the exchange of ratifications. In the absence of a provision to the contrary, these words could only apply to the date of signature. ^{Moreover} ~~Further~~, it is impossible to suppose that, at the very moment when they were ^{carrying out} ~~accomplishing~~ an act of peace, the signatories would have wished to insert in the text a provision, the inevitable effect of which would have been to provoke, between the date of the signature and the date of the coming into force of the Treaty, ^{dangerous} ~~competition~~ and ^{very horribly} ~~doubtless~~ a renewal of hostilities between the two Parties.

The British Government appears never to have had any

Checked

"The Turkish Government also agrees to submit to the decision of the Council the definition of the exact meaning of the resolution of September 30th with regard to the observation of the existing state of affairs. It understands by these terms the situation existing on September 30th. It learns with satisfaction that the fresh difference of opinion will soon be considered by the Council, for the purpose of indicating and defining the line to be observed in accordance with the Treaty of Lausanne, in such a way as to exclude any possibility of a conflict arising until a decision has been given on the main question. The positions as held on September 30th were accepted by the Turkish Government as the line of the status quo, in deference to the Council, and in order to show the peaceful sentiments of the Turkish Government, in spite of the fact that this line is considerably to the north of the true status quo line of July, 1923. The Turkish Government would accordingly also willingly accept the status quo line of 1923. As, however, the desire for peace has resulted in a fresh recourse to the Council, the latter will in this case have to define lines corresponding to the limits of the status quo line of July, 1923. The Turkish Government will conform to the decision of the Council in this matter."

His word seems to be correct

This document shows that the Turkish Government ^{*believed*} ~~imagined~~ that the Council, on September 30th, had prescribed the maintenance of the situation existing at that date. I think I have ~~demonstrated~~ ^{*shown*} that the Council made no such proposal, and that the declarations of the two parties, of which it merely took note, referred without any possibility of doubt to the obligation laid down in the last paragraph of Article 3 of the Treaty of

7

of July 1923 - i.e. the line contemplated in the provision of the Treaty of Lausanne already referred to - lies considerably to the south of the present positions.

If it must be admitted, ^{the} for reasons indicated above, that the "present state" mentioned in Article 3 of the Treaty is the state at the date of signature, the question which the Council has to consider is reduced to a question of fact. What were, at the date of the signature of the Treaty, the territories effectively occupied or administered by each of the two parties?

The British Government has replied to this question in its telegram to the British representative at Constantinople, dated September 29th, which has been communicated to the Turkish Government, and ~~likewise~~ ^{also} to the Members of the Council. (C.570). According to this telegram, the whole of the Mosul Vilayet at the date of signature of the Treaty (July 24th, 1923) was in the effective occupation and under the de facto administration of the British Government. The northern frontier of the Vilayet is described in detail ~~on pages 2 and 3 of the document~~ ^{in telegram} ~~attached~~ ^{As distinct} situated to the north of this frontier, in the direction of Julamerk, and in which since 1921 Assyrian refugees of the Nestorian religion have ~~been~~ ^(out of this district) collected, having been driven out ~~in 1916~~ ^{in 1916} - was not, according to the same document, in effective occupation of either of the two Governments at the date of the Treaty of Lausanne.

We have not yet received exact information from the Turkish Government. Nevertheless, in a passage of his telegram of October 17th, ^{C.592} ~~and~~ to which I have already referred, Ismet Pascha observes that in his Government's opinion the line corresponding to the actual positions on September 30th last is "considerably to the north of the true status quo ^{line} of

M. de Montenach.

(And for retention in ^{the} Political Section, as a record.)

Frontier between Turkey and Irak.

A small discussion took place in the Secretary-General's room on certain legal points arising out of this question and the best procedure to adopt. Besides the Secretary-General, M. Mantoux, M. Uden and M. Boheman were present, and Major Abraham.

The discussion arose over the correct interpretation of Article 3, para. 2, of the Treaty of Lausanne.

- a) What is the competence of the Council in the matter? Is the matter brought before it under the Covenant, that is to say with a view to making a recommendation? Or, is the Council an arbitrator?
- b) What is the question under discussion? A frontier between Turkey and Irak? Or, the possession of the vilayet of Mossoul?

It was considered that the best procedure was first to hear both parties, and that no more should be done at that meeting of the Council. The statements should then be considered carefully with a view to discovering the measure of agreement or disagreement on the above two questions.

Should it be found that there was complete disagreement on one or both of the two above points about which there may be differences of interpretation, it should be considered whether the Council should not advise both parties to take the matter to the Permanent Court of International Justice under Article 13, with a view to discovering the correct interpretation of the Treaty. This course was considered

matter could be left in abeyance until the previous questions referred to above had received a solution, as, were the Council to be an arbitrator, the question of membership of the League by Turkey would not necessarily arise.

(s) G.H.F.ABRAHAM.

. 17.IX.24.

CARACTERE DE L'INTERVENTION DU CONSEIL DANS L'AFFAIRE
D'IRAK.

Les dispositions de l'article 3 du Traité de Lausanne relatives à la frontière entre la Turquie et l'Irak sont conçues comme suit:

"La frontière entre la Turquie et l'Irak sera déterminée à l'amiable entre la Turquie et la Grande Bretagne dans un délai de neuf mois.

A défaut d'accord entre les deux Gouvernements dans le délai prévu, le litige sera porté devant le Conseil de la Société des Nations.

Les Gouvernements ture et britannique s'engagent réciproquement à ce que, en attendant la décision à prendre au sujet de la frontière, il ne sera procédé à aucun mouvement militaire ou autre, de nature à porter un changement quelconque dans l'état actuel des territoires dont le sort définitif dépendra de cette décision."

On remarquera le mot "décision", employé à deux reprises dans le dernier alinea. Le sens de ce mot serait évident s'il s'agissait d'une décision à prendre d'un commun accord par les Gouvernements intéressés.

Mais ce paragraphe s'applique précisément au cas où cet accord n'a pu se réaliser.

Le Conseil de la Société des Nations, devant qui le litige en pareil cas doit être porté, n'a pas

rédigé, ne paraît pas lui conférer par lui-même cette autorité.

Cependant le mot de "décision", employé dans l'article 3, ne peut se comprendre que de deux manières. Ou bien il signifie un accord conclu par les parties conformément à une recommandation du Conseil, ou bien il s'applique à la résolution du Conseil elle-même. Ces deux hypothèses en réalité se confondent, car elles supposent l'une et l'autre que les deux parties se seront engagées à l'avance et formellement à considérer la question comme réglée par la recommandation du Conseil.

S'il paraissait préférable d'engager d'abord une procédure de conciliation, il n'en demeurerait pas moins nécessaire, à un moment donné, d'établir clairement quels sont les pouvoirs reconnus au Conseil.

Paul Marroux

19.VIII.24.

I quite appreciate the importance of this point; but I should be inclined to leave it in abeyance till we have the preliminary declarations of the two parties at the Council.

There is no objection.

P.

Draft 11

FRONTIERE ENTRE LA TURQUIE ET L'IRAK.

Rapport du Représentant de la Suède.

La question de la frontière entre la Turquie et l'Irak est inscrite à l'ordre du jour de la présente session du Conseil sur la demande formulée par le Gouvernement britannique dans une lettre en date du 6 août 1924. Ce document a été communiqué le 11 du même mois (C.384.1924.VII) par le Secrétaire Général aux membres du Conseil et au Gouvernement ture, accompagné du texte de l'alinéa 2 de l'article 3 du Traité de Lausanne, auquel se réfère la demande du Gouvernement britannique.

Je crois devoir rappeler la teneur de cet alinéa qui est la suivante:

"La frontière entre la Turquie et l'Irak sera déterminée à l'amiable entre la Turquie et la Grande Bretagne dans un délai de neuf mois.

A défaut d'accord entre les deux Gouvernements dans le délai prévu, le litige sera porté devant le Conseil de la Société des Nations.

Les Gouvernements ture et britannique s'engagent réciproquement à ce que, en attendant la décision à prendre au sujet de la frontière, il ne sera procédé à aucun mouvement militaire ou autre, de nature à apporter un changement quelconque dans l'état actuel des territoires dont le sort définitif dépendra de cette décision."

Cette première communication a été suivie de la transmission par le Secrétaire Général aux membres du Conseil et au Gouvernement ture d'une lettre du Gouver-

frontière proposé par le Gouvernement britannique, et une carte ethnographique.

Le Gouvernement turc, informé, ainsi que je l'ai dit plus haut, de la procédure introduite devant le Conseil par la demande du Gouvernement britannique, a fait parvenir au Secrétaire Général un télégramme en date du 25 de ce mois, qui vient d'être communiqué aux membres du Conseil (C.423.1924). Par ce message le Gouvernement turc se déclare par avance disposé à se rendre à l'invitation que le Conseil lui adresserait de prendre part à ses délibérations sur la question dont il est saisi. Par contre, Son Excellence Ismet Pacha indique que son Gouvernement attend encore la remise officielle de la copie authentique du procès-verbal constatant le dépôt des ratifications par les trois Puissances prévu à l'article 143 du Traité de Lausanne et qu'à dater de la réception de ce document le Gouvernement turc estime qu'un délai de vingt jours lui sera nécessaire pour être en mesure de se faire représenter au Conseil.

En présence de ces informations, mes collègues du Conseil estimeront sans doute comme moi qu'il y aurait lieu de suspendre toute délibération du Conseil sur la question jusqu'à l'arrivée des mandataires que le Gouvernement turc serait convié à envoyer ici. Cette attitude répond en effet à l'intention du Conseil d'admettre la Turquie à participer à ses travaux sur un pied d'égalité et dans des conditions identiques à celles qui

sur l'intérêt qu'il y aurait à prévenir tout retard qui pourrait être évité.

Je me permets donc de soumettre à mes collègues un projet de télégramme dans le sens indiqué et qui pourrait, sauf objection ou modification de leur part, être adressé immédiatement au Gouvernement d'Angora:

"Son Excellence Ismet Pacha, Ministre des
"Affaires Etrangères, Angora.

"Le Conseil de la Société des Nations a pris connaissance en sa séance de ce jour, du télégramme de Votre Excellence du 25 août concernant la question de la frontière de la Turquie et de l'Irak inscrite à l'ordre du jour de sa présente session. En invitant le Gouvernement turc à se faire représenter sur un pied d'égalité à ses délibérations sur cette question, le Conseil a pris acte des raisons indiquées par Votre Excellence comme de nature à retarder la prochaine arrivée de représentants turcs à Genève. Stop En conséquence le Conseil a résolu de différer jusqu'à la venue de ces représentants l'examen de la question dont il est saisi. Stop En portant ce qui précède à la connaissance de Votre Excellence, j'ai l'honneur de lui faire connaître que le Conseil saurait gré au Gouvernement turc (ou: attacherait du prix ..., serait heureux ..., se féliciterait ...) de toutes dispositions susceptibles de prévenir de nouveaux délais ou même d'abréger celui que Votre Excellence a laissé prévoir. Stop Veuillez agréer, etc.... "

29.VIII.24.

QUESTION DE MOSSOUL.

Note de la Délégation turque
Janv 1923

7

A partir de la Conférence de Lausanne.

a) Négociations en marge de la Conférence.

Des déclarations consécutives de Lord Curzon et d'Ismet Pacha dans les séances politiques de la Conférence de la Paix en date du 23 Janvier 1923 (P.V. 21 et 22, p. 279 et P.298) il résulte qu'au début de la Conférence la question de la fixation de la frontière méridionale des territoires turcs en Asie, (frontière entre l'Irak et la Turquie), devait être portée, comme les autres questions territoriales, devant la Commission. On avait prévu qu'elle serait discutée le 27 novembre 1922. Le 26 au soir Ismet Pacha a demandé à Lord Curzon de renoncer à discuter publiquement cette question et de procéder avec lui à un échange de vues privé, ce qui fut accepté par Lord Curzon. Cet échange se poursuivit oralement et par écrit, et des copies des notes échangées par les deux délégations furent communiquées à titre d'information aux délégations alliées. L'entente se révéla impossible pour la raison que la Délégation turque maintint intégralement sa demande tendant à la restitution du vilayet de Mossoul à la Turquie (Lord Curzon, p.280). Dès le 31 Décembre 1922 Ismet Pacha aurait appris que Lord Curzon avait l'intention de proposer de soumettre la question devant la Commission de la Conférence. Il désirait lui-même vivement qu'il en fut procédé ainsi. (P.V.22, p.298)

b) Devant la Commission.

Question de la frontière entre la Turquie et l'Irak
Projet de résolution

11

Le Conseil, saisi par application de l'article 3, alinéa 2
du Traité de Lausanne, de la question de ^{la détermination de} la frontière entre
la Turquie et l'Irak;

Après avoir entendu les déclarations des représentants des
gouvernements de la Grande-Bretagne et de la Turquie,
lesquels se sont engagés ^{à Lausanne} au nom de leurs gouvernements
respectifs à accepter ~~la recommandation~~ ^{la décision de} du Conseil sur
la question qui lui est soumise;

Afin de recueillir les données de fait et les éléments
d'appréciation qui lui sont nécessaires pour remplir
la mission qui lui est confiée par l'article
3, alinéa 2 du traité de Lausanne;

Décide qu'il sera constituée une Commission ^{générale}
de trois membres, ~~aussi composée dont la composition~~

Cette Commission
~~Cette Commission~~ ^{pu} devra ~~apporter~~ au Conseil tous
renseignements et toutes suggestions propres à lui
permettre de prendre sa décision. Elle devra tenir
compte des documents existants et des vues exprimées,
tant sur la procédure que sur le fond de la question,
par les parties intéressées. Elle recevra toutes communi-
cations que les parties pourront désirer lui faire. Elle
pourra ^{procéder} ~~procéder~~ des investigations sur les lieux ^{et le faire} si elle le juge nécessaire.

M^{me} Spiller

M. Manteux knows
all this but it may
be more convenient
for the moment that
it sh^d be kept by
you -

JPh
28/9

M. Martine & I have discussed
this draft, & my suggested
amendments.

We think that it would be
wise for M^r. Brinton to show
his draft to some of his colleagues
say M. Symans & M. Guinness.
after that to read & distribute
it, & explain in writing to
the two parties that he hopes
to do to save time. By my

to able to answer his questions
at the next meeting.

Ed

23. 9. 21

LEAGUE OF NATIONS.

assister par ~~des~~ ^{des} ~~deux~~ ^{deux} gouvernements intéressés
La Commission reglera elle-même sa propre procédure. (2)

Le Secrétaire Général lui fournira le personnel nécessaire et lui fera les avances de fonds dont elle aura besoin. Ces avances devant être remboursées à la Société, ~~dans une~~ ^{en} égale proportion par les gouvernements intéressés.

Le Conseil confie à son Président en exercice et au Rapporteur de la question le soin de désigner d'un commun accord les membres de ladite Commission.

Le Conseil prend acte des ~~des~~ déclarations des gouvernements britannique et turc, qu'en attendant la décision à prendre au sujet de la frontière, il ne sera procédé ~~à~~ ^à aucun mouvement militaire ou autre de nature à apporter un changement quelconque dans l'état actuel des territoires dont le sort définitif dépendra de cette décision.

- 1° Ce texte répond-il à vos idées?
- 2° Faut-il simplement le remettre à M. Branting, pour qu'il le communique avec aux deux délégations britannique et turque en leur demandant de préparer leur réponse?
- 3° Ou faut-il, dès que M. Branting l'aura vu et approuvé, le distribuer en deux langues aux membres du Conseil (en même temps qu'aux deux délégations)?

22. IX. 24

Ph

M. Boheman pense que M. Branting approuvera ce texte tel qu'il est. Il l'a pris pour le lui montrer: M. Branting ne fera rien sans connaître notre avis.

11 août 1924

2

Le Gouvernement britannique a demandé au Secrétaire Général d'inscrire à l'ordre du jour de la prochaine session du Conseil de la Société des Nations, qui doit s'ouvrir à Genève le 29 août, la question suivante:

La frontière de l'Irak - article 3, paragraphe 2 du traité signé à Lausanne le 24 juillet 1923.

Dans sa communication au Secrétaire Général de la Société des Nations, le Gouvernement britannique rappelle que l'article 3, § 2 du Traité de Lausanne prévoit que le Gouvernement britannique et le Gouvernement turc référeront au Conseil de la Société des Nations la question de la frontière entre la Turquie et l'Irak au cas où ils n'auraient pu conclure un accord à l'amiable par des négociations directes dans un délai de neuf mois. Le Gouvernement britannique ajoute que les négociations commencèrent le 5 octobre 1923 et malgré les efforts faits à la Conférence de Constantinople (19 mai/9 juin 1924) prirent fin le 5 juillet, à l'expiration du délai, sans avoir abouti à un résultat appréciable.

D'autre part, le Gouvernement britannique fait remarquer que le Gouvernement britannique et le Gouvernement turc ayant ratifié le traité de Lausanne et le dépôt des ratifications devant être effectué dans les prochains jours, le traité entrera incessamment en vigueur entre les Hautes Parties contractantes qui l'ont ratifié.

Le Secrétaire Général de la Société des Nations a informé le Gouvernement turc de la démarche du Gouvernement britannique.

Aux termes de l'article 17 du Pacte, relatif aux différends entre deux Etats dont un seulement est membre de la

Société des Nations tenue à Paris le 30 janvier 1923, Lord Balfour fit une communication au sujet du transfert éventuel de la question de la frontière de l'Irak devant le Conseil et déclara à cette occasion que "la Turquie pourrait être absolument convaincue qu'elle serait accueillie, à cette fin, par le Conseil, comme un Membre de la Société jouissant des mêmes droits que tous les autres Membres et sur un pied d'égalité absolue".

Le Président du Conseil de la session de Janvier 1923, M. VIVIANI, s'associa, au nom du Conseil tout entier, aux paroles prononcées par Lord Balfour.

86 for information - I am very anxious
to know the agreement can't hold water. I
think that it hardly seems likely that the Council will
have to discuss the matter. 11/10 I agree. The trouble is that
the two sides can't agree as to
what was the status quo
at the time of the
Lausanne Treaty.

C O P I E 11/35640/45888

Genève de l'après 1729 765 10 30/50

Donné le 11 octobre 1924,
à 5 heures.-

Contr. N° 5716

MILAN

I think the Piers ought to have
Sir Eric ARDENSON 12.10.24
his

Secrétaire général de la Société des Nations

GENEVA C.579

1°) L'Angleterre, dans son et de-mémoire remis à la Turquie le
5 octobre, déclarait que les délégués turcs et anglais s'étaient
mis d'accord à Genève pour observer le statu quo à la frontière de
l'Irak, en ajoutant que ledit statu quo se rapportait à l'époque
de la signature du traité de Lausanne, et que la note du 29 sep-
tembre, que l'Angleterre avait remise à la Turquie, avait défini
la ligne dudit statu quo. Elle espérait, par conséquent, que, con-
formément aux engagements pris par MEYHANI BAY, à Genève, le gou-
vernement turc donnerait des ordres à ses contingents de revenir
sur la ligne qu'ils occupaient avant les derniers événements et
que, dans le cas contraire, la situation acquerrait une gravité
particulière.

Dans une note verbale, datée du 5 octobre, l'Angleterre dit
s'étonner de n'avoir pas eu de réponse à sa démarche du 5 octobre,
et où, à sa connaissance, les autorités turques, loin de retirer
leurs troupes des territoires qu'ils avaient occupés, s'é-
taient, tout au contraire, déployés une plus grande activité par
la concentration de leurs troupes.

- 2 -
octobre à midi, que les autorités anglaises, se trouvant à l'Irak, ont reçu des ordres en ce sens qu'elles ont été autorisées à en ^{prévenir} ~~les~~ les commandants turcs.

2°) Lorsque le Conseil de la Société des Nations s'est mis, dernièrement, à examiner le différend turco-anglais relatif à l'Irak, ce en conformité du traité de Lausanne, nous avions remis deux notes datées des 16 et 23 septembre, portant de la violation du statu quo par les anglais; nous avions, en même temps, pris connaissance que l'Angleterre, de son côté, avait, par deux notes datées des 15 et 29 septembre, élevé certaines doléances et prétentions. Le Conseil de la Société des Nations, après qu'il eut en main toutes ces notes, et à la suite de l'examen de la question, a pris sa décision le 30 septembre. A cette date, il a fait prendre aux deux parties l'engagement d'observer l'état actuel. Or, lors que la Turquie, malgré ses doléances et revendications légitimes, observe l'état de faits, fixé au 30 septembre par la Société des Nations, l'Angleterre persiste, au contraire, dans les demandes qu'elle avait soulevées dans sa note de septembre; cette dernière viole ainsi l'engagement qu'elle avait pris au vu d'obéir à la décision de la Société des Nations.

3°) Dans la réponse que nous avons donnée à l'Angleterre, le 10 de ce mois, nous avons expliqué, après avoir ^{analysé} ~~examiné~~ (sommé) et réfuté complètement les arguments développés dans sa note du 29 septembre, que l'information, dont elle faisait part le 9 octobre et selon laquelle nous nous serions livrés à de nouvelles activités militaires (~~et~~ ~~sur~~ ~~des~~) ou à des concentrations de troupes, - était dénuée de tout fondement, que l'état de faits,

vous ajouté qu'il n'y avait pas de possibilité juridique, pour l'Angleterre, d'interpréter et de modifier, contre la Turquie, une décision prise par la Société des Nations, en déclarant néanmoins que nous étions prêts à soumettre encore, si l'Angleterre le jugeait nécessaire, à l'examen et à la décision de la Société notre manière de comprendre sa décision du 30 septembre.

4°) Si l'Angleterre, en écartant l'engagement qu'elle a pris en vue de respecter la décision de la Société des Nations, trouble la tranquillité et se livre à des agressions, la responsabilité lui en incombe entièrement. La Turquie se voit en droit de demander au Conseil de la Société des Nations qu'il veuille bien adopter des mesures en vue de faire observer les dispositions d'une décision que les intéressés s'étaient engagés à respecter.

Je vous prie de vouloir bien en informer incessamment le Conseil de la Société des Nations. Les copies des notes mentionnées dans ce télégramme sont expédiées par la poste.

(signé) I S M R F Pacha.

Not used
Superseded

Draft

Mosson

Send Copies of
this document to:
M. BOHEMAN
M. MANTOUX
M. DE MONTENACH
We will discuss
this at 11 o'clock
tomorrow.

E. D.

26. 9. 24

First of all, will my Colleagues allow me to express - and I feel sure that they share my views - our great appreciation for the full and courteous way in which the Representatives of Great Britain and of the Turkish Republic have replied to the questions which I submitted to them and to my Colleagues on the 24th September?

Those replies have decidedly clarified the situation, and I think that I am now in a position to set out the differences which unhappily still prevail between the two parties as regards the two preliminary questions to which my last report referred.

The Representative of Great Britain is of opinion that the reference to the Council laid down in the Treaty of Lausanne constituted the Council as arbiter on the question. He is, therefore, prepared to bind himself in advance to accept any decision which the Council may take.

The Representative of the Turkish Republic considers that the rôle of the Council is confined to action in conformity with Article 15. I understand

unanimous, are not legally binding on his Government.

There is thus a considerable difference between the two parties on this particular point of interpretation of the Treaty.

Now, as regards the second point, the divergence seems to me to be wider. The British Representative maintains that the only question before the Council is whether, and if so in what manner, the existing administrative frontier should be rectified in order to ameliorate local ethnic, economic and geographical conditions. As I understand, he holds that it would be outside the competence of the Council to draw a boundary line which might pass to the south of the Vilayet of Mosul, or any line between it and the present northern administrative frontier.

The Turkish Representative, on the other hand, considers that the power of the Council in this respect is complete, though in his view the position of the frontier line must depend on the wishes of the population.

I feel that in these circumstances it

parties have agreed on these two essential points of the interpretation of Article 3 of the Treaty of Lausanne. I am quite ready to offer my services to mediate between them in the hope of arriving at a common agreement. But if this is impossible, or if either or both of the parties consider that the matter can only be decided by a judicial authority, then we must contemplate utilising the services of the International Court of Justice, one of whose specific duties is to deal with questions of interpretation of Treaties, or some other competent judicial body to which both parties will agree.

Meanwhile, I feel sure that the appeal which I now make to both Representatives to refrain from any action which may possibly lead to bloodshed or disturb the status quo, will not be unheard, and that we may rely on their respective Governments fully to respect the engagements which they took in this regard when the Treaty of Lausanne came into force.

QUESTION DE LA FRONTIERE ENTRE LA TURQUIE ET L'IRAK.

Projet de Résolution.

Le Conseil, saisi par application de l'Article 3, alinéa 2 du Traité de Lausanne, de la question de la détermination de la frontière entre la Turquie et l'Irak:

après avoir entendu les déclarations des représentants des Gouvernements de la Grande Bretagne et de la Turquie, lesquelles se sont engagées à l'avance, aux noms de leurs Gouvernements respectifs à accepter la décision du Conseil sur la question qui lui est soumise;

Afin de recueillir les données de fait et les éléments d'appréciation qui lui sont nécessaires pour remplir la mission qui lui est confiée selon l'Article 3, alinéa 2, du Traité de Lausanne;

Décide qu'il sera constitué une Commission spéciale de trois membres. Cette Commission devra apporter au Conseil tous renseignements et toutes suggestions propres à lui permettre de prendre sa décision. Elle devra tenir compte des documents existants et des vues exprimées tant sur la procédure que sur le fond de la question, par les parties²⁶ intéressées. Elle recevra toutes communications que les parties pourront désirer lui faire. Elle pourra procéder à des investigations sur les lieux et se faire, dans ce cas, assister par des assessseurs désignés respectivement par chacun des deux gouvernements intéressés.

La Commission réglera elle-même sa propre procédure. Le Secrétaire Général lui fournira le personnel nécessaire et lui fera les avances de fonds dont elle aura besoin, ces avances devant être remboursées à la Société, en égales proportions par les gouvernements intéressés. Le Conseil confie à son Président

11/38009/25888 9

SOCIÉTÉ DES NATIONS.

Communiqué au Conseil.

II/38009/25888

C. 427.1924

Genève, le Août 1924.

FRONTIÈRE ENTRE LA TURQUIE ET L'IRAK.

Note du Secrétaire-Général.

Le Secrétaire Général a l'honneur de communiquer ci-après à titre d'information aux membres du Conseil le texte d'un télégramme en date du 16 Août 1924 émanant du Gouvernement du Hedjaz.

La Mecque, le 16 Août 1924.

Genève, le 16 Août 1924.

"Ligue des Nations Genève.

Reuter rapporte que votre vénérable Ligue mettra en conférence la question de Mossoul dans sa séance du 29 courant. Le Gouvernement arabe déclare que Mossoul est une partie inséparable des pays arabes comme le prouvent l'histoire et la géographie. Dans le cas où la Ligue fera contre cette vérité les Arabes sont excusés de prendre toute précaution pour défendre leurs droits et pour nous éloigner de toute responsabilité nous avons en l'honneur de recourir ^à vous à vous aviser. Agréer nos salutations distinguées.

Ministre des Affaires Etrangères Fouad."

Le Temps

23 août 1924

DANS LE PROCHE-ORIENT

La question de Mossoul devant la Société des nations

Notre correspondant de Genève nous télégraphie :

L'arbitrage du conseil de la Société des nations dans le différend anglo-turc au sujet du territoire pétrolifère de Mossoul sera certainement de longue haleine. En outre, cet arbitrage semble devoir réserver quelques surprises intéressantes. On sait déjà que le gouvernement d'Angora, après que la question de la délimitation des frontières eut été portée, à la demande de l'Angleterre, à l'ordre du jour de la prochaine session du conseil, a été invité à se faire représenter à Genève. En conformité avec les stipulations précises du pacte de la Société, le délégué turc siègera, sous la présidence de M. Paul Hymans, avec les mêmes prérogatives que les membres ordinaires du conseil. Mais si l'attitude qui sera adoptée par le représentant d'Angora reste une énigme, le gouvernement du Hedjaz, par contre, a tenu dès maintenant à faire connaître son opinion. En effet, dans une communication envoyée à sir Eric Drummond, secrétaire général de la Société des nations, le gouvernement du Hedjaz fait connaître qu'il considère le territoire de Mossoul comme une terre arabe inséparable du royaume du Hedjaz. « Si, ajoute cette communication, le conseil de la Société des nations devait être amené à penser autrement, le Hedjaz ne s'inclinerait nullement devant une telle décision. » Sans doute, cette manifestation intempestive ne pèsera guère sur les délibérations du conseil. Elle n'en reste pas moins un témoignage des difficultés que le conseil de la Société s'attend à rencontrer dans cette affaire.

Si, comme on l'a annoncé, le premier ministre de Grande-Bretagne ne doit arriver ici que le 3 septembre, en même temps que M. Herriot, M. Mac Donald aurait donc renoncé à suivre les premières délibérations du conseil de la Société des nations. Il est du reste assez probable que le conseil n'abordera pas tout de suite la question de Mossoul, mais consacrera ses premières séances aux affaires courantes.

Quant à l'action personnelle de M. Mac Donald devant l'assemblée de septembre, on prête déjà au Premier britannique des intentions diverses. Pour n'en citer qu'une, fort importante si elle devait se réaliser, d'aucuns pensent très sérieusement que le premier ministre britannique attirera l'attention des Etats représentés dans l'assemblée plénière sur la clause facultative de la juridiction obligatoire jointe au protocole de signature du statut de la Cour permanente de justice internationale.

On estime que M. Mac Donald laisserait entendre que si l'exemple de la Grande-Bretagne devait être suivi, le cabinet britannique pourrait bien envisager la reconnaissance de la compétence obligatoire de la Cour permanente de justice internationale pour toutes les affaires d'ordre juridique. On ajoute que, dans l'esprit du premier ministre britannique, une telle procédure serait destinée à préparer la voie à l'arbitrage général des conflits d'ordre politique.

10

Le "Temps" du 23 août publie un télégramme de Genève qui contient les lignes suivantes relatives à l'affaire des frontières de l'Irak:

"Si l'attitude qui sera adoptée par le représentant d'Angora reste une énigme, le Gouvernement du Hedjaz par contre a tenu dès maintenant à faire connaître son opinion. En effet, dans une communication envoyée à Sir Eric Drummond, Secrétaire général de la Société des Nations, le Gouvernement du Hedjaz fait connaître qu'il considère le territoire de Mossoul comme une terre arabe inséparable du Royaume du Hedjaz."

"Si", ajoute cette communication "le Conseil de la Société des Nations devait être amené à penser autrement, le Hedjaz ne s'inclinerait nullement devant une telle décision".

Sans doute cette manifestation intempestive ne pèserait guère sur les délibérations du Conseil. Elle n'en reste pas moins un témoignage des difficultés que le Conseil de la Société des Nations s'attend à rencontrer dans cette affaire.

L'origine de cette nouvelle n'est pas douteuse. En effet, le Daily Synopsis du 18 août contient, à la page 6, la description suivante du télégramme reçu du Ministre des Affaires Etrangères du Hedjaz:

"Fait savoir que le Gouvernement arabe considère Mossoul comme partie inséparable de son territoire et ne s'inclinerait pas au cas où le Conseil en déciderait autrement".

C'est la reproduction exacte de ce que le Registry a inscrit sur le dossier tel qu'il m'a été remis à l'origine. Le dossier lui-même n'est depuis jamais sorti de mes mains et il est encore dans mon bureau.

Je ferai remarquer d'ailleurs que cette rédaction du Registry ne donne pas une idée exacte du contenu du télégramme car celui-ci ne dit pas que Mossoul est une partie

mais seulement ceci: "Dans le cas où la Ligue fera ... (?) contre cette vérité, les Arabes sont excusés de prendre toutes précautions pour défendre leurs droits, et pour nous éloigner toute responsabilité, nous avons eu l'honneur de recourir à vous aviser".

Quoi qu'il en soit, le fait qu'une nouvelle d'une exactitude approximative a paru à ce sujet dans la presse, pose la question de savoir si nous ne devons pas communiquer dès maintenant le télégramme aux membres du Conseil, au lieu de le leur distribuer comme il avait été reconnu préférable au moment de la réception.

Je dois ajouter que le Daily Synopsis étant un document intérieur du Secrétariat, son contenu ne devrait pas être communiqué aux représentants de la presse ou, en tous cas, aucune communication de ce genre ne devrait avoir lieu sans qu'on ait consulté au préalable la Section compétente.

P. M.

25.8.24.

6

LA QUESTION DE MOSSOUL AVANT LA CONFERENCE DE SAN-REMO.

Au début de 1916 des négociations eurent lieu entre la Grande-Bretagne et la France (M. Briand) en vue de délimiter à l'avance les zones d'influence réservées à ces deux pays dans les territoires qui devaient être détachés de la Turquie.

Aux termes de ce projet Mossoul et le vilayet de Mossoul étaient compris dans la zone franco-arabe comme un hinterland de la Syrie.

Quelques jours avant la signature de l'accord une vive opposition se manifesta chez certains groupements anglais pour les raisons suivantes:

Le 28 juin 1914 le Gouvernement Britannique avait obtenu du Sultan au profit d'une Société anglaise, la Turkish Petroleum Co., fondée en Mars 1914, la concession exclusive de tous les pétroles découverts ou à découvrir dans les vilayets de Mossoul et de Bagdad. Cette Société ne peut pas être considérée à proprement parler comme une firme privée, car les bases en ont été arrêtées par un Protocole signé au Foreign Office le 19 Mars 1914, non seulement par les groupes industriels, mais aussi par un Ministre Plénipotentiaire - Sir Eyre Crow, au nom de l'Angleterre, et M. de Kuhlmann, Conseiller de l'Ambassade d'Allemagne à Londres, au nom de l'Empire Allemand.

La Société se composait, en effet, de 75 % de capital anglais (Banque Nationale de Turquie, Groupe d'Arcy, Anglo-Saxon Petroleum Cie) et de 25 % de capital allemand (Deutsche Bank). La participation de l'Allemagne

périmètre de chaque côté de la voie ferrée.

Quand vint la guerre, le Gouvernement Britannique saisit la part allemande et la liquida, d'autant plus que les actionnaires anglais avaient un droit statutaire de préemption sur cette part.

Le 15 mai 1916 pour répondre aux demandes du Gouvernement Britannique, le Gouvernement Français fit savoir qu'il était prêt à sanctionner dans les régions qui lui seraient attribuées les diverses concessions britanniques ayant date certaine antérieure à la guerre. Deux jours après l'accord était signé et immédiatement ratifié par les deux Gouvernements. C'est sur la base de cet accord de 1916 qu'une conversation s'engagea entre M. Clemenceau et Lloyd George au mois de Novembre 1918. Celui-ci émit la demande d'une part, qu'un mandat britannique soit substitué en Palestine au mandat international, d'autre part, que Mossoul passe de la zone franco-arabe dans la zone anglo-arabe. M. Clemenceau répondit qu'il était disposé en principe à donner satisfaction à Lloyd George, mais aux trois conditions suivantes: 1°, que la France obtienne par modification de l'accord 1916 sa part des pétroles de Mossoul, la seconde, que la Grande-Bretagne soutienne, sans restrictions, les réclamations françaises à la Conférence, sur la base intégrale de l'accord/^{de} 1916 (moins Mossoul), particulièrement en cas d'objections américaines; la 3ème, que si le système des mandats finissait par prévaloir, le mandat français s'appliquera au même titre aux deux zones prévues par l'accord de 1916, c'est-à-dire, Damas et Alep, comme Alexandrette et Bevrouth.

et à découvrir des vilayets de Mossoul et de Bagdad; 50 % de tous les gisements que les deux pays pourraient s'assurer en Galicie, en Roumanie, en Russie; la France obtenait également 34 % de toutes les ressources en pétrole des colonies britanniques. De même l'Angleterre obtenait la même proportion de 34 % des sources pétrolifères des colonies françaises. Enfin l'Angleterre obtenait le droit de faire passer une pipe-line sur les territoires soumis au mandat français, de Mossoul à la Méditerranée.

La validité de cet accord sur les questions de pétrole dépendait dans une certaine mesure de la possibilité d'un arrangement général sur les questions territoriales ^{Avant} des négociations qui suivirent (mai 1919).

La France et l'Angleterre ne purent se mettre d'accord sur la délimitation sud et est du mandat français en Syrie, et M. Clémenceau aurait déclaré alors: " Si vous m'aviez dit en Décembre 1918 que la cession de Mossoul entraînerait une plus la cession d'un immense territoire, je vous aurais, dès ce moment, refusé Mossoul". L'adhésion française à l'accord du pétrole du 8 avril était donc suspendue aux négociations sur l'Asie Mineure. L'opinion était que: "Toutes les affaires de Syrie et de Mésopotamie et notamment celles de Mossoul s'étaient trouvées remises en cause à la Conférence". (Lettre de M. Béranger à M. Pichon, en date du 31 juillet).

Par une note en date du 12 Décembre 1919 M. Philippe Berthelot fit savoir à Lord Curzon que la France ne pouvait admettre les demandes territoriales

Le 21 Décembre Sir Hamar Greenwood et M. Béranger discutèrent à nouveau la question des pétroles et se déclarèrent d'accord, mais l'accord territorial, condition de la signature des autres accords, n'a pu être obtenu pour la raison suivante: la France faisait dépendre sa décision dans la question de Mossoul non seulement de la solution de l'affaire des pétroles, mais aussi d'un règlement syrien qui la satisfasse.

La question demeura donc en suspens, faute de solution, et elle ne devait être reprise et résolue qu'à San-Remo.

20.8.24.

NOTE CONFIDENTIELLE.

Mes amis turcs me donnent certains renseignements sur les Représentants éventuels de la Turquie au Conseil.

Le Représentant turc serait Munir Bey qui fut le juriconsulte de la Délégation turque à Lausanne et qui a conservé ce titre auprès du Ministère des Affaires Etrangères à Angora. C'est un musulman très pratiquant qui, paraît-il, porte sans cesse sous son bras son tapis de prières. C'est le candidat d'Ismet Pacha.

A Munir Bey serait adjoint le Colonel Tewfik qui faisait partie de la Délégation de Lausanne et qui est le Secrétaire particulier de Mustapha Kemal. ~~Il s'agit d'un homme~~ On le dit très intelligent et d'un esprit très ouvert. Il sera évidemment plus facile de négocier avec lui qu'avec Munir Bey.

En outre, on désignera un autre fonctionnaire du Ministère des Affaires Etrangères qui sera, paraît-il très bien choisi. Son nom n'est pas encore connu.

A titre d'information, on me fait savoir que le Conseiller de la Légation turque à Berne, Refik Bey, est complètement ignorant des Affaires de la Société des Nations et que nous devons tenir compte de ce fait dans les communications que nous lui remettons pour transmission à Angora.

Rapport de
Monsieur MantouxLA FRONTIERE ENTRE LA TURQUIE ET L'IRAK.-
-----Projet de Rapport de N. Branting.

La question soumise aux délibérations du Conseil est celle de la définition de l'état de fait, sur les confins de l'Irak et de la Turquie, que les Gouvernements britannique et turc se sont engagés à respecter par leurs déclarations devant le Conseil, à Genève, le 30 septembre dernier.

Les Membres du Conseil ont, ^{eu} ~~la~~ communication, depuis cette date, de télégrammes des deux Gouvernements relatifs à des incidents de frontière survenus dans cette région. Le 10 octobre, le Gouvernement turc, après avoir reçu une note du Gouvernement britannique ^(C. 570.1914/11) contenant une description de la ligne dite du statu quo, adressait ^(C. 579.1914/11) au Secrétaire général un télégramme; où je relève ce qui suit: "le Conseil de la Société des Nations à la suite de l'examen de la question, a pris sa décision le 30 septembre. A cette date, il a fait prendre aux deux parties l'engagement d'observer l'état actuel. Alors que la Turquie, malgré ses doléances et revendications légitimes, observe l'état de fait fixé au 30 septembre par la Société des Nations, l'Angleterre persiste, au contraire, dans les demandes qu'elle avait soulevées dans sa note de septembre; cette dernière viole ainsi l'engagement qu'elle avait pris d'obéir à la décision de la Société des Nations". Le Gouvernement ~~turc~~ ^{turc}, après avoir affirmé "que l'état de fait, fixé au 30 septembre, ~~est~~, ^{était} observé par lui, et que la ligne existant à cette

Société des Nations, en déclarant néanmoins que nous étions prêts à soumettre encore, si l'Angleterre le jugeait nécessaire, à l'examen et à la décision de la Société, notre manière de comprendre sa décision du 30 septembre".

C'est à cette communication du Gouvernement turc que se réfère le Premier Ministre britannique dans le télégramme en date du 14 octobre ^(C. 593. 1944. VII) par lequel il annonce qu'il accepte la proposition du Gouvernement turc et demande au Secrétaire général de prendre les mesures nécessaires pour une convocation immédiate du Conseil.

Le Conseil avait-il, le 30 septembre, pris une décision demandant aux deux parties de respecter l'état de fait à cette date, comme paraît le croire le Gouvernement turc? Il s'était borné à enregistrer les déclarations faites devant lui par les représentants des deux Gouvernements intéressés. En effet, le dernier paragraphe de sa résolution du 30 septembre est ainsi rédigé: "le Conseil prend acte des déclarations des Gouvernements britannique et turc qu'en attendant la décision à prendre au sujet de la frontière, il ne sera procédé à aucun mouvement militaire ou autre, de nature à apporter un changement quelconque dans l'état actuel des territoires dont le sort définitif dépendra de cette décision". Les deux parties, en la matière, ne sont donc pas liées par une décision du Conseil, mais par leurs propres déclarations, dont le Conseil a simplement pris acte.

Reportons-nous à ces déclarations. Voici ce qu'a dit Lord PARMOOR à la séance du 30 septembre: "Lors de

détails - la situation est encore très grave, et l'on effectue dans cette région des ^{mouvements} armements militaires et autres qui peuvent modifier ou essayer de modifier l'état actuel des territoires dont la situation définitive sera réglée par la décision du Conseil. J'ai à peine besoin de dire que je prends, au nom du Gouvernement britannique, de la manière la plus positive, l'engagement le plus absolu que, en ce qui nous concerne, cette obligation sera respectée. Mais il faut qu'elle soit respectée de part et d'autre, comme Son Excellence le Représentant du Gouvernement turc s'en rendra compte, j'en suis sûr. J'espère sincèrement qu'il donnera la même assurance que moi, et que son Gouvernement, autant que le Gouvernement britannique, veillera à ce que rien ne permette même de supposer qu'il y ait eu violation de cette très importante disposition de l'article du Traité". On remarquera cette dernière phrase, qui ne laisse aucun doute sur la manière dont Lord PARMOOR, ~~parlant~~ au nom de son Gouvernement, comprend l'engagement pris par les deux Parties. Il s'agit de l'obligation réciproque stipulée dans l'article 3 du Traité de Lausanne, rappelée par Lord PARMOOR au cours de la même séance, et ainsi conçue: "Les Gouvernements turc et britannique s'engagent réciproquement à ce que, en attendant la décision à prendre au sujet de la frontière, il ne sera procédé à aucun mouvement militaire ou autre de nature à apporter un changement quelconque dans l'état actuel des territoires dont le sort définitif dépendra de cette décision".

à l'esprit et à la lettre de la disposition que j'ai mentionnée".

La déclaration de FETHY BEY n'est pas moins explicite: "J'ai déjà déclaré au Conseil que le Gouvernement ~~turc~~ est resté et restera toujours fidèle à l'engagement qu'il a pris par le dernier alinéa de l'article 3 du Traité de Lausanne. J'en donne à nouveau l'assurance d'une manière absolue à l'occasion du désir exprimé à ce sujet par le Conseil; le Gouvernement ture ne fera rien pour modifier la ligne frontière du statu quo qui a existé jusqu'ici".

Après avoir relu ces textes, il ne semble pas qu'il puisse subsister le moindre doute sur l'intention du Conseil. Celui-ci n'a pas fait autre chose que de prendre acte des déclarations, très nettes, et entre lesquelles aucune divergence n'apparaît. Les mots "l'état actuel des territoires" contenus dans le dernier paragraphe de la résolution du Conseil, font partie d'une citation textuelle de la disposition du Traité de Lausanne qui vient d'être citée.

Si les deux Parties ont déclaré qu'elles entendaient l'une et l'autre respecter l'engagement pris à Lausanne, et si le Conseil n'a fait que prendre acte de leurs déclarations, un point demeure cependant, sur lequel il pourrait subsister quelque obscurité. Dans le dernier alinéa de l'article 3 du Traité de Lausanne, les mots "l'état actuel" veulent-ils dire l'état à la date de la signature, ou l'état à la date de la mise

A défaut d'une disposition contraire, ces mots ne pouvaient s'appliquer qu'à la date de la signature. Il est d'ailleurs impossible de supposer, qu'au moment même où ils accomplissaient un acte de paix, les signataires aient voulu introduire dans le texte une disposition dont l'effet inévitable aurait été de provoquer, entre la date de la signature et celle de la mise en vigueur du Traité, une compétition dangereuse et sans doute, un renouvellement des hostilités entre les deux Parties.

Le Gouvernement britannique ne paraît pas en avoir jamais douté. En ce qui concerne le Gouvernement ture, dans son télégramme ^(C.592.1924.VII) au Secrétaire général, en date du 17 octobre, ISMET PACHA s'exprime en ces termes: "Gouvernement ture accepte également soumettre à décision Conseil définition sens exact résolution 30 septembre quant à observation état actuel. Il comprend par ces termes situation existant à cette date. Il constate avec satisfaction que nouveau différend sera bientôt examiné par Conseil en vue d'indiquer et préciser ligne à observer selon Traité Lausanné de manière à exclure toutes possibilités conflit jusqu'à intervention de la décision sur question principale. Positions 30 septembre ont été acceptées par Gouvernement ture comme ligne statu quo par déférence pour Conseil et pour manifester sentiments pacifiques, malgré que cette ligne soit bien au nord ligne véritable statu quo de juillet 1923. Par conséquent, Gouvernement ture accepterait volontiers ligne statu quo 1923 aussi. Mais vu esprit pacifique ayant provoqué nouveau recours au Conseil, celui-ci aurait

Ce document montre que le Gouvernement turc ~~après~~ ^{après} ~~que~~ le Conseil avait, le 30 septembre, prescrit le maintien de l'état existant à cette date. Je crois avoir démontré que le Conseil n'a fait aucune proposition, et les déclarations des deux Parties dont il a simplement pris acte, se référant, sans aucun doute possible, à l'obligation inscrite au dernier alinéa de l'article 3 du Traité de Lausanne. Mais, tandis que le Gouvernement britannique estime que l'état territorial de fait maintenu provisoirement par cette disposition du Traité de Lausanne, a été récemment modifié par certains mouvements militaires ou autres, de la part de la Turquie, le Gouvernement turc déclare que la ligne de juillet 1923 c'est à dire celle qui serait conforme à la disposition déjà citée du Traité de Lausanne - passerait sensiblement au ^{sud} ~~nord~~ des positions actuelles.

S'il faut admettre, pour les raisons indiquées précédemment, que "l'état actuel", mentionné dans l'article 3 du Traité, c'est l'état au jour de la signature, la question qui se pose ^{devant le Conseil} est réduite à une question de fait. Quelles étaient, à la date de la signature ^{des territoires occupés} du Traité, les positions ^{ou administrées effectivement par chacune d'elles} respectives (des deux Parties, ? ~~soit au point de vue militaire, soit au point de vue administratif?~~

Le Gouvernement britannique a répondu à cette question dans son télégramme au Représentant de la Grande Bretagne, à Constantinople, en date du 29 septembre, qui a fait l'objet d'une communication au Gouvernement turc, et dont il a été donné ^{connaissance} ~~communication~~ aux Membres du Conseil (C.570^{1924.VII}). D'après ce télégramme, le vilayet de Mossoul tout entier était, à la date de la signature du Traité (24 juillet 1923) sous l'occupation effective et l'Administration de fait du Gouvernement britannique, et la limite septentrionale du vilayet est décrite en détail ^{dans le télégramme} ~~(aux pages 2 et 3) du document~~. Un territoire situé au nord de cette limite, dans la direction de Julamerk, et où se trouvaient réunis, depuis 1921, des réfugiés assyriens, de religion nestorienne, qui en avaient été chassés en 1916, n'était, d'après ce même document, occupé effectivement par aucun des deux Gouvernements à la date du Traité de Lausanne.

Nous n'avons pas encore reçu de renseignements précis du Gouvernement turc. Toutefois, dans un passage de son télégramme du 17 octobre, auquel je me suis déjà référé, ^{C.592.1924.VII} ISMET PACHA indique, que, selon son Gouvernement, la ligne qui correspondrait aux positions de fait du 30 septembre dernier, serait "bien au nord de la ligne véritable du statu quo de juillet 1923": quant à cette dernière ligne, le Gouvernement turc se déclare prêt à la définir. Cette définition paraît indispensable, car c'est seulement ^{est} après avoir reçu l'information qui lui ^{est} ainsi offerte, que le Conseil pourra utilement délibérer sur la question qui lui est soumise.

IRAK

Notes cutting

IRAK

FROM

TO

RONEO NUMERALPHA SYSTEM

BINELACE FOLDER

Pat. 20761/12

Registered 558852 Pat. France, Germany, U.S.A., etc.

ORDER AS "Binelace" folders. V 1-5 or V 6-0 or Square Cut
as required. State Quarto or Cap Size